fidh

Ligue des droits de l'Homme

Observatoire des armements

CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme

مصر:
قمع صنع في فرنسا

صادرات الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة

Juin 2018 / N° 716f

صورة الغلاف: عربة Sherpa MIDS صورت في القاهرة يوم 15 أبريل/نيسان 2016

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مقدمة: إنشاء «شراكة خاصة» مع قوات الأمن المصرية 8

الفصل الأول: تعزيز دكتاتورية قوات الأمن في مصر منذ عام 2013 من خلال قمع غير مسبوق وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 11
1. إنشاء جهاز أمني قمعي للغاية يوسع من إنتشار انتهاكات حقوق الإنسان 11
1.1. تعزيز القوة العسكرية 11
1.2. أجهزة استخبارات ذات سطوة متزايدة 12
1.3. قمع المعارضة والمجتمع المدني وكل الأصوات المعارضة 13
1.4. قمع يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 15
إستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين 15
إعتقالات جماعية تعسفية 16
إخفاء قسري 16
تعذيب وإساءة معاملة وموت في السجون 17
إعدامات خارج نطاق القضاء 17
عودة عقوبة الإعدام 17
إنتهاكات لا حصر لها لحملة مكافحة الأرهاب في سيناء 18

2. في قلب التدابير القمعية: مراقبة واسعة النطاق للسكان 18
2.1. سباق تسلّح رقمي 19
2.2. من المراقبة المستهدفة إلى الاعتراض الجماعي للاتصالات 19
2.3. خطة قمعية لمراقبة الأنشطة الرقمية 20
2.4. جمع البيانات الشخصية 21
2.5. مراقبة الشبكات الاجتماعية 22
2.6. التطفل على البيانات الشخصية ومراقبة الاتصالات الخاصة 23
2.7. المراقبة هي مصدر الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان 23
تلفيق الأدلة لاستخدامها ضد المعارضين المشتبه فيهم 24
أهداف المراقبة: المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمثليين 24

الفصل الثاني: الزيادة الهائلة في الصادرات الفرنسية من تقنيات المراقبة إلى مصر: شراكة غير مشروطة باسم «مكافحة الإرهاب» 26
1. الحفاظ على الصادرات، خاصة المعدات المستخدمة لقمع الحركات الاجتماعية، على الرغم من الانتهاكات المتكررة من قبل السلطات المصرية: خيار سياسي 26
1.1. الاستخدام المثبت لمركبات «شيربا» (Sherpa) المدرعة في قمع الاحتجاجات 27
1.2. آلات «Manurhin» لتصنيع طلقات الخرطوش 31
1.3. نظام المراقبة CEREBRO (لشركة Nexa Technologies) 31
أبو ظبي: قاعدة دعم لصناعة الأسلحة الفرنسية في الشرق الأدنى 32
2. تسليم المعدات والتكنولوجيا التكميلية لتعزيز هيكلية السيطرة في مصر 33
2.1. تقنيات السيطرة على الحشود 33
القمر الصناعي العسكري (AIRBUS THALES) 34
طائرات الإستطلاع بدون طيار (SAFRAN) 34
مركبات «شيربا» المدرعة الخفيفة 35
2.2. تقنيات المراقبة 35
المراقبة الفردية والاعتراض الجماعي والتدخل في البيانات الشخصية: CORTEX (ERCOM/SUNERIS) 35
تقنيات المراقبة الجماعية: قاعدة بيانات «Morpho/Idemia» 36

الفصل الثالث: الالتزامات القانونية للشركات والدولة الفرنسية، والمسؤولية المحتملة عن ارتكاب النظام المصري لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 41
1. دعم فرنسا السياسي والدبلوماسي غير المشروط لمصر 41
2. رقابة فرنسا على مبيعات الأسلحة غير كافية من حيث التزاماتها الدولية 42
2.1. التزامات محددة للدولة الفرنسية فيما يتعلق بنقل الأسلحة 43
2.1.1. معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) 43

2.1.2. الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي (PESC/944/2008) الذي يحدد القواعد [المشتركة] التي تحكم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية 43
2.1.3. قررات مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة إلى مصر 44
2.2. التزامات محددة للدولة الفرنسية بشأن صادرات «السلع ذات الاستخدام المزدوج» 45
2.2.1. ترتيب فاسنار 45
2.2.2. خطة تعزيز اللوائح الأوروبية المتعلقة بصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك تكنولوجيات المراقبة 46
2.3. إلتزامات الدولة الفرنسية بشأن أفعال الشركات 46
2.4. النظام الفرنسي للتحكم في صادرات المعدات العسكرية: غامض وغير كافٍ 48
3. التزامات حقوق الإنسان للشركات 49
3.1. الالتزام بتحديد ومنع وتخفيف الآثار الضارة لأنشطتها على حقوق الإنسان 49
3.2. المسؤولية الجنائية المحتملة للشركات - سوابق من قضايا لشركاتي Nexa Technologies (Amesys سابقا) وQosmos 51

استنتاج 53

توصيات 54

ملخص تنفيذي

1 - أجهزة الأمن المصرية ذات القدرات المعززة تمارس قمعا جماعيا لجميع أشكال المعارضة

منذ الانقلاب العسكري في يوليو/تموز 2013 الذي دبّره الجنرال السيسي، شهدت مصر عودة لتعاظم دور الأجهزة الأمنية وزيادة القمع بلا رحمة. وتشمل **الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان**، التي ارتكبتها مختلف فروع الأجهزة الأمنية، حتى هذا التاريخ، الاعتقالات الجماعية التعسفية، مع احتجاز ما لا يقل عن 60,000 سجين سياسي منذ عام 2013؛ وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ وحالات الاختفاء القسري (2,811 حالة اختفاء قسري على أيدي أجهزة الأمن بين يوليو/تموز 2013 ويونيو/حزيران 2016)[1]، والاستخدام المنهجي للتعذيب. أصبحت طريقة عمل قوات الأمن هذه، التي تهدف إلى القضاء على كل إمكانية للمعارضة، حقيقة يومية لكل المصريين، وتستهدف على وجه التحديد المعارضين السياسيين والمجتمع المدني: أعضاء الأحزاب السياسية، والإخوان المسلمين وأنصارهم، والناشطين في الحركات الثورية من جميع المشارب، والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والكتاب والباحثين، بالإضافة إلى الأشخاص المثليين أو أولئك الذين يُنظر إليهم على هذا النحو.

إن **الصلاحيات الأوسع نطاقا الممنوحة للقوات المسلحة** من خلال العديد من القوانين التي تم تبنيها أو تعديلها منذ عام 2013 (تنظيم الاحتجاجات، ومكافحة الإرهاب، وأنشطة وتمويل المنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك) تحد بشكل مباشر من حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع، وكذلك الحق في الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية. وقد أتاح الاختصاص الموسع للمحاكم العسكرية في أكتوبر/تشرين الأول 2014 للسلطات المصرية إحالة أكثر من 7,400 مدني إلى المحاكم العسكرية. منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، حكمت هذه المحاكم على ما لا يقل عن 60 شخصا بالإعدام، كما حكمت المحاكم المدنية بالإعدام على مئات آخرين. وقد برز بوضوح دور المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية في هذه الانتهاكات للحريات الأساسية وفي توطيد سيطرتهما من خلال بعض الإصلاحات القانونية التي بدأت في العام 2013.

ويترافق هذا القمع القاسي مع خطاب «**الحرب على الإرهاب**» الذي يستخدمه النظام المصري لتبرير جميع الانتهاكات المرتكبة مع الإفلات من العقاب، وذلك من خلال تصوير معارضيه على أنهم «إرهابيون». ووفقا للبيانات التي نقلتها وزارة الداخلية المصرية إلى الصحافة بنفسها، فقد تم اعتقال ما لا يقل عن 12,000 شخصا بتهمة «الإرهاب» خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2015.[2] ووفقا لتقرير صادر عن منظمة عالم آمن (Safer World)غير الحكومية، فقد قُتل أكثر من 3,000 شخص منذ العام 2013 بحجة محارب الإرهاب.[3] إن هذه السياسة تغذي الاستياء بين السكان المستهدفين، وبالتالي تستغلها الجماعات الجهادية، ولا سيما في سيناء. عندما تجري الحرب ضد الإرهاب دون احترام الحقوق الأساسية للمواطنين الأفراد، بما في ذلك سكان سيناء والمجتمع البدوي ككل، ستؤدي هذه الحرب لا محالة إلى نتائج عكسية.

2 - دعم فرنسا لنظام السيسي من خلال زيادة هائلة في مبيعات الأسلحة ومعدات المراقبة

إن الدعم اللا محدود الذي قدمته فرنسا لهذه السياسة وتصريح السلطات الفرنسية في أكتوبر/تشرين الأول 2017 بعدم وجود «دروس تُعطى» للنظام المصري حول حقوق الإنسان،[4] هي في الحقيقة متفقة مع تقاليد الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة التي تختار اعتبار بعض الديكتاتوريات كحصن ضد الأصولية الإسلامية. ومع ذلك، فإن دعم فرنسا لمصر قد ازداد في السنوات الأخيرة، رسميا باسم مكافحة الإرهاب، ولكن ذلك جرى بالترافق مع مصالح تجارية. وقد أثبتت الزيادة الهائلة في مبيعات الأسلحة ابتداء من عام 2013 ووصول السيسي إلى السلطة في مصر في عام 2014 أنها مربحة لثمانية شركات فرنسية على الأقل باعت معدات - أسلحة تقليدية ومعدات مراقبة - إلى مصر. إن هذه الشراكة تمكن مصر ليس فقط من الاستفادة من أحدث معدات الأسلحة، لا سيما لأغراض القمع الداخلي، بل وأيضا لضمان مكان لها على الساحة الإقليمية والدولية.

1. http://ecrfeg.org/en/2016/09/27/ecrf-publishes-names-people-disappeared-forcibly-egypt/
2. ما يقرب 12,000 شخص اعتقلوا بتهم الإرهاب في عام 2015: وزارة الداخلية، مدى مصر، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015. راجع www.madamasr.com/news/almost-12000-people-arrested-terrorism-2015-interior-ministry
3. https://static1.squarespace.com/static/58921b4b6b8f5bd75e20af7e/t/59e475ee49fc2ba4f9849375/1508144641442/SaferWorld_v1_Egypt_ pdf-v1.pdf
4. https://www.youtube.com/watch?v=-x84JszbyWc

أما فيما يتعلق **بالأسلحة الثقيلة**، فقد قدّمت فرنسا إلى مصر ترسانة عسكرية تقليدية تم تصميمها رسميا لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك السفن الحربية «ميسترال» (DCNS)؛ وفرقاطات FREMM (DCNS)؛ والزوارق الحربية (Gowind)؛ وطائرات رافال المقاتلة؛ وعربات (RTD) المدرعة؛ والقنابل، وصواريخ (Mica) جو-جو، وصواريخ كروز SCALP (MBDA)؛ وصواريخ أرض-جو 2ASM (SAGEM). وفيما يتعلق **بالأسلحة الخفيفة** والأسلحة الصغيرة، بين عامي 2013 و2015، أصدرت فرنسا تراخيص تصدير إلى مصر للمواد التي تدخل في فئات «أجهزة ملحقات بالذخيرة والسلاح»؛ «القنابل، الطوربيدات، الصواريخ، القذائف وغيرها من الأجهزة المتفجرة»؛ و»المركبات الأرضية ومكوناتها». بين عامي 2015 و2016، وقد قفزت قيمة رخص التصدير إلى مصر للأسلحة الخفيفة والصغيرة من 702,002 يورو إلى 2,003,575 يورو. وأخيرا، تم أيضا بيع مجموعة متنوعة من **معدات المراقبة** لمصر، بما في ذلك تكنولوجيا المراقبة الفردية (AMESYS/NEXA/AM Systems)، والاعتراض الجماعي (SUNERIS / ERCOM)، وجمع البيانات الشخصية (IDEMIA) والتحكم في الحشود (AIRBUS/THALES، SAFRAN، RTD). تم تجهيز معظم الأسلحة والمركبات المصدّرة إلى مصر وتوجيهها نحو قمع ومراقبة الحركات الاجتماعية من خلال مراقبة واسعة النطاق للسكان. تشكل هذه المعدات إطارا من عناصر التكامل المتبادل التي تهدف إلى منع أو التحكم في أي حركة اجتماعية أو حركة جماعية واسعة النطاق.

3 - الإطار القانوني ومسؤوليات الشركات والدولة الفرنسية

وينتج الإطار القانوني المنظم لمبيعات الأسلحة الفرنسية أساسا على معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) التي تنص على أنه عندما يكون هناك خطر كبير من العواقب السلبية، لا يجوز منح تفويض للتصدير، و**الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي رقم PESC/2008/944** الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي والمؤرخ في 8 ديسمبر/كانون الأول 2008،[5] وهو المبدأ الثاني الذي يدعو إلى رفض منح تصاريح التصدير إذا كان هناك «مخاطرة واضحة في استخدام المعدات المطروحة للتصدير في القمع الداخلي». فيما يتعلق بموضوع معدات المراقبة، تنظم اللائحة الأوروبية (لائحة المفوضية الأوروبية رقم 428/2009 بتاريخ 5 مايو/أيار 2009، المعدلة) صادرات «السلع ذات الاستخدام المزدوج»، وهي فئة تشمل السلع التي يمكن استخدامها لأهداف مدنية وعسكرية، لأن تصديرها ليس محظورا مسبقا (كما هو الحال بالنسبة للأسلحة التقليدية) ولكنه يخضع لسيطرة تقييدية، بشكل عام على شكل التزام بالترخيص. وفيما يتعلق بمصر، أشار مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في 21 أغسطس/آب 2013 إلى أن: «الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قررت تعليق تراخيص التصدير إلى مصر لأي معدات يمكن إستخدامها في القمع المحلي، لإعادة تقييم رخص التصدير للمعدات المشمولة في الموقف الموحد رقم PESC/2008/944 وإعادة فحص المساعدات الأمنية التي يقدمونها لمصر».[6]

لم يتم دائما احترام هذه المواقف والالتزامات القانونية، بما في ذلك في الحالات الثلاث التالية المتعلقة بـ:

- التصريح من السلطات الفرنسية بتوريد مركبات مدرعة من نوع Renault Trucks Defour بين عامي 2012 و2015، على الرغم من استخدامها في مصر للقمع في المدن الذي بدأ في أغسطس/آب 2013، لا سيما في فضّ اعتصام رابعة العدوية، والذي أدى إلى سقوط حوالي ألف قتيل في القاهرة في 14 أغسطس/آب 2013؛
- تفويض اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) لتسليم آلات تصنيع خراطيش Manurhin بعد أيام قليلة من المذبحة لأكثر من 1,000 متظاهر من قبل قوات الأمن المصرية في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة في أغسطس/آب 2014، مشيرا إلى أن هذه الآلات ليست سوى حلقة في سلسلة من تصنيع الأسلحة، على الرغم من أن الجمارك الفرنسية قررت وقف التسليم؛
- الرأي الغامض الذي أصدرته اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) حول طلب الترخيص المقدم من شركة Nexa Technologies لتصدير نظام مراقبة شديد التدخل. فقد قررت اللجنة أن المادة المعنية «لا تخضع» لطلب الترخيص، على الرغم من أنها تنتمي إلى فئة السلع الرسمية ذات الاستخدام المزدوج بموجب سلطة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU)، الأمر الذي يعتبر بمثابة تفويض بحكم الأمر الواقع مما مكن من إتاحة هذه المادة التي سلمت إلى أجهزة المخابرات بالجيش المصري.

في ضوء هذه الحقائق، يبدو أن آليات الرقابة الفرنسية - اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) للأسلحة التقليدية و اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) لتكنولوجيات المراقبة - غير فعالة، وحتى غير مناسبة، لضمان احترام التزامات فرنسا الدولية. وعليه، تطلب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ومنظماتها الأعضاء المصرية والفرنسية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، ورابطة حقوق الإنسان (LDH) على التوالي، بالإضافة إلى شريكها مرصد الأسلحة (OBSARM)، تنفيذ آلية مراقبة برلمانية دائمة، وكذلك تدابير شفافية فعالة، لضمان

5. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:335:0099:0103:fr:PDF
6. https://www.sipri.org/sites/default/files/2016-03/EU-Council-conclusions-on-Egypt.pdf

مناقشة ديمقراطية حقيقية حول هذه القضايا. علاوة على ذلك، في حالة مصر، يبدو من الضروري مراجعة سياسة الدعم غير المشروط لنظام السيسي الذي تتبعه الحكومات الأخيرة والطعن في شرعية مبيعات الأسلحة التي تمت منذ عام 2013.

إن البيانات التي جرى الكشف عنها في هذا التقرير فيما يتعلق بالصادرات إلى مصر من قبل بعض الشركات الفرنسية، وهي نفسها تخضع لإطار تشريعي مقيد، قد مكنت بشكل خاص من تأكيد أنه في عام 2014 قامت شركة Nexa Technologies (Amesys سابقا) ببيع نظام المراقبة شديد التدخل المسمى CEREBRO. وقد قررت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظماتها الأعضاء التنديد علنا بهذا العقد، لأن شركة Amesys كانت متورطة بالفعل في إجراءات قضائية حول التواطؤ في التعذيب بعد تقديم تقنيات مراقبة مشابهة إلى ليبيا القذافي في عام 2007.

أهداف ومنهجية التقرير

هذا التقرير هو نتاج البحث الذي أجري بين أبريل/نيسان 2017 ومارس/آذار 2018 من قبل مرصد الأسلحة، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظماتها الأعضاء المصرية والفرنسية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، ورابطة حقوق الإنسان (LDH) على التوالي. وقد كان الهدف ذو شقين: من ناحية، حيث كان من المهم تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الأسلحة ومعدات المراقبة التي وفرتها فرنسا لمصر في القمع الذي مارسه نظام عبد الفتاح السيسي، وبالتالي في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، تظهر الأدلة التي تم الكشف عنها في هذا التقرير أن الشركات الفرنسية والدولة الفرنسية قد أخفقت في احترام بعض التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مما يجعلها مسؤولة جزئيا على الأقل عن الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن المصرية.

يستند هذا التقرير إلى تحليل لـ:

- الوثائق العامة التي تكشف عن مبيعات الأسلحة الفرنسية: تقارير مقدمة إلى البرلمان بشأن صادرات الأسلحة الفرنسية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقارير إلى الاتحاد الأوروبي، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الحرة، وقاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) - ومعلومات من خدمة معلومات السلام الدولية (IPIS)، ومن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG)، ونظام تفويض تصدير المنتجات المتفجرة (EAEP) وأنظمة مكافحة التعذيب، والأسئلة البرلمانية المكتوبة والشفوية، وتقارير أو محاضر جلسات استماع الشركات المصنعة أمام البرلمان والخارجية، وتصريحات حول مصر من قبل الحكومة الفرنسية، وتقارير عن مصر من قبل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى منذ عام 2011، ووسائل الإعلام المتخصصة؛
- إجتماعات مع مصادر وخبراء و/أو مهندسين في صناعة الأسلحة وخبراء وصحفيين آخرين؛
- وثائق وكتيبات صناعة الأسلحة الداخلية؛
- لقاءات مع شهود للعمليات القمعية العسكرية والشرطية التي وقعت في مصر بين عامي 2013 و2016؛
- توثيق الفيديو والتصوير الفوتوغرافي لهذه العمليات؛
- أرشيفات سمعية بصرية للصحفيين الذين حضروا، من بين أماكن أخرى، في موقع مذبحة رابعة العدوية في القاهرة في 14 أغسطس/آب 2013، ومظاهرات 25 يناير/كانون الثاني 2014 و15 أبريل/نيسان 2016 في القاهرة.

مقدمة: إنشاء «شراكة خاصة» مع قوات الأمن المصرية

مصر، 3 يوليو/تموز 2013: وجّه الإنقلاب العسكري للجنرال عبد الفتاح السيسي ضربة قاصمة للانتقال الديمقراطي الهش الذي بدأته ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، والتي قوضها بالفعل الانجراف السلطوي الذي كان لعدة أشهر السمة البارزة لرئاسة محمد مرسي، من جماعة الإخوان المسلمين، الذي جرى انتخابه عام قبل في يونيو/حزيران 2012 في أعقاب الانتفاضة الثورية في أول انتخابات رئاسية تعتبر حرة بشكل عام. أعقب الإطاحة بالرئيس مرسي حكومة مؤقتة هيمنت عليها القوات المسلحة، والتي سرعان ما وضعت الأساس لنظام استبدادي جديد فرض من خلال قمع غير مسبوق لجميع الأصوات المعارضة، في الوقت الذي سُحقت فيه حركة الاحتجاج بقيادة الإخوان المسلمين بشكل دموي، عززت قوات الأمن قبضتها على السلطة ونظمت تدريجيا مراقبة واسعة النطاق للسكان. على الرغم من هذا السياق الذي تميزت فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، اختارت فرنسا دعم وتعزيز النظام المصري الجديد.

في يوليو/تموز 2013، كان لدى مصر وفرنسا علاقة تجارية مستقرة ولكن متواضعة: الأرقام الرسمية من تقرير 2015 إلى البرلمان بشأن صادرات الأسلحة من فرنسا تظهر أنّ قيمة الطلبات المصرية المقدمة لدى المصنعين الفرنسيين تصل إلى 245.3 مليون يورو خلال الفترة من 2009 إلى 2013: 71.9 مليون في عام 2009؛ 16.3 مليون في عام 2010؛ 43.1 مليون في عام 2011؛ 49.7 مليون في عام 2012؛ و64.4 مليون في عام 2013.[7] وبموجب اتفاق دفاع وقع في عام 2005، شارك الجيشان في 70 مناورة عسكرية مشتركة في عام 2016، وتستضيف فرنسا بانتظام ضباطا مصريين في مراكز التدريب التابعة لها.[8] لقد أدت عودة الجيش المصري إلى السلطة إلى تغيير هذه العلاقات الثنائية، مما مكّن فرنسا من ترسيخ نفسها في غضون سنوات قليلة باعتبارها المصدر الأول في أوروبا في مجال تصدير الأسلحة الثقيلة إلى مصر. بينما بالنسبة للمجتمع المدني المصري، فإن الانقلاب في يوليو/تموز 2013 أطلق موجة من القمع لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد الحديث على حساب الانتقال الديمقراطي، وبالنسبة لمصنّعي الأسلحة والسلطات الفرنسية، أطلق الإنقلاب فعليا سلسلة من المبيعات الضخمة التي تسمح لهم بإنقاذ الميزانية العسكرية لفترة 2014-2019،[9] وبدء شهر عسل دبلوماسي الذي ولد دعم فرنسا الثابت لنظام عبد الفتاح السيسي في عهد الرئيس فرنسوا هولاند لخمس سنوات، ثم في عهد إيمانويل ماكرون.

كان وصول عبد الفتاح السيسي (المدير السابق للمخابرات الحربية) إلى السلطة، من بين أمور أخرى، فرصة سانحة لفرنسا لتشكيل شراكة خاصة مع أجهزة الاستخبارات المصرية. وبحسب موقع «إنتلجنس أونلاين» المتخصص، فإن «العلاقة الجيدة بين الأجهزة الفرنسية والمصرية قد تم إنشائها بعد تولي السيسي السلطة مباشرة.[10] ومنذ ذلك الحين، دعمت باريس القاهرة بقوة من خلال تزويدها بكميات هائلة من المعلومات الاستخبارية في العديد من القضايا التي تعتبر أساسية للنظام». وكانت أول حالة من هذا النوع تتعلق بليبيا، حيث بدأت الدولتين، بدعم من الإمارات العربية المتحدة، بعد أن بدأتا بداية هشة، العمل معا، وكانت وكالة الاستخبارات الخارجية الفرنسية (DGSE) ومديرية المخابرات العسكرية (DRM) سخيّة في المساعدات المادية والبشرية في هذه المناسبة.»[11] في 22 يناير/كانون الثاني 2018، أصبح بيرنارد إيمي، مدير وكالة الاستخبارات الخارجية الفرنسية DGSE، أوّل رئيس استخبارات أجنبي يلتقي الرئيس المؤقت الجديد للمخابرات العامة المصرية، عباس كامل، الذي كان قد عين قبل أربعة أيام.

بين عامي 2010 و2014، ارتفعت قيمة شحنات الأسلحة الفرنسية إلى مصر من 39.6 مليون إلى 838.4 مليون، وتجاوزت طلبات الشراء خلال هذه الفترة مبلغ 1 مليار يورو. في 2015 و2016، ارتفعت هذه المبيعات، مع تسليم أسلحة بقيمة 1.2 مليار يورو في عام 2015 و1.3 مليار يورو في عام 2016. وخلال الفترة من 2012 إلى 2016، بلغ مجموع شحن الأسلحة إلى مصر أكثر من 10 بالمائة من إجمالي صادرات الأسلحة الفرنسية.[12] إرتفعت الطلبات في عام 2015 بتوقيع عقدين كبيرين تبلغ قيمتهما أكثر من 6.4 مليار دولار أمريكي. وكان هذان العقدان وحدهما يمثلان أكثر من نصف جميع الطلبات لفرنسا في عام 2015، مما جعل من مصر ثالث أكبر عميل لفرنسا للفترة 2011-2015، بعد السعودية والهند. وقد تحدثت الحكومة الفرنسية عن «إحياء استثنائي» للتعاون

7. http://www.defense.gouv.fr/salle-de-presse/dossiers-de-presse/rapport-au-parlement-2015-sur-les-exportations-d-armement-de-la-france.

8. La coopération militaire et de défense », La France en Égypte - Ambassade de France au Caire, 23 Mars 2016 ». https://eg.ambafrance.org/La-cooperation-militaire-et-de

9. هذه العقود المذهلة وغير المتوقعة (مقاتلات الرافال أعتبرت سابقا غير قابلة للبيع) أخرجت الميزانية العسكرية الفرنسية من العجز بفضل بيع هذه الطائرات المقاتلة لمصر. (قانون البرمجة العسكرية 2014-2019). أنظر: http://www.iris-france.org/54602-le-rafalevendu-a-legypte-une-bouffee-doxygene-pour-dassault-mais-aussi-pour-letat

10. Cf. «L'ambitieuse stratégie ITAR-Free d'Abou Dhabi», Intelligence Online, No. 731; 03 Nov 2015 (Abu Dhabi's ambitious ITAR-Free strategy)

11. « How Abbas Kamel became Mukhabarat's New Chief », Intelligence Online, 31 Jan 2018 https://www.intelligenceonline.com/grey-areas/2018/01/31/how-abbas-kamel-became-mukhabarat-s-new-chief,108292008-art

12. تقرير إلى البرلمان حول صادرات الأسلحة - 2017. أنظر: https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/publication-durapport-au-parlement-2017-sur-les-exportations-d-armement

العسكرى مع مصر،[13] حيث أصبحت سلطاتها، فى غضون سنوات قليلة، شريكا عسكريا كبيرا لفرنسا، على الرغم من قمع المعارضة وعدم الاستقرار المزمن الذى شاب التطور السياسى لمصر. منذ عام 2011.

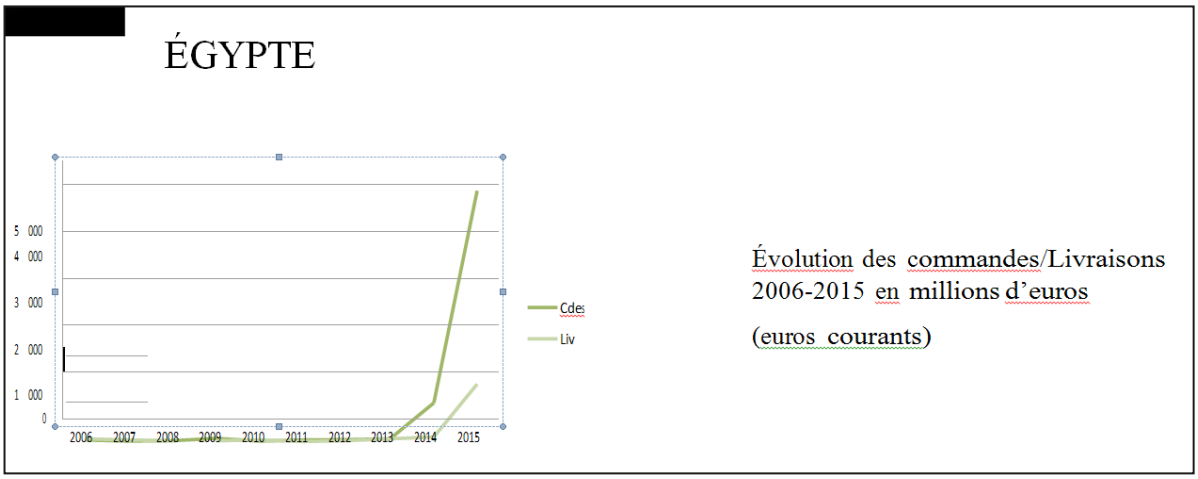

المصدر: تقرير 2016 للبرلمان حول صادرات الاسلحة الفرنسية، ص 87

سفن ميسترال الحربية (DCNS)، وفرقاطات (FREMM (DCNS، وزوارق حربية (Gowind)، وطائرات Rafale المقاتلة، وعربات مدرّعة، وقنابل، وصواريخ Mica جو-جو، وصواريخ كروز(MBDA (SCALP)، وصواريخ 2ASM أرض-جو (SAGEM)).[14] تم بيع ترسانة عسكرية تقليدية مصممة رسميا لمحاربة الإرهاب إلى القوات المسلحة المصرية، التي واجهت تمردا مسلحا متزايدا في سيناء منذ الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي.[15] وإلى جانب هذه الأسلحة الثقيلة، فإن تراخيص التصدير إلى مصر للأسلحة الخفيفة والمركبات ذات العيار الصغير والمركبات المدرعة كانت تتزايد بشكل واضح. وفقا للتقرير السنوي السابع عشر للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية،[16] بين عامي 2013 و2015، أصدرت فرنسا تراخيص تصدير إلى مصر لبنود تدخل في فئات «أجهزة ملحقة بالذخائر والسلاح»؛ «القنابل، الطوربيدات، الصواريخ، القذائف وغيرها من الأجهزة المتفجرة»؛ و«المركبات الأرضية ومكوناتها». بين عامي 2015 و2016، إرتفعت قيمة رخص التصدير إلى مصر للأسلحة الخفيفة والصغيرة من 702,002 يورو إلى 22,003,575 يورو.[17] بين عامي 2011 و2017، تم تزويد ما يقرب من 90 آلة لتصنيع ذخيرة من عيارات مختلفة (7.62؛ 9؛ 20؛ 23؛ و40)، مماثلة لتلك المستخدمة من قبل شرطة مكافحة الشغب المصرية، إلى القاهرة من قبل شركة مانورهين (Manurhin) الفرنسية. يتوقع الجيش المصري المزيد من عمليات التسليم من مانورهين (Manurhin) من آلات لإنتاج خراطيش 12.7 ملم للبنادق الآلية الثقيلة. وأخيرا، قامت شركة (RTD Renault Trucks Defence) بتسليم أكثر من 200 عربة مدرعة إلى مصر بين عامي 2012 و2014. وفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) وسجلّ الأمم المتحدة للبيانات حول الأسلحة التقليدية، أجازت الحكومة الفرنسية البيع والتسليم إلى مصر من بين أكثر من 100 سيارة رينو شيربا (Renault Sherpas) بين 2013 و2015 (تم تسليم 18 منها في عام 2012؛ و96 في عام 2013)[18] ونقل 77 «عربة تكتيكية» من طراز RTD تم تصويرها أثناء عمليات القمع الشرسة للشرطة ضد المتظاهرين في مصر.[19]

بالإضافة إلى هذه الترسانة العسكرية والشرطية التقليدية، أجازت الحكومة الفرنسية أيضا بيع الشركات الفرنسية للنظام المصري خلال نفس الفترة أنظمة المراقبة المختلفة ووحدات لاعتراض الاتصالات والتي لا تعتبر قانونيا معدات عسكرية ولكن ينظر إليها على أنها «سلع ثنائية الاستخدام».[20] وقد جرى إستكمال هذه التكنولوجيات المتطفلة ببيع الشركات الفرنسية المختلفة (IDEMIA،

13.فرنسا عادت إلى المستويات المرتفعة للمبيعات التي تمتعت بها في السبعينات والثمانينات: مقاتلات «ألفا»، ميراج-5، ميراج 2000، مروحيات Gazelle.

14. جرى توقيع عقد بقيمة 5.3 مليار يورو في 17 فبراير/شباط 2015 وحدد العقد تسليم 24 طائرة رافال مقاتلة (Dassault)، فرقاطة شبح من طراز (DCNS) «Normandy FREMM»، صواريخ جو-جو «Mica» وصواريخ كروز (MBDA) «Sclap»، صواريخ جو-أرض (Sagem) «2ASM»، وأنظمة اجتذاب (lure systems) لمقاتلات رافال (Lacroix). ‘يمثل هذا العقد أكثر من نصف الطلبات التي سجلت من قبل صناعة السلاح الفرنسي في العالم في 2014 ‘. أنظر: Guillon, A., ‘Ventes d'armes françaises à l'Égypte : les risques d'une collaboration opportuniste’, GRIP, Note d'analyse, 25 Jan 2016. (Guillon, A., ‘French arms sales to Egypt: the risks of opportunistic collaboration’, GRIP, Analysis Note, 25 Jan 2016.)

15.تركزت الهجمات التي شنتها الجماعات الجهادية المسلحة في سيناء في بادئ الأمر في سيناء، وانتشرت إلى وادي النيل والصحراء الغربية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ألف من قوات الأمن المصرية، وفقا لأرقام من وزارة الداخلية، وقتل مئات المدنيين منذ يوليو/تموز 2013.

16. http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=OJ:C:2016:163:TOC

17. في 2015 أصدرت فرنسا رخصتي تصدير إلى مصر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بقيمة 702,000 يورو. وفي 2016 أصدرت رخصتين بقيمة 2,003,575 يورو.

18. عربات «Sherpa Light Scout» و«Sherpa Light Station Wagon».

19. أنظر الفصل الثاني.

20. «السلعة مزدوجة الاستخدام» هي منتج أو خدمة «يحتمل أن يكون لها استخدام مدني وعسكري»، أي مخصصة للاستخدام المدني، على سبيل المثال في الصناعة، ولكن أيضا يمكن استخدامها لتطوير أسلحة أو معدات عسكرية. وعلى هذا النحو، لا يُحظر تصديرها مسبقا ولكنها تخضع لرقابة تقييدية، عادة ما تكون في شكل التزام بالتراخيص. من المرجح أن تكون بعض السلع أو التقنيات مزدوجة الاستخدام ذات استخدام عسكري تقليدي؛ يمكن استخدام سلع أخرى لإنتاج أسلحة الدمار الشامل: الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو الصواريخ القادرة على حمل هذه الأسلحة. المصدر: https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/desarmement-et-non-proliferation/la-france-et-le-controle-des-exportations-sensibles/article/controle-des-biens-et-technologies-sensibles-a-double-usage

THALES) لنظم جمع وتأمين البيانات والمعاملات الشخصية، كجزء من تنفيذ قوات الأمن المصرية للمراقبة الجماعية على أساس جمع البيانات الشخصية. وعلاوة على ذلك، فإن دمج تقنيات المراقبة في المعدات العسكرية يعتبر أمرا شائعا بين الأسلحة الفرنسية المقدمة إلى مصر، قمر صناعي (AIRBUS/THALES)، طائرات بدون طيار، أنظمة اعتراض، وتكنولوجيات مراقبة، أنظمة تصنيف، قواعد بيانات، مركبات مدرعة تتكيف مع حروب العصابات في المناطق الحضرية: معظم الأسلحة والمركبات الموردة إلى مصر هي في الواقع مجهزة وموجهة نحو السيطرة على الحركات الاجتماعية ومراقبة السكان.

تؤلف هذه الصادرات مجتمعة أجزاء متشابكة من أحجية تشكل اليوم الأساس لخطة مراقبة واسعة النطاق ومراقبة جماعية تعتمدها دكتاتورية أجهزة الأمن المصرية، حيث يقوم هذا النظام المهووس ببقائه، بقمع غير مسبوق للسكان، خاصة للمجتمع المدني بإستخدام تقنيات المراقبة الفردية (AMESYS/NEXA/ AM Systems)، والإعتراض الجماهيري (SUNERIS/ERCOM)، وجمع البيانات الشخصية (IDEMIA) والتحكم في الحشود (AIRBUS/THALES, SAFRAN, RTD): كما تم توفير عدد لا يحصى من أنظمة المراقبة إلى قوات الأمن المصرية من قبل الشركات الفرنسية على الرغم من سياق القمع واسع النطاق وغير المسبوق، والحرب الإلكترونية المستميتة التي شنتها قوات الأمن ضد المعارضين والنشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والباحثين والمثليين. إن هذه التقنيات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي توفرها فرنسا هي الركائز التي تستند إليها بنية التحكم المصممة لإيقاع المواطنين في شبكة واسعة النطاق للمراقبة، وتحييد أي معارضة للنظام العسكري، ومنع تنظيم الحركات الاجتماعية بأي ثمن، وتجنب انتفاضة جماعية جديدة كتلك التي وضعت حدا لحكم الرئيس حسني مبارك الذي دام 30 عاما في العام 2011.

وفي هذا الصدد، فإن العقود الضخمة التي حصلت عليها فرنسا من وزارتي الدفاع والداخلية في مصر قد وفرت قدرا كبيرا من الأمن لنظام عبد الفتاح السيسي وأنتجت رواية وطنية جديدة طرحها النظام[21] والإعلام الذي تسيطر عليه الحكومة حول قوة وشعبية الجيش المصري. كما أن الإستعانة بمصادر خارجية لإنتاج ثلاثة زوارق حربية Gowind - من الأربعة التي بيعت إلى مصر من قبل DCNS في عام 2014 – لتنتج في المصانع المحلية بالإسكندرية، وخطة التجميع النهائي لطائرات سافران باترولر التي تجري في المصانع المصرية من مصنع AOI،[22] تلعب أيضا دورا لا يتجزأ في تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية للجيش المصري[23].

21. في حفل افتتاح «قناة السويس الجديدة» من قبل عبد الفتاح السيسي في أغسطس/آب 2015، تصدّرت مقاتلات الرافال العرض الجوي.

22. L'Egypte assemblera ses drones Patroller (Sagem)», (Egypt to assemble its Patroller drones), Aerobuzz.fr, 24 Sept 2015» https://www.aerobuzz.fr/breves-defense/l-egypte-assemblera-ses-drones

23. بالإضافة إلى تضمين صيانة المعدات لفترات تتراوح ما بين 10 إلى 25 عاما، شملت صادرات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط تقليديا التعويض. غالبا ما يكون نقل التكنولوجيا في قلب هذه «العدادات» التي يطالب بها عملاء فرنسا مقابل شراءهم للأسلحة الفرنسية؛ وهذا يؤدي إلى استثمارات مختلفة في اقتصاد البلد، بما في ذلك «نقل» الإنتاج إلى مصانع محلية لكل أو لجزء من الأسلحة المباعة.

الفصل الأول: تعزيز دكتاتورية قوات الأمن في مصر منذ عام 2013 من خلال قمع غير مسبوق وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

بعد سبع سنوات من الانتفاضة المصرية في 25 يناير/كانون الثاني 2011، والتي اندلعت جزئيا ضد الشرطة القمعية والفساد، هيمنت قوات الأمن، أكثر من أي وقت مضى، على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في البلاد. وبعيدا عن أي رقابة مدنية يمكن أن تكون بمثابة ثقل موازن فعّال، فإن زبائن فرنسا المصريين - القوات المسلحة والشرطة ومختلف أجهزة الاستخبارات - يسيطرون على جهاز الدولة. ومنذ يوليو/تموز 2013 قاموا بتنظيم قمع غير مسبوق للمعارضة والمجتمع المدني وضد جميع ما يشتبه بكونها أنشطة معارضة. هذه الكيانات الأمنية مسؤولة عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد المدنيين، وهي جرائم تتمتع بضمانة الإفلات من العقاب.

1. إنشاء جهاز أمني قمعي للغاية يوسع من إنتشار انتهاكات حقوق الإنسان

1.1. تعزيز القوة العسكرية

في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، عمل الجيش دون توقف على تحرير نفسه من السلطة المدنية[24] إلى أن تم تبني دستور في عام 2014 يقضي بهيمنته على جهاز الدولة. كما أن التعديلات الواردة في الدستور المعتمد في يناير/كانون الثاني 2014 عقب استفتاء نظمه الجيش،[25] تجعل الجيش، الذي تظل ميزانيته سرية، أقوى مؤسسة [في البلاد]، فهي تحدّ بشكل كبير من صلاحيات الرئيس، خاصة فيما يتعلق بالأمن الداخلي والسياسة الخارجية. فقرة واحدة من الدستور المعدل تمنح القوات المسلحة، لولايتين رئاسيتين، الحق الحصري في تعيين وزير الدفاع، وتحرير الجيش إلى الأبد من جميع أشكال الإشراف المدني. فالسلطات الواسعة التي يمنحها الدستور الجديد للقوات المسلحة تهدد بشكل مباشر حريات التعبير والتظاهر، والحق في الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية، في حين تُترك للحريات الهشة، التي أعادها النص الجديد، لتفسيرالسلطة التشريعية.[26] كما يمثل التمديد الدرامي لسلطة المحاكم العسكرية دلالة على إلقاء العسكر لظلالهم القاتمة على المجتمع: حيث أصبح «نزاع بسيط في محطة وقود أو فندق أو شركة أو حتى سوبر ماركت تابع للجيش بين موظف وعميل»[27] الآن قضية تنظر أمام المحاكم العسكرية. أما بالنسبة «للجرائم التي يرتكبها الجنود [أو الأشخاص الخاضعين لسلطتهم] ضد المدنيين، في حالة تفريق الاحتجاجات، على سبيل المثال، فإنهم [هم أيضا] يخضعون للقضاء العسكري»،[28] وهو ما يضمن إفلات القوات المسلحة من العقاب، خاصة في قمع الحركات الاجتماعية.

شكلت هذه التعديلات أسس نظام عسكري[29] معزز قائم على تحالف فعلي بين الجيش والقضاء والشرطة. ففي نهاية العام 2013، إتضح هذا التحالف من خلال عقد محاكمات استعراضية جماعية، وملايين الاعتقالات التعسفية، ومن خلال بث وسائل الإعلام للمحادثات الخاصة بالناشطين، خاصة أولئك الذين كانوا في المعارضة. وقد رافق ذلك في المقام الأول عملية إعادة الإنشاء، التي بدأت في يوليو/تموز 2013، بعد بضعة أسابيع فقط من الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي،[30] لجهاز أمن الدولة (مباحث أمن الدولة)، حيث أعيد تسميتها لتصبح «الأمن الوطني».

---

24. في عام 2012، وبمناسبة صياغة واعتماد دستور جديد تحت سلطة الإخوان المسلمين، قام الجيش بضمان سلطة اتخاذ القرار المتعلق بالشؤون العسكرية من خلال إنشاء مجلس دفاع وطني جديد يتألف من وزير الدفاع وغالبية الضباط. هذه اللجنة، المسؤولة عن ميزانية الجيش، يجب الآن استشارتها في جميع القوانين والقرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية وكذلك وضع القوات المسلحة.

25. Cf. Talon, C., «Egypte, l'armée sort victorieuse du referendum constitutionnel», Mediapart, 17 Jan 2014 /(الجيش المصري يأتي في مقدمة الاستفتاء الدستوري) https://www.mediapart.fr/journal/international/170114/egypte-larmee-sort-victorieuse-du-referendum-constitutionnel?onglet=full

26. تمت إزالة المواد التي تحظر الإساءة إلى الأنبياء وتحد من الحرية، التي قدمها الإخوان المسلمون في النص الدستوري لعام 2012.

27. Bernard Maugiron, N., «La constitution égyptienne de 2014 est-elle révolutionnaire?», La Revue des Droits de l'Homme, June 2014, p.9. (Is the Egyptian constitution of 2014 revolutionary?)

28. المرجع نفسه. Bernard maugiron, N، يونيو/حزيران 2014.

29. سمح تلاعب في اللحظة الأخيرة للجيش أن يحصل على أصوات الخمسين عضوا في اللجنة الدستورية، على حساب أعضائها، نسخة معدلة من النص الذي تم فيه استبدال «الحكم المدني» بـ «الحكومة المدنية»، مما مهد الطريق لانتخاب مسؤول عسكري كرأس للدولة. أنظر: (الجيش المصري يأتي في مقدمة الاستفتاء الدستوري)
Talon, C., 'Egypte, l'armée sort victorieuse du referendum constitutionnel, Mediapart, 17 Jan 2014. https://www.mediapart.fr/journal/international/170114/egypte-larmee-sort-victorieuse-du-referendum-constitutionnel?onglet=full

30. هذه هي واحدة من أولى الأعمال السياسية للحكومة المؤقتة برئاسة عدلي منصور، والتي تم تعيينها والتحكم بها من قبل عبد الفتاح السيسي. وبذلك، قضت المؤسسة العسكرية نهائيا على مطلبين للحركة الشعبية الثورية في 25 يناير/كانون الثاني ضد نظام حسني مبارك: إصلاح الجهاز الأمني، واستبعاد اختصاص المحاكم العسكرية في الحكم على المدنيين.

منذ العام 2011، قُتل آلاف المدنيين دون محاكمة وبإفلات تام من العقاب على أيدي القوات العسكرية أو قوات الأمن، لا سيما خلال المظاهرات، وتعرضوا للتعذيب، أحيانا حتى الموت، في السجون. وقد ساءت هذه الممارسات إلى حد كبير منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في يوليو/تموز 2013، وتفاقمت أكثر مع تعيين مجدي عبد الغفار، رئيس جهاز «الأمن الوطني» (أمن الدولة سابقا) على رأس وزارة الداخلية في مارس/آذار 2015.[31] لقد أصبحت الاعتقالات التعسفية الجماعية وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري واستخدام التعذيب طريقة عمل منتظمة لقوات الأمن وروتين يومي للمجتمع ككل.

1.2. أجهزة استخبارات ذات سطوة متزايدة

أمن الدولة، وهو رمز تعسف الشرطة الذي استخدمه نظام حسني مبارك ضد معارضيه (وهو الذي نفذ الإخفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتجسس)، وأحد أركان القمع الدموي للإسلاميين في التسعينيات، تم حلّه في مارس/آذار 2011 تحت ضغط من المتظاهرين، الذين اقتحموا مقرّه في القاهرة. في تلك المناسبة، أظهر اكتشاف وثائق داخلية عن الحماس الذي عملت به هذه الأجهزة تحت سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يحكم البلاد في الفترة ما بين تنحي حسني مبارك وانتخاب محمد مرسي رئيسا: الرقابة على المحتوى عبر الإنترنت، ومراقبة أجهزة الكمبيوتر، وقطع الاتصالات؛ وذلك تحت سلطة الجيش، كانت «الأجهزة» قد شرعت في عمليات مراقبة الاتصالات بنشاط. لقد كان قرار إعادة أمن الدولة بمثابة إشارة إلى عودة الأجهزة السرية التي كانت تترك بصمتها تحت سلطة عبد الفتاح السيسي، باعتبارها حجر الزاوية في النظام الحاكم.

في يونيو/حزيران 2014، تسلم السيسي السلطة رسميا بعد الانتخابات التي حصل فيها على 96 بالمائة من الأصوات وتم خلالها منع كل أشكال المعارضة وقمعها بعنف. وقد تميزت الفترة من 2013 إلى 2017 بارتفاع في سطوة الأجهزة المختلفة المشاركة في مراقبة السكان: المخابرات العسكرية (إدارات المخابرات الحربية والاستطلاع) بقيادة عبد الفتاح السيسي من 2010 إلى 2012؛ والمخابرات العامة (المباحث العامة)؛ الأمن الوطني (مباحث الأمن الوطني)؛ وجهاز الرقابة الإدارية.[32] وعلى الرغم من أن كل جهاز من هذه الأجهزة له صلاحياته رسميا، فقد تميزت السنوات الأخيرة بالدور السياسي المتنامي الذي تلعبه المخابرات العسكرية وتزايد مشاركتها في مراقبة المدنيين، سواء كان ذلك من خلال شراء تقنيات مراقبة شديدة التدخل، أو استثمار الأموال العسكرية في تقنيات الأمن وقطاع المراقبة، وإنشاء المؤسسات المسؤولة عن عمليات الشراء هذه، أو مشاركتهم في إجراءات التحقيق ضد المدنيين وجمع البيانات الشخصية. بالإضافة إلى تلك الأجهزة الرسمية الأربعة، كشف تحقيق أجرته منظمة الخصوصية الدولية غير الحكومية[33] عن وجود جهاز مخابرات سري يخضع بشكل مباشر وحصري للرئيس (حاليا عبد الفتاح السيسي)، والذي لديه أكبر ميزانية من حيث «الحلول الأمنية»: - قسم البحوث التقنية (TRD)، وحدة سرية ذات أنشطة مبهمة، غير معترف بها رسميا من قبل الدولة، يبدو أن قسم البحوث التقنية هذا كان موجودا بالفعل في ظل نظام حسني مبارك ولعب دور جهاز المخابرات الشخصي للرئيس، ويبدو أنه تم استخدامه من قبل الرئيس المخلوع للتجسس على خصومه. منذ أواخر عام 2000، وعلى الرغم من أن وجوده لم يكن معروفا لدى عامة الناس، إلا أن موارد قسم البحوث التقنية زادت بشكل كبير، وذلك بفضل اقتناء تقنيات المراقبة (بملايين اليوروهات) من عدة شركات أوروبية، لا سيما شبكات نوكيا سيمينز NSN (Nokia Siemens Networks) و Hacking Team. حيث تشمل قائمة الواردات التي يقوم بها هذ الجهاز فائق السرية دون تفويض قانوني ما يلي: مركز مراقبة الاتصالات ونظام إدارة تدخلي للغاية لعمليات الاعتراض وبرامج التجسس.[34] وقد أعطت هذه التقنيات، وفقا لمنظمة الخصوصية الدولية غير الحكومية، القدرة على اعتراض الاتصالات الهاتفية والرقمية من أي مكان في مصر.

إزداد تدخل أجهزة المخابرات المصرية في الحياة السياسية المصرية بشكل ملحوظ منذ عام 2013، حيث كانت الانتخابات التشريعية في ديسمبر/كانون الأول 2015 على وجه الخصوص فرصة للمخابرات العامة والمخابرات العسكرية لتجميع قائمة مواتية للرئيس السيسي، الذي كان من المفترض أن يحصل على أغلبية ساحقة من مقاعد مجلس الشعب، في أعقاب انتزاع إنتخابي للسلطة يهيمن عليه الضغط من الأجهزة السرية.[35] ومنذ عام 2013، وسعت المخابرات العامة سيطرتها على وسائل الإعلام، وحصلت من خلال الشركات الأمامية على أقسام كاملة من المشهد الإعلامي السمعي والبصري المصري والصحافة المكتوبة.[36] وفي مايو/أيار 2017، أدى

31. أنظر: https://www.hrw.org/report/2017/09/05/we-do-unreasonable-things-here/torture-and-national-security-al-sisis-egypt

32. أجهزة المخابرات هذه دعمت بقوة حملة «تمرد» ضد حكومة مرسي والحشد الشعبي الذي سمح للعسكر بالإطاحة بمحمد مرسي في 3 يوليو/تموز 2013. أنظر: https://uk.reuters.com/article/uk-egypt-interior-special-report/special-report-the-real-force-behind-egypts-revolution-of-the-state-idUKBRE99908720131010

33. أنظر:https://privacyinternational.org/report/666/presidents-men-inside-technical-research-department-secret-player-egyptsintelligence

34. «برامج التجسس» (Spyware) هي برمجيات خبيثة (ضارة) يجري تثبيتها على جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول تقوم بشكل سريّ بجمع وتحويل معلومات عن البيئة التي زرعت فيها.

35.حسام بهجت، "هكذا انتخب السيسي برلمانه"، مدى مصر، 8 مارس/آذار 6102. أنظر: https://www.madamasr.com/ar/2016/03/08/feature/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9/%d9%8-%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%b3%d9%8a-%d8%a8%d8%b1%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%87%d9%83%d8%b0%d8%a7-%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%b3%d9%8a-%d8%a8%d8%b1%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%87/

36. أنظر:https://www.madamasr.com/ar/2017/12/20/feature/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9/%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b5%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%b0-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89/ و https://rsf.org/en/news/egyptian-intelligence-services-extend-control-over-media

إصدار قانون يقيّد أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على رقابة الأجهزة السرية على المنظمات غير الحكومية عن طريق إنشاء هيئة جديدة مكلفة بالإشراف على منظمات المجتمع المدني. تضم هذه اللجنة ممثلين عن المخابرات العامة ووزارتي الدفاع والداخلية. كما يضع القانون عمل المنظمات غير الحكومية تحت رحمة الفيتو من قبل قوات الأمن والاستخبارات، ويعطي تلك القوات الحق في حل المنظمات غير الحكومية على أساس معايير غامضة وعامة للغاية مثل «تقويض الوحدة الوطنية»، أو «الإخلال بالنظام العام».[37]

بالإضافة إلى السيطرة على وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وسعت الأجهزة الأمنية من قبضتها على النظام القضائي، واليوم تلعب دورا متزايدا في ملاحقة ومقاضاة المعارضين: «التحقيقات التي أجراها أفراد الأمن الوطني، في كثير من الأحيان دون أي دليل قوي، حيث استُخدمت هذه الأدلة كأساس لمعظم المحاكمات التي يقدر عددها بـ 7,400 محاكمة لمدنيين جرت محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية منذ إصدار الرئيس عبد الفتاح السيسي مرسوما بتوسيع اختصاص المحاكم العسكرية في عام 2014»، وفقا للمنظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية.[38] فإن إخضاع المحاكم وضعف الإطار القضائي الذي يشوب أنشطتها يضمنان اليوم للأجهزة السرية المصرية الإفلات التام من العقاب: «يكاد لا يكون هناك أي سيطرة على أجهزة المخابرات في مصر»، كما يقول الباحث عمرو غربية، نقلا عن ميدل إيست آي (Middle East Eye). «إن وضع تلك الأجهزة هو وضع الأطراف ذات السيادة التي لا تملك [المحاكم] أي سلطة عليها. يمكن استخدام تكنولوجيا المراقبة لمقاضاة النشطاء والمتظاهرين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.»[39]

1.3. قمع المعارضة والمجتمع المدني وكل الأصوات المعارضة

جرى توطيد دكتاتورية قوات الأمن عشية الانقلاب الذي قام به الجيش ضد الرئيس محمد مرسي من خلال حظر جميع أشكال المعارضة السياسية والانتقادات. الحظر الذي طبّق في البداية على جماعة الإخوان المسلمين، التي تم حل منظمتها وإعلانها رسميا منظمة إرهابية في ديسمبر/كانون الأول 2013،[40] تم توسيع ذلك بحكم الأمر الواقع ليشمل بقية المعارضة باعتقال قادة الحركات الثورية مثل الحركة الشبابية 6 أبريل.[41] ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سمح قانون يحظر جميع المظاهرات المناهضة للحكومة وتجريم الاحتجاجات بشكل عام لقوات الأمن بالقبض على جميع المتظاهرين بشكل ممنهج: أي معارضة علنية للحكومة محظورة بحكم الواقع.[42] أسفرت سلسلة من المحاكمات الجماعية عن مئات الأشخاص الذين قُبض عليهم بصورة تعسفية قبل أو أثناء المظاهرات التي يتم الحكم عليها في غضون دقائق. وقد استخدم قانون الاحتجاج لعام 2013 وقانون التجمهر رقم 10/1914 معا لجعل الأحكام مغلظة، والسماح بتوجيه الاتهام إلى العديد من المتظاهرين لمجرد أن مشاركا آخر في نفس الاحتجاج متهم بالعنف و/أو يحمل سلاحا.[43]

وتتزايد بسرعة قائمة ضحايا الاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإحترازي والملاحقات القضائية بسبب انتهاكات قانون الاحتجاج الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. إسلاميون وثوريون ونشطاء من جميع الجهات والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والباحثين والكتاب: فمنذ عام 2013، أدت آلاف الاعتقالات التعسفية، وفقا لتقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،[44] إلى سجن ما لا يقل عن 60,000 سجين سياسي بحلول أغسطس/آب 2016. وفي أغسطس/آب 2015، نص قانون جديد لمكافحة الإرهاب على عقوبة الإعدام أو السجن لمدة تتراوح بين 10 سنوات إلى مدى الحياة بسبب الانتماء إلى "منظمة إرهابية" - وهي اتهامات تم توجيهها بشكل تعسفي ضد الآلاف من الأشخاص المشتبه في معارضتهم للنظام. ويعاقب على الاتهام الغامض "بتشجيع الأفكار التي تحرّض على العنف" أو زيارة مواقع الإنترنت التي تروج لهذه الأفكار بعقوبة تتراوح بين 5 و7 سنوات في السجن. كما تفرض غرامات تصل إلى 500,000 جنيه مصري (23,000 يورو في مايو/أيار 2018) لأي شخص ينشر بيانات عن الإرهاب في مصر تتناقض مع المعلومات الرسمية.[45] وبالإضافة إلى ذلك، يمنح قانون الكيانات الإرهابية (8/2015)، الذي يستخدم تعريفا واسع النطاق لـ

37. Cf. «Egypt: Mohamed Zaree, Egypt Director of CIHRS, interrogated and charged within the NGO Foreign Funding case», FIDH, May 2017 https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/egypt-mohamed-zaree-egypt-director-of-cihrs-interrogated-and-charged

38. https://www.hrw.org/world-report/2017/country-chapters/egypt

39. Ibrahim, A., 'In Egypt, concern greets plan to launch nationwide surveillance system', Middle East Eye, 13 May 2015. Cf. http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/egypt-plan-launch-nationwide-camera-surveillance-system-met-concern-61072872

40. تأسست عام 1928، نبذت العنف رسميا منذ السبعينات.

41. واحدة من المحركات الرئيسية وراء الانتفاضة الثورية في يناير/كانون الثاني 2011، ولدت في عام 2008 بمناسبة إضراب نظم في مدينة المحلة الكبرى الصناعية.

42. أنظر «مصر: قانون الاجتماعات العامة الجديد يضفي الشرعية على قمع الشرطة للمظاهرات السلمية»، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013./https://www.fidh.org/ar/region/north-africa-middle-east/egypt/14316-egypt-new-assembly-law-legitimizes-police-crackdowns-on-peaceful-protests

43. https://cihrs.org/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85/?lang=en

44. «هناك متسع للجميع ... سجون مصر قبل وبعد ثورة يناير»، تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، سبتمبر/أيلول 2016. أنظر: http://anhri.net/%d9%87%d9%86%d8%a7%d9%83-%d9%85%d8%aa%d8%b3%d8%b9-%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%8a%d8%b9/#.W0P2gcKLn3g

45. https://www.theguardian.com/world/2015/aug/17/egyptian-president-ratifies-law-to-punish-false-reporting-of-terror-attacks

"الكيانات الإرهابية"، للسلطات الحق في حظر الكيان وأنشطته واجتماعاته، فضلا عن تجميد ممتلكاته وأصوله، كما يخضع الأفراد المضافون إلى "قائمة الإرهاب" لحظر السفر وتجميد الأصول. وفي مايو/أيار 2017، اعترف جهاز أمني مصري غير محدد بإغلاق المواقع الإخبارية على أساس ما يسمى بدعم الإرهاب، حيث زادت قائمة المواقع المحجوبة هذه إلى أكثر من 500 موقع، بما في ذلك مواقع لمنظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية.[46]

إن العسكرة المتزايدة لقوات الشرطة في المدن المصرية ابتداء من صيف عام 2013 كانت بمثابة استكمال لهذا النظام القمعي الذي تدعمه القوانين القمعية المذكورة أعلاه. كما إن الاستخدام المنهجي للذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين، والاعتقالات الجماعية، ومن ثم اعتماد القانون الذي يجرم الاحتجاجات في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كان سببا في اختفاء المظاهرات بالكامل تقريبا. في يناير/كانون الثاني 2015، في ذكرى الثورة، قُتل ما لا يقل عن 27 شخصا عندما ألغيت المظاهرات المناهضة للنظام، من بينهم كانت الناشطة الشابة شيماء الصباغ، التي قُتلت برصاص شرطي وهي في طريقها لوضع باقة من الزهور في ميدان التحرير في ذكرى الثورة. وفي سياق يتسم بتعزيز محاربة الإرهاب، وفي وقت تزايد فيه الهجمات ضد مراكز الشرطة ومراكز مراقبة الجيش في وادي النيل وفي منطقة سيناء، ازدادت كثافة عسكرة قوات الشرطة، وأصبحت قوات الشرطة مسلحة أكثر من أي وقت مضى، وبدأ ضباط الشرطة بحمل أقنعة واستخدموا أسلحة هجومية ثقيلة غير ملائمة لعمليات مراقبة الحشود في السياقات الحضرية. وبصرف النظر عن الحالات التي تنطوي على مظاهرات وتجمعات عامة، بدأ استخدام هذا النوع من التدابير في نقاط التفتيش التي أقيمت أثناء الليل في شوارع المدن الكبرى (النظام الحالي للحفاظ على النظام في مصر).

وقد ترافق قمع جميع أشكال "المعارضة"، سواء السياسية أو الفنية أو الجنسية، بسن إطار قانوني يحد بشكل كبير من أنشطة المجتمع المدني المصري، الذي ينظر إليه على أنه محور الإنتفاضة الثورية لعام 2011. وبالإضافة إلى قانون مكافحة الإرهاب والقانون الذي يجرّم الاحتجاجات، فإن إصدار قانون يحكم أنشطة المنظمات غير الحكومية في مايو/أيار 2017 يقنن التدابير غير المسبوقة التي اتخذت منذ عام 2014[47] ضد المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تدافع عن حقوق الإنسان. وتشمل هذه التدابير تجميد الأصول، وحظر السفر، وإغلاق المنظمات غير الحكومية. ويخضع قانون أنشطة المنظمات غير الحكومية لحق النقض الذي تتمتع به لجنة تضم ضباط المخابرات العامة ووزارتي الداخلية والدفاع - اللتين تتمتعان عمليا بمزيد من القوة مقارنة بالوزارات الأخرى - وهو الإشراف على تمويل المنظمات غير الحكومية والحد منه بصرامة والتسجيل والأنشطة.[48] كما يحظر القانون أي نشاط للمنظمات غير الحكومية يتجاوز القطاعين الاجتماعي والإنمائي، وينص على أن أنشطة المنظمات غير الحكومية يجب أن تتوافق مع خطط التنمية التي تحددها الدولة. وهي تهدد "الوجود ذاته" للمنظمات غير الحكومية وتعاقب أي شخص يخالف القانون بعقوبة السجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة تتراوح بين 50,000 و100,000 جنيه مصري (حوالي 2,500 إلى 5,000 يورو). وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة بين عامي 2014 و2017، أمر قاضي التحقيق بالعديد من حالات حظر السفر وتجميد الأصول في القضية رقم 173/2011 أو "قضية التمويل الأجنبي"، التي يرتبط فيها الكثير من التهم الجنائية بالمادة 78 من قانون العقوبات المعدل.

المعركة التي تشنها قوات الأمن ضد الجماعات الجهادية، التي بررت منذ أبريل/نيسان 2017 إعادة حالة الطوارئ،[49] وعززت وأطالت السلطات الاستثنائية للشرطة والقوات المسلحة، كانت بمثابة مبرر لقمع المجتمع المدني وجميع أشكال المعارضة. في أعقاب المذبحة التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص (بما في ذلك 27 طفلا) في الهجوم على مسجد، المنسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سيناء في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، اتهم رئيس الهيئة العامة للاستعلامات (الحكومية)، ضياء رشوان، منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بالتواطؤ صراحة في المجزرة، واتهمها "بدعم" الإرهابيين بنشر تقارير "كاذبة".[50] بعد أربع سنوات من الانقلاب العسكري الذي أوصل الجنرال السيسي إلى السلطة، اضطرت المنظمات غير الحكومية والنشطاء، وضحايا المضايقات القضائية الحقيقية، إلى وقف أنشطتهم. واضطرت المنظمات غير الحكومية الدولية مثل هيومن رايتس ووتش (HRW) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) إلى إغلاق مكاتبها في مصر.

كما تميزت رئاسة عبد الفتاح السيسي باضطهاد غير مسبوق لمثليي/ات وثنائيي/ات الميول والمتحولين/المتحولات جنسيا. ووفقا للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فإن "متوسط عدد الأفراد الذين جرى اعتقالهم وتقديمهم لمحاكمات في هذه القضايا [بتهمة "الفسق"]، زاد خمسة أضعاف منذ الربع الأخير من عام 2013، مقارنة بالسنوات السابقة. وخلال فترة الثلاث سنوات ونصف حتى

46. https://afteegypt.org/right_to_know-2/publicationsright_to_know-right_to_know-2/2017/06/04/13069-afteegypt.html?lang=en

47. «بموجب المادة 78 من قانون العقوبات، التي عُدلت بموجب قرار للرئيس السيسي في 2014، فمن الممكن الحُكم بسجن العاملين بالمجتمع المدني 25 عاما بموجب هذه الاتهامات إذا توصل القاضي لأن التمويل الأجنبي كان «بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية» أو بناء على أسباب أخرى فضفاضة التعريف.» المصدر: https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/297925

48. https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/egypt-elimination-of-civil-society-signed-into-law-by-president-sisi

49. أعلنت في 9 أبريل/نيسان 2017، في أعقاب هجمات انتحارية لداعش على كنيستين قتلت 45 شخصا؛ مددت عدة مرات منذ ذلك الحين.

50. http://www.youm7.com/story/2017/1 1 /24/%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%A7%D9%82%D9%88%D8%B3-%D9%8A%D8%AF%D9%82-%D9%81%D9%89-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1 % D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8-4%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9/3525295

نهاية مارس/آذار 2017، تم إلقاء القبض على ما مجموعه 232 شخصا، أو حوالي 66 شخصا في العام، مقارنة بمتوسط 14 شخصا سنويا خلال الفترة من 2000 إلى 2013".[51] أربع سنوات من القمع المتصاعد ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين جنسيا، والذي بلغ ذروته باعتقال أكثر من 75 شخصا في أكتوبرعام 2017[52] بعد حفلة لموسيقى الروك رفع خلالها بعض الجمهور علم قوس قزح.

1.4. قمع يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

الترسانة التشريعية التي نوقشت أعلاه (قانون مكافحة الإرهاب، قانون الكيانات الإرهابية، قانون الاحتجاج، قانون المنظمات غير الحكومية، قانون التجمهر) كان لها تأثير ليس فقط على قمع معظم الحريات الأساسية (حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير)، ولكن أيضا على ضمان الإفلات التام من العقاب لمختلف قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات. وباسم مكافحة الإرهاب والحفاظ على الوحدة والأمن الوطني، فإن هذه الأخيرة تتمتع فعليا بيد طليقة في إرتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مع قمع كل معارضة. منذ يوليو/تموز 2013، أدى هذا الإفلات من العقاب إلى مذابح عديدة للمحتجين، وعدد قياسي من الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والوفيات تحت التعذيب في مراكز الشرطة والسجون، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتشريد القسري، وعدد قياسي من إدانات المدنيين من قبل المحاكم العسكرية، وأخيرا، عودة عقوبة الإعدام. هذه الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن تؤثر بشكل منتظم على القاصرين والأطفال.[53]

إستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين:

منذ عام 2011، ازداد استخدام الأسلحة الفتاكة والأسلحة الهجومية لتفريق الاحتجاجات بشكل كبير، حيث ازداد استخدام القوة المميتة ضد المدنيين منذ عام 2011، وخاصة منذ عام 2013، جنبا إلى جنب مع تزايد عسكرة قوات الشرطة. ضمن وزارة الداخلية المصرية، يتم تنظيم وحدات الشرطة المسؤولة عن الحفاظ على النظام العام إلى مجموعتين: «قوات الأمن المركزي» و»قوات الأمن». ويشكل «الأمن المركزي» الهيئة المركزية الرئيسية المسؤولة عن ضمان النظام العام، ويشرف على العديد من المديريات الفرعية، بما في ذلك قوات شرطة مكافحة الشغب ووحدات الدعم، التي يطلق عليها "وحدات قتالية"، والتي يتم نشرها أحيانا في المدن لمساعدة شرطة مكافحة الشغب. ويرى المصريون أن قوات «الأمن المركزي» هي قوات الشرطة الرئيسية المناهضة للاحتجاج. كما يتضمن «الأمن المركزي» وحدة العمليات الخاصة التي كانت قبل عام 2013 منتشرة بشكل واضح خلال المظاهرات. من ناحية أخرى، لا تخضع «قوات الأمن» لدائرة الخدمات المالية للإدارة المركزية، وترتبط بدلا من ذلك بكل مديرية أمن إقليمية، ولكنها مزودة بأسلحة ومرافق مشابهة لتلك التابعة للمركز. يمكن نشر هذين النوعين من القوات خلال عملية واحدة ومن الصعب للغاية التمييز بينهما. في ظل الظروف العادية، تقع السيطرة على الحشود خلال التجمعات والمظاهرات وحالات الاضطرابات العامة على عاتق وحدات مكافحة الشغب لقوات الأمن المركزي وقوات الأمن التي تعمل تحت السلطة الإدارية لمديريات الأمن الإقليمية [و] وضباط أجهزة الأمن العام، من مديريات التحقيق الجنائي أو مراكز الشرطة الموجودة في المناطق القضائية التي وقع فيها الحادث. تطبق هذه التدابير على جميع أنواع التجمعات، بما في ذلك التجمعات الصغيرة السلمية بالكامل التي لا تشكل أي تهديد بالعنف. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، في حالات المظاهرات الكبيرة أو الاضطرابات الكبرى، أو في حالة وقوع أحداث من المحتمل أن تتدهور إلى عنف، ترسل وزارة الداخلية وحدات دعم أو وحدات القوات الخاصة لمواجهة مع المتظاهرين، كما يتضح من أنواع الأسلحة المستخدمة والاستخدام المتكرر للقوة المميتة، كما كان واضحا في 28 يناير/كانون الثاني 2011، المعروف باسم "يوم الغضب"، وهو أحد أكثر الأيام عنفا من الانتفاضة الثورية في عام 2011.

وقد تم تجهيز وحدات الأمن المركزي وقوات الأمن بالفعل بأسلحة السيطرة على الحشود، فضلا عن الأسلحة التقليدية والأسلحة الهجومية. ويشمل التدريب الذي تحصل عليه هاتان الوحدتان التعامل مع الأسلحة: كحد أدنى، التعامل مع بندقية هجومية بقطر 7.62 × 39 ملم وبنادق وقاذفات قنابل الغاز المسيل للدموع. كما تم تجهيز الوحدات المتخصصة أو الوحدات القتالية ببنادق هجومية. في «الأمن المركزي» عادة ما تكون وحدات معينة متخصصة في حماية المباني الرسمية مسلحة بأسلحة هجومية (بنادق هجومية 7.62x3 ملم ورشاشات خفيفة). "تشمل كتائب العمليات الخاصة وحدات خارجية للعمليات (مسؤولة بشكل رئيسي عن أمن الشخصيات البارزة، السفارات أو المنشآت)؛ هذه الوحدات مسلحة بشدة (ببنادق أوتوماتيكية 7.62x39 ملم، بنادق هجومية،

51. «المصيدة، عقاب الاختلاف الجنسي في مصر»، تقرير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2017. أنـظـر:https://eipr.org/press/2017/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

52. المرجع نفسه، [...]، تقرير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

53. في قضية وثقتها هيومن رايتس ووتش في فبراير/شباط 2016، قام عناصر الأمن الوطني في الإسكندرية باختطاف وتعذيب 20 شخصا، بينهم ثمانية أطفال، في احتجاج وحريق في مرآب وسيارة للشرطة. المصدر: https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/20/289049

مدافع رشاشة خفيفة وثقيلة، ومدافع بروننغ الرشاشة 12.7x99 ملم المحملة على المركبات المدرعة)".[54]

حتى عام 2013، ظل عدد ضحايا عمليات السيطرة على الحشود مرتفعا، ولكن هذا يرجع أساسا إلى إساءة استخدام الأسلحة والذخائر (مثل قنابل الغاز المسيل للدموع) بهدف تعظيم إمكاناتها الفتاكة، والاستخدام العرضي للنيران القاتلة. وابتداء من يناير/ كانون الثاني 2013، لوحظ نشر أوسع بكثير للأسلحة القاتلة من قبل قوات الشرطة. مع انضمام وزير الداخلية محمد إبراهيم، يبدو أن الأوامر بإطلاق النار للقتل قد أُعطيت أكثر فأكثر وبصورة عشوائية، خاصة خلال المظاهرات المنظمة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013. وفي 26 يناير/كانون الثاني 2013، وقعت اشتباكات بين قوات الشرطة ومتظاهرين - بعد أن حكم على 21 شخصا بالإعدام على خلفية وقوع مجزرة في استاد في بورسعيد قبل عام - تسببت في مقتل 42 شخصا، بينهم ضابطان في الشرطة، واستخدمت الأسلحة الهجومية والأسلحة الفتاكة خلال هذا العنف الذي استمر لمدة ثلاثة أيام.[55]

واستمر العنف في الارتفاع حتى بلغ ذروته في صيف عام 2013. وعلى خلفية تزايد الصدامات بين مؤيدي محمد مرسي ومعارضيه، استخدمت الشرطة مرارا الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك بنادق كلاشنيكوف (AK-47) وغيرها من الأسلحة الأوتوماتيكية أو نصف الآلية، بشكل رئيسي في تفريق المتظاهرين. في 14 أغسطس/ آب 2013، أثناء مذبحة المتظاهرين في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة من قبل قوات الشرطة والجيش المصري، كلفت هذه الاستراتيجية قرابة 1,000 شخص حياتهم، وفقا لمصادر مستقلة (حوالي 500 شخص ماتوا وفقا لمصادر حكومية).[56] وصفت منظمة هيومان رايتس ووتش غير الحكومية ما جرى بأنه "أكبر مذبحة للمتظاهرين في التاريخ الحديث، وربما حتى جريمة ضد الإنسانية"[57]، وأثار هذا الحدث تصاعدا في أعمال العنف المميتة التي ارتكبتها القوات العسكرية وقوات الشرطة ضد المدنيين في سياق عملية عشوائية. "الكفاح" ضد "الإرهاب"، الذي يستهدف أولا احتجاجات الإخوان المسلمين ثم بسرعة، إمتد لجميع أشكال المعارضة الأخرى. ووفقا للمنظمة غير الحكومية، "بين 5 يوليو/تموز و17 أغسطس/آب 2013، فتحت الشرطة والجيش المصري النار بطريقة منهجية مستخدمة الرصاص الحي خلال ستة مظاهرات احتجاج على الإنقلاب العسكري على حكم محمد مرسي في 3 يوليو/تموز، وهو أول مدني ينتخب رئيسا لمصر".[58] هذا لم يكن "مجرد استخدام المفرط للقوة أو نتيجة التدريب غير الكافي لقوات الأمن [لكن] عبارة عن حملة قمع عنيفة مخطط لها على أعلى مستوى في الحكومة المصرية"،[59] خلص تقرير هيومن رايتس ووتش. بعض الأطراف المسؤولة عنها ما زالت في السلطة في مصر.

إعتقالات جماعية تعسفية:

إن الحظر شبه الكامل على المظاهرات التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وقانون التجمهر، والتطبيق اللاحق لقانون مكافحة الإرهاب، على المتظاهرين بشكل خاص، قد ساعد على تبرير الاعتقالات التعسفية الجماعية: وفقا لأرقام وزارة الداخلية المصرية الخاصة، تم نشرها في الإعلام، تم اعتقال ما لا يقل عن 12,000 شخص بتهم تتصل "بالإرهاب" خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2015.[60] في يناير/ كانون الثاني 2016، رافقت الذكرى السنوية للثورة العديد من الاعتقالات ومداهمات الشرطة على أكثر من 5,000 مبنى سكني في وسط القاهرة كإجراء وقائي ضد المظاهرات الاحتفالية للثورة الثورية. في أبريل/نيسان 2016، أعتقل مئات الأشخاص مرة أخرى عندما فرقت قوات الأمن مظاهرات سلمية أثارها قرار الحكومة بتسليم جزيرتين مصريتين في البحر الأحمر إلى السعودية. وقد تلقى أكثر من 150 من هؤلاء المعتقلين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، "عقوبات تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات بسبب مشاركتهم في هذه المظاهرات.»[61]

إخفاء قسري:

تشير الأرقام التي جمعتها منظمات غير حكومية مصرية ودولية إلى مئات حالات الاختفاء القسري، بوتيرة زادت بشكل مثير للقلق منذ عام 2015. بين يوليو/تموز 2013 ويونيو/حزيران 2016، وثّقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF) 2,811 حالة اختفاء قسري على أيدي أجهزة الأمن.[62] لكن هذه الممارسة، التي تنكرها السلطات بشدة، أصبحت مع ذلك طريقة عمل منتظمة

54. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «أسابيع القتل»، تقرير، 18 يونيو/حزيران 2014. https://eipr.org/publications/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84

55. https://www.hrw.org/ar/news/2013/03/02/248978

56. أنظر: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013»، تقرير، يونيو/حزيران 2014. http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf .أنظر أيضا: «لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد 4 شهور»، هيومان رايتس ووتش، ديسمبر/كانون الأول 2013. https://www.hrw.org/ar/news/2013/12/10/252071

57. «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر»، أنظر: https://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580

58. «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر»، أنظر: https://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580

59. المرجع نفسه.

60. «وزارة الداخلية: حوالي 12,000 شخصا جرى اعتقالهم بتهمة الإرهاب في 2015»، مدى مصر، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015. https://www.madamasr.com/ar/2015/10/30/news/u/%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%a7%d8%ae%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%83%d8%b4%d9%81-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a8%d8%b6-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%89/

61. http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/216807/Egypt/Politics-/More-than--given--to--years-in-prison-for-protesti.aspx

62. http://ecrfeg.org/en/2016/09/27/ecrf-publishes-names-people-disappeared-forcibly-egypt/

لقوات الأمن المصرية، وكثيرا ما تنتهي بالتعذيب، وحتى الموت، للمختطفين.[63] وفي يونيو/حزيران 2014، كشفت صحيفة الجارديان عن وجود سجن عسكري سري كان فيه مئات السجناء المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي خارج نطاق الرقابة القضائية وتعرضوا للتعذيب على أيدي المخابرات العسكرية. وبحسب الصحيفة اليومية البريطانية، فإن ما يصل إلى 400 شخص محتجزين في سجن العزولي في قاعدة الجلاء العسكرية في الإسماعيلية.[64]

تعذيب وإساءة معاملة وموت في السجون:

إن التعذيب والإهمال وغيره من الإساءات التي ترتكبها قوات الأمن، لا سيما من قبل الشرطة في مراكز الشرطة والسجون، هي ممارسات منهجية وأسفرت عن عدد كبير من الوفيات منذ عام 2013. وفي الفترة ما بين أغسطس/آب 2013 وديسمبر/كانون الأول 2016، وثقت المفوضية الأوروبية ما لا يقل عن 44 حالة موت تحت التعذيب على أيدي قوات الشرطة، 14 منها في عام 2016 وحده، في حين ذكرت أن محاميها تلقوا 830 شكوى من التعذيب في نفس العام.[65] ومن بين الضحايا العديدين لأجهزة الأمن والاستخبارات، المواطن الفرنسي إيريك لانغ، الذي قُتل في 13 سبتمبر/أيلول 2013 في مركز شرطة قصر النيل، في وسط القاهرة،[66] وجوليو ريجيني، وهو طالب دراسات عليا في إيطاليا، تم اعتقاله وتعذيبه حتى الموت على يد قوات الأمن في يناير/كانون الثاني 2016.[67]

إعدامات خارج نطاق القضاء:

وقد ترافقت حملة القمع على الساحة السياسية بقمع دموي ضد المدنيين، الذين كانوا الضحايا الرئيسيين لـ "الحرب ضد الإرهاب" التي أعلنها الجنرال السيسي وحلفاؤه منذ عام 2013. ووفقا لتقرير صادر عن المنظمة غير الحكومية "عالم أكثر أمنا" (Safer World)، قتل 3,000 شخصا منذ عام 2013 باسم مكافحة الإرهاب.[68] ووفقا للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، قامت الشرطة "بتصفية" 37 شخصا على الأقل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017 وحده، وهي الوفيات التي لم يتم حلها بعد من قبل أي تحقيق أجرته السلطات المصرية.[69] وقد تم الإبلاغ عن العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء خلال حملات مكافحة الإرهاب[70] أو عقب حالات اختفاء قسري تم الإبلاغ عنها لأعضاء المعارضة من جماعة الإخوان المسلمين أو الحركات السياسية الأخرى.[71] ويبدو أن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء استهدفت المتمردين في «ولاية سيناء» بشكل خاص، الذين لهم أنصار من «الدولة الإسلامية» حيث تقوم قوات الأمن بعمليات دامية يوميا ضد المتمردين في «ولاية سيناء»، ويشكل المدنيون معظم ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء هذه. وفي أبريل/نيسان 2017، أكد شريط فيديو يظهر إعدام اثنين إلى ثمانية رجال غير مسلحين من قبل جنود مصريين في سيناء، ممارسة الإعدام خارج نطاق القضاء في شبه الجزيرة.[72]

عودة عقوبة الإعدام:

أدى الاستيلاء العسكري إلى زيادة كبيرة في أحكام الإعدام بعد إجراءات تميزت بانتهاكات متكررة للحق في الدفاع وفي محاكمة عادلة. في أبريل/نيسان 2014، على سبيل المثال، حكم قاض مصري بالموت على 683 من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، بمن فيهم محمد بديع، المرشد الأعلى للجماعة، وأيد أحكام الإعدام الصادرة على 37 من 529 من المتعاطفين الذين كانوا قد حكم عليهم بالإعدام في السابق. إن السلطة القضائية الموسعة للمحاكم العسكرية في أكتوبر 2014 مكنت السلطات المصرية من إحالة أكثر من 7,400 مدني إلى المحاكم العسكرية بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 وأبريل/نيسان 2016.[73] بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 وسبتمبر/أيلول 2017، كما ورد أن 15,500 مدني على الأقل، بينهم أكثر من 150 طفلا، مثلوا أمام المحاكم العسكرية.[74] ومنذ الإطاحة بمحمد مرسي، حكمت هذه المحاكم على ما لا يقل عن 60 شخصا بالإعدام.[75]

وفقا لأرقام من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أيدت محكمة النقض أحكام الإعدام لما لا يقل عن 32 شخصا في عام 2017، بما

63. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/schoolteacher-among-latest-victims-of-egypts-chilling-wave-of-extrajudicial-executions/
64. https://www.theguardian.com/world/2014/jun/22/disappeared-egyptians-torture-secret-military-prison
65. https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/05/308495
66. https://www.nouvelobs.com/monde/20160211.OBS4448/egypte-eric-lang-battu-a-mort-en-prison-sa-famille-attend-toujours-la-verite.html (إريك لانغ ضرب حتى الموت في السجن وعائلته ما تزال تنتظر الحقيقة)
67. https://www.theguardian.com/world/2018/jan/25/italian-student-killed-for-researching-egypt-unions-giulio-regeni
68. https://static1.squarespace.com/static/58921b4b6b8f5bd75e20af7e/t/59e475ee49fc2ba4f9849375/1508144641442/SaferWorld_v1_Egypt_pdf-v1.pdf
69. https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313687
70. https://theintercept.com/2017/11/11/egypt-war-on-terror-extrajudicial-killings/
71. على سبيل المثال أنظر: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/07/egypt-investigate-allegations-of-disappearance-torture-and-extrajudicial-execution-of-four-men
72. https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/21/302712
73. https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/13/288747
74. https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313687
75. https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/11/304725

في ذلك 8 أحكام لدوافع سياسية.[76] في المجموع، حُكم على ما لا يقل عن 260 شخصا بالإعدام في عام 2017 في 81 قضية مختلفة.[77] كما تميز عام 2017 بإحياء عمليات الإعدام بشكل ملحوظ. ففي 26 ديسمبر/أيلول 2017، تم إعدام 15 محتجزا في يوم واحد من قبل السلطات المصرية[78] على خلفية القتل المزعوم لعناصر من قوات الأمن في شمال سيناء، وهو على الأرجح أكبر عملية إعدام جماعي في تاريخ البلاد.

إنتهاكات لا حصر لها لحملة مكافحة الأرهاب في سيناء:

إن شبه جزيرة سيناء، التي أغلقتها القوات المسلحة، هي مسرح لحرب لا نهاية لها يزيد فيها عدد الضحايا المدنيين بما يتناسب مع انتشار عمليات "مكافحة الإرهاب" من قبل قوات الأمن. في الواقع، يشكل المدنيون غالبية ضحايا الغارات الجوية والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقالات السرية ومحاكمة المدنيين من أمام محاكم عسكرية[79] وأعمال التعذيب التي ترتكبها قوات الأمن منذ عام 2013. بعض السكان من شمال سيناء وصف الجيش المصري بأنه "خارج عن السيطرة، مسلح بدبابات وطائرات ومروحيات أمريكية، ولا يعير أي انتباه لحياة المدنيين المحاصرين في منطقة الحرب".[80] ويُزعم أيضا أن القنابل العنقودية استخدمت ضد المدنيين في المنطقة.[81] وقد أعلن الرئيس السيسي رسميا أن مصر "في حالة حرب حقيقية"[82] وقارن بين العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة في سيناء والحروب التي خاضتها مصر ضد إسرائيل في عامي 1967 و1973.[83] وفي شمال سيناء، قُتل أكثر من 6,000 "إرهابي" في السنوات الأخيرة، وفقا للسلطات، على الرغم من أن تنظيم «ولاية سيناء»، التابع لـ «الدولة الإسلامية»، والتي يُزعم أنها الخصم الرئيسي للدولة في سيناء، لديه على الأكثر ألف مقاتل.[84]

الحرب ضد التمرد المسلح في سيناء تسببت أيضا في نزوح السكان القسري. وأدى الهدم الجماعي للمنازل،[85] خاصة في منطقة رفح وعلى طول الحدود مع قطاع غزة، إلى "طرد قسري لنحو 3,200 عائلة في شبه جزيرة سيناء" بين عامي 2013 و2015، في انتهاك للقانون الدولي، وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش غير الحكومية.[86] وبحسب نفس المنظمة، يبدو أن السلطات المصرية "انتهكت قوانين الحرب بتدمير آلاف المنازل بشكل غير معقول في محاولاتها لإغلاق أنفاق التهريب".[87] وأخيرا، فإن القيود المفروضة على تنقل السكان تحد بشدة من إمكانية الوصول إلى السلع الأساسية، مما يزيد من الخوف من أزمة إنسانية خطيرة في هذه المنطقة حيث يتم منع الصحفيين من الوصول إليها ويزداد عزلهم عن العالم بأسره.[88]

2. في قلب التدابير القمعية: مراقبة واسعة النطاق للسكان

في السنوات الأخيرة، طوّرت أجهزة الأمن المصرية قدراتها بشكل كبير في مجالات المراقبة الجماعية والموجهة. وقد أصبح هذا التطور ممكنا بفضل اقتناء التكنولوجيا التي تحرر هذه الأجهزة الآن من اعتمادها السابق على مشغلي الهاتف للوصول إلى البيانات الشخصية للمواطنين واتصالاتهم.

76. أنظر «بإسم الشعب»:تقرير رصدي عن عقوبة الإعـدام في مصر خلال عام 2017 وأنمـاط انتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة له»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير/كانون الثاني 2018: https://eipr.org/press/2018/01/%D9%90%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%92%D9%85%D9%90-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8E%D8%B9%D8%A8-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2017

77. المرجع نفسه.

78. https://eipr.org/press/2017/12/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D9%86%D9%81%D8%B0-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%A7

79. https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313687

80. Vice, https://news.vice.com/article/egypts-military-is-killing-civilians-in-its-war-on-terror

81. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/03/egypt-use-of-banned-cluster-bombs-in-north-sinai-confirmed-by-amnesty-international/

82. https://www.youm7.com/story/2017/1/9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-

83. http://www.sharkiatoday.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-67-%D9%88-73/

84. https://www.fidh.org/fr/regions/maghreb-moyen-orient/egypte/egypte-monsieur-macron-le-soutien-aveugle-a-al-sissi-doit-cesser أنظر أيضا: تقرير إلى مجلس الشيوخ الأمريكي لمبعوث الرئيس الأمريكي الخاص إلى الحرب العالمية على «الدولة الإسلامية»، يونيو/حزيران 2016: www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/062816_McGurk_Testimony.pdf

85. بشكل ملحوظ في المنطقة العازلة على طول الحدود مع قطاع غزة حيث دمر الجيش تقريبا كل البيوت والمزارع.

86. https://www.hrw.org/ar/news/2015/09/22/281449

87. المرجع نفسه.

88. https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/23/317178

2.1. سباق تسلّح رقمي

كانت نهاية القرن العشرين[89] بمثابة بداية سباق غير مقيد من قبل أجهزة الأمن المصرية لشراء أكثر تقنيات المراقبة المحتملة تدخلا: حيث أن "خدمات" وزارة الداخلية ووزارة الدفاع و»دائرة البحث الرقمي» دخلت في سلسلة من العقود لأجل توريد برمجيات المراقبة مع العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية.[90] وقد كشفت مختلف التحقيقات التي أجرتها المنظمات غير الحكومية، «مختبر المواطن» (Citizen lab) و»الخصوصية الدولية» (Privacy International)، عن حزم برمجية تم الحصول عليها واستخدامها من قبل الأجهزة المصرية منذ عام 2011، إلى جانب معدات للاعتراض الجماهيري للاتصالات والبرمجيات الخبيثة من أجل المراقبة المستهدفة.

وتشمل الأنظمة التي استحوذت عليها أجهزة المخابرات المصرية قبل عام 2013، والتي تم استخدامها من قبل السلطات المصرية من قبل «مختبر المواطن» و»الخصوصية الدولية» ما يلي:

- تطبيق برمجي يدعى Finfisher، حصل عليه جهاز أمن الدولة (مباحث أمن الدولة) مقابل مليوني جنيه مصري من الشركة الألمانية-البريطانية «Gamma Group International»[91] وقادرة على "اختراق حسابات Skype وحسابات المراسلة المرتبطة بـ Hotmail وYahoo وGmail والتحكم في أجهزة الكمبيوتر المستهدفة وتسجيل المحادثات والأنشطة الصوتية والمرئية التي تجري بالقرب من أجهزة الكمبيوتر التي تم اختراقها والتي تحتوي على كاميرات".[92]- شبكة x25 تم بيعها من قبل شبكة نوكيا سيمنز (Nokia Siemens Network - NSN) قبل عام 2011 - وهي تقنية تمكن السلطات من الوصول إلى الإنترنت حتى في حالة إغلاق البنية التحتية العامة للشبكة، كما هو الحال في مصر في بداية الانتفاضة الثورية في يناير/كانون الثاني 2011.
- نظام إدارة الاعتراض ومركز مراقبة الشبكات الثابتة والمتنقلة، وكلاهما تكنولوجيا تقدم قدرات مراقبة جماعية، بيعتا أيضا من قبل شبكة نوكيا سيمنز (NSN) في عام 2011 على أبعد تقدير.
- ProxySG يعمل على مراقبة المحتوى الذي يتم نقله للمستخدمين وتتبعه وترشيحه بشكل عشوائي، وباعته الشركة الأمريكية «بلو كوت / المعطف الأزرق» (Blue Coat) وجرى تثبيته في أغسطس/آب 2012.[93]- «نظام التحكم عن بعد» (Remote Control System - RCS)، وهو برمجية خبيثة لشركة «هاكينغ تيم / فريق القرصنة» (Hacking Team) الإيطالية،[94] والتي تجعل من الممكن السيطرة على جهاز كمبيوتر، والوصول إلى كل المحتوى المحفوظة عليه، ومراقبة استخدامه في الوقت الحقيقي، والتقاط كلمات المرور وضربات المفاتيح، وأيضا أخذ لقطات للشاشة وتفعيل كاميرا الويب. يعمل "نظام التحكم عن بعد"، المعروف أيضا باسم DaVinci، على تشفير رسائل البريد الإلكتروني والملفات وبروتوكولات الهاتف عبر الإنترنت. يُزعم أن جهاز المراقبة هذا قد استخدم من قبل المخابرات المصرية ضد النشطاء في الفترة ما بين مارس/آذار 2012 وأكتوبر 2013.[95]

منذ 2011، مكّن ذلك الأجهزة والسلطات الاستخباراتية المصرية من الوصول مباشرة إلى البيانات الشخصية للمستخدمين والاتصالات (بما في ذلك الرسائل النصية وتحديد الموقع الجغرافي) دون المرور عبر مشغلي الهاتف[96] ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

2.2. من المراقبة المستهدفة إلى الاعتراض الجماعي للاتصالات

وبصرف النظر عن بعض التجارب المبكرة التي تهدف إلى توسيع نطاق المراقبة إلى نطاق واسع، لا سيما بالتعاون مع مشغلي الهاتف في عام 2008[97] خلال أحداث المحلة، عندما اختبرت أجهزة الأمن المصرية إغلاق واسع النطاق للاتصالات على مستوى المحافظة،[98]

89. لسنوات، عززت الإدارة السياسية لسيناء وغزة، وبشكل عام، «الحافة المتوسطية»، التعاون الوثيق بين السلطات المصرية ومختلف الأجهزة الاستخباراتية، بما في ذلك وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA)، الوحدة 8200 (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي المسؤول عن الإعتراض)، و GCHQ (جهاز الاستخبارات الفنية في المملكة المتحدة)، مما يسهل استحواذ مصر على مختلف تقنيات الاعتراض. كما يوجد لدى GCHQ و NSA محطة استماع في قاعدة «Ayios Nikolaos» العسكرية في جزيرة قبرص. في منتصف عام 2000، كانت أنظمة الاستماع المثبتة في مصر من أصل أمريكي.

90. توقع العقود عادة من قبل الحكومة المصرية مع وسطاء، لكن تسريبات من الشركة الإيطالية «Hacking Team»، تذكر بشكل مباشر وزارة الدفاع كعميل. في يوليو/تموز 2015، قرصنة شركة «فريق القرصنة» (Hacking Team) نفسها، ونشر آلاف الوثائق الداخلية، مثل رسائل البريد الإلكتروني من «Hacking Team»، كشفت عن وزارة الدفاع المصرية من بين عملائها في مصر. Wikileaks Hacking Team emails ID 14661: https://wikileaks.org/hackingteam/emails/emailid/14661

91. كما قال جهاز المخابرات نفسه، بحسب ما كشفت عنه الوثائق التي عثر عليها في أرشيفها من قبل محتجين في مارس/آذار 2011.

92. أنظر عرض تجاري من «Gamma International» لأمن الدولة: https://app.box.com/s/hzgm0u2xsi

93. https://citizenlab.ca/2013/01/planet-blue-coat-mapping-global-censorship-and-surveillance-tools/

94. العقد الموقّع مع الوسيط «GNSE» بقيمة 412,000 يورو، أعطى «» القدرة على استهداف 25 جهاز كمبيوتر أو غيرها من الأجهزة.

95. https://www.madamasr.com/en/2015/07/06/news/u/hack-of-italian-surveillance-firm-uncovers-contract-with-egypt

96. في مطلع عام 2000 ضغطت السلطات المصرية على شركات الهاتف المحمول لتزويدها ببيانات المشتركين. وهو ما سمح لنظام مبارك بمراقبة الاتصالات الهاتفية وخدمة الرسائل القصيرة (SMS). المادة 64 من قانون الاتصالات لعام 2003 قنّنت هذا التعاون وأعطت الأجهزة الأمنية سلطات واسعة للتدخل في شبكة الاتصالات. أنظر: https://theintercept.com/2015/03/09/arab-spring-surveillance-egypt-intensifies

97. خلال حشدها ضد موجة الإضرابات التي أربكت مدينة المحلة الصناعية، شكلت الأجهزة الأمنية المختلفة مجموعة عمل للطوارئ شارك فيها ممثلون عن وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، ووزارة الدفاع، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأيضا عن شركات الاتصالات المصرية الثلاث (فودافون، موبينيل، إتصالات) لزيادة قدراتهم في مراقبة اتصالات النشطاء (عبر الإنترنت والهاتف). وقاموا أيضا بإجراء تجربتين على الأقل (في أبريل/نيسان 2008 و10 أكتوبر/تشرين الأول 2010) لاختبار حجب الاتصالات عن مواقع إلكترونية معينة (أو إبطائها)، أو حجب الدخول إلى الإنترنت لـ «مدينة أو محافظة». أنظر: Ezzat, A., 'You are being watched! Egypt's mass Internet surveillance', Madamasr, 29 Sept 2014. https://www.madamasr.com/en/2014/09/29/opinion/u/you-are-being-watched-egypts-mass-internet-surveillance/

98. المرجع نفسه.

والهجوم المنسق الذي أدى لعرقلة أنظمة الاتصال الجماهيري المختلفة خلال الإنتفاضة الثورية في 25 يناير/كانون الثاني 2011،[99] قبل أن تقتصر محاولات السيطرة على الفضاء السيبراني في عام 2014 على "التحقيق في محتوى محدد ينشره المدعى عليهم في إطار تحقيق أو محاكمة جنائية.»[100] إلا أن السلطات المصرية غيرت أساليبها بعد ثورة 2011 وسعت لتجهيز نفسها بأدوات الاعتراض وجمع البيانات الجماعية لتمكينها من إجراء مراقبة عشوائية، بما في ذلك المراقبة الشاملة والمستمرة للنشاط الرقمي.[101]

2.3. خطة قمعية لمراقبة الأنشطة الرقمية

كشفت دعوة لتقديم مقترحات صادرة عن وزارة الداخلية المصرية، كما كشفتها الصحافة في يونيو/حزيران 2014،[102] عن الجهود التي بذلها وكلاء الوزارة لتطوير أنظمة الإعتراض لديهم، والتي تم تكييفها حتى ذلك الحين للمراقبة المستهدفة، من خلال تزويدهم بالاعتراض الجماعي بأدوات لم تقتصر على مراقبة جميع الأنشطة الرقمية للمواطنين المصريين فحسب، بل أيضا المحادثات والتبادلات الخاصة على الشبكات الاجتماعية وأنظمة الرسائل المحمية. الدعوة لتقديم المقترحات، تتعلق بنظام استخبارات[103] قادر على مراقبة وتحليل المحتوى المنشور على الشبكات الاجتماعية مثل Facebook و Twitter و YouTube والمجلات الإلكترونية، بالإضافة إلى تلك المستخدمة لتبادل الرسائل الخاصة مثل Instagram و LinkedIn و Google و Viber و WhatsApp [104] وكشف عن «نية الحكومة تطبيق نهج واسع ومنتظم لجمع البيانات المفتوحة المصدر وتحويل وسائل الإعلام الاجتماعية في مصر إلى مورد استخبارات للسلطات».[105]

كان الغرض من النظام الذي سعت وزارة الداخلية إلى الحصول عليه، وفقا لشروط الدعوة لتقديم مقترحات، هو تمكين موظفيها من «إجراء بحث مكثف» على الشبكات الاجتماعية من أجل تحديد «أي شيء قد يخرق القانون وينشر أفكار مدمرة تهدف إلى خلق الفوضى وتشجيع الخلاف والفساد في المجتمع» و»تحديد» وإنشاء قاعدة بيانات تفاعلية متكاملة حول: «الأشخاص الذين يمثلون خطرا على المجتمع» (يعرّفون على أنهم أولئك الذين يستخدمون مصطلحات وعبارات غير قانونية تتعارض مع القانون أو العادات العامة أو العادات والعلاقات الاجتماعية الراسخة)، و"المؤثرين" وأتباعهم، و"الكتاب"، و»مستخدمي الشبكات الاجتماعية».[106] مثل هذا النظام يلزم لإعطاء ضباط أجهزة الاستخبارات في وزارة الداخلية، من بين أمور أخرى، القدرة على:

- «مشاهدة كل ما يتم نشره على حسابات مستخدمي الشبكات الاجتماعية»؛
- «جمع وتحليل البيانات على شبكات Twitter و Facebook و YouTube و Google"؛
- «البحث عن المصطلحات والتعبيرات التي تتعارض مع الأعراف والعادات والأعراف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية"؛
- «تحديد الأشخاص الذين يشكلون خطرا على المجتمع»؛
- «تحليل آراء وميول أعضاء الشبكة الاجتماعية» [«في الوقت الحقيقي»]
- «تحديد المبادرين إلى فتح نقاشات تتعلق بالموضوع أو المواضيع الخاضعة للرصد»؛
- «تحديد الأشخاص المؤثرين في منطقة جغرافية محددة والتوجهات بينهم»؛
- «متابعة التطور في الوقت الحقيقي لآراء الكتّاب»؛
- "الاحتفاظ بالملفات عن المتابعين والمعجبين والأصدقاء المرتبطين بحسابات مستخدمي الشبكات الاجتماعية في قوائم النظام الخاصة. وربط مختلف المعلومات المتوفرة عن هؤلاء الأشخاص في حالة توفر معلومات مفصلة عنهم لاحقا»؛
- «توسيع دائرة الاتهام أو تقييده أو إضافته أثناء البحث استنادا إلى معايير أخرى مرتبطة بالجنس والعمر ومحافظة الإقامة، إلخ."[107]

ويشمل مشروع المراقبة هذا انتهاكات لحقوق الإنسان لا يمكن مقارنتها بالطرق التي استخدمتها السلطات في الماضي لانتهاك الحق في الخصوصية. وفقا لشروط الدعوة لتقديم مقترحات، تهدف التكنولوجيا المرغوبة إلى إنشاء نظام قادر على مراقبة جميع الأنشطة الرقمية بشكل دائم، سواء كان هناك أي اشتباه في استخدام الفضاء الرقمي بشكل غير قانوني أو غير قانوني، في انتهاك

99. رامي رؤوف، «إطار زمني لقطع الاتصالات خلال الثورة». https://secure.flickr.com/photos/ramyraoof/5814392791/sizes/l/in/photostream

100. Ezzat, A., 'You are being watched! Egypt's mass Internet surveillance', Madamasr, 29 Sept 2014. https://www.madamasr.com/en/2014/09/29/opinion/u/you-are-being-watched-egypts-mass-internet-surveillance

101. المرجع نفسه.

102. المصدر: https://www.elwatannews.com/news/details/495659 بالإضافة إلى ذلك، الدعوة إلى تقديم مقترح تم تأكيدها من قبل مسؤول في وزارة الداخلية في مقابلة تلفزيونية: https://www.you-tube.com/watch?v=e7rLgrc6MRg

103. معنون «نظام مراقبة الخطر الأمني للشبكات الاجتماعية (نظام قياس الرأي العام)"

104. تجري هذه الاتصالات ضمن إعدادات غير علنية؛ الدخول إليها يتطلب اختراق هذه التطبيقات أو مراقبة هاتف الهدف.

105. https://www.privacyinternational.org/node/441?PageSpeed=noscript

106. حسب شروط المناقصة، يجب أن يسمح النظام أيضا لضباط المخابرات بإنشاء عدد غير محدود من الحسابات على الشبكات الاجتماعية من أجل التفاعل مع مستخدميها، والتسلل إلى مجموعات النقاش، ودحض آرائها.

107. https://www.elwatannews.com/news/details/495659

لقواعد التحقيق.[108] أدى الكشف عن هذه الدعوة لتقديم مقترحات لقيام مجموعة من المنظمات غير الحكومية والنشطاء بتقديم شكوى ضد وزارة الداخلية أمام المحكمة الإدارية في 17 يونيو/حزيران 2014.[109] وفقا لمعلومات نشرتها الصحافة المصرية في سبتمبر/أيلول 2014،[110] ورد أن الدعوة لتقديم مقترحات، والتي تم تأكيدها من قبل مسؤولي وزارة الداخلية، فازت بها شركة Systems Engineering of Egypt (SEE Egypt)، وهي موزع للشركة الأمريكية «بلو موت» (Blue Coat) المتخصصة في مراقبة الإنترنت. يزعم أن هذه الشركة زودت السلطات المصرية بنظام فحص حزم عميق (فحص متعمق للمحتوى) (Deep Packet Inspection)، والذي يستخدم لاعتراض المحتوى وكذلك البيانات الشخصية على المحادثات الهاتفية ومراقبة برامج مثل WhatsApp أو Viber أو Skype.[111]

ابتداء من أغسطس/آب 2016، بدأت سلسلة من الحالات الشاذة تعطل حركة الإنترنت، مشيرة إلى أن الخدمات الأمنية تستهدف الآن البنية التحتية للإنترنت، وتشير، وفقا للخبراء الفنيين، إلى المحاولات المنهجية والعامة من قِبل "كيان الدولة لإنشاء نظام جديد لتمكين الاعتراض الجماعي للاتصالات عبر الإنترنت" وإحباط بروتوكولات التشفير.[112] وقد تحققت هذه المناورات من خلال منع الوصول إلى بروتوكول أمن الاتصالات الآمنة (Secure Shell - SSH)، وهي خطوة يعزوها مطور SSH (المحيط الرقمي Digital Ocean) إلى السلطات المصرية، التي يتهمها بممارسة تحليل متعمق لمحتويات معينة من الإنترنت وشبكة الاتصال، ثم قامت الحكومة المصرية "بتقييد [استخدام] بروتوكول «HTTPS»[113] لجميع المواقع باستثناء تلك التي تجذب الكثير من الاهتمام".[114] كما تمت مهاجمة شبكة TOR الآمنة وكذلك إشارة خدمة المراسلة الآمنة، التي تحظى بشعبية كبيرة لدى النشطاء، من خلال حقن RST (وهي تقنية خبيثة تجعل من الممكن منع اتصالات الإنترنت)، وتعطيل خدماتها مؤقتا.[115] كان قطع البث في ديسمبر/كانون الأول 2016، وفقا لمطوره (Open Whisper System)، الذي يحمّل السلطات المصرية المسؤولة عن القطع، سابقة حيث كانت المرة الأولى[116] التي يحدث فيها مثل هذا الهجوم ضد الشبكة بهذا المستوى على نطاق البلد بأكمله.[117]

من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الخطة الضخمة لمراقبة حركة الإنترنت، تم وضع مسودة قانون تهدف إلى "محاربة الجريمة السيبرانية"[118] خلف أبواب مغلقة ووافقت عليها الحكومة في أواخر 2016. هذا التشريع المثير للجدل، والذي كان لا يزال ينتظر موافقة البرلمان عليه، في الوقت الذي كتب فيه هذا التقرير، سيضفي الشرعية على التحكم في الإنترنت ويجعل من الممكن توجيه اتهامات لمستخدمي الإنترنت تتراوح من إعتراض رسائل البريد الإلكتروني الرسمية إلى نشر الأفكار التي ينظر إليها على أنها تهدف إلى تعطيل النظام العام، وتعريض المجتمع للخطر، وتعريض حالة الأمن والاقتصاد في الدولة للخطر، فضلا عن إعاقة عمل السلطات وأحكام الدستور، والقوانين أو اللوائح، والوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي. كما أن العقوبات المنصوص عليها قد تصل للسجن مدى الحياة.

إن إنشاء «المجلس الأعلى للأمن السبراني» في ديسمبر/كانون الأول 2014، المكلَّف رسميا بـ "مكافحة التهديدات في الفضاء السيبراني"، والذي يضم ممثلين عن وزارتي الداخلية والدفاع، يتفق، وفقا للخبير رامي رؤوف من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR) "مع توجه الحكومة الأوسع نحو زيادة مراقبة شخصيات المعارضة والمسلحين،"[119] كان هدف هذا المجلس هو ترشيد وتنظيم قمع الدولة.

2.4. جمع البيانات الشخصية

كانت الاعتقالات وعمليات التفتيش الوقائية مناسبة لقوات الأمن لنهب البيانات الشخصية للمعارضين المشتبه بهم. في ذكرى قيام

108. "سلطة المحقق، كما نص عليها الحكم 21 من القانون الجنائي، ينبغي أن تقتصر على التحقيق في الجرائم، إعتقال الجناة، وجمع الأدلة للتحقيق أو الملاحقة القضائية»، أحمد عزت، أنت مراقَب، مدى مصر، 20 سبتمبر/أيلول 2014. https://www.madamasr.com/en/2014/09/29/opinion/u/you-are-being-watched-egypts-mass-internet-surveillance

109. https://cihrs.org/7/

110. http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/111038/Egypt/Politics-/Egypt-begins-close-monitoring-of-online-communicat.aspx

111. المرجع نفسه. أنظر أفيد بأن هذه الشركة بدأت بمراقبة الاتصالات فورا.

112. Cf. https://ooni.torproject.org/post/egypt-networkinterference/ 'Media censorship, Tor interference, HTTPS throttling and ads injections?'

113. بروتوكول «HTTPS» هو بروتوكول للنقل الآمن للبيانات النصية، الوحدات الأساسية لجميع الصفحات الإلكترونية.

114. محمد حمامة، «عين في جهازك: الحكومة تصعد حربها على الاتصالات الآمنة في مصر»، مدى مصر، 10 فبراير/شباط 2017 https://www.madamasr.com/ar/2017/01/31/feature/7.

115. المرجع نفسه، محمد حمامة، 10 فبراير/شباط 2017.

116. Cf. Hamama, M., 'Signal unstable: Alternatives to the encrypted messaging application', Madamasr, 19 Dec 2016. https://www.madamasr.com/en/2016/12/19/feature/politics/signal-unstable-alternatives-to-the-encrypted-messaging-application/

117. أنظر المرجع نفسه، محمد حمامة، «عين في جهازك: الحكومة تصعد حربها على الاتصالات الآمنة في مصر».

118. أنظر «هكذا يأخذك قانون الجريمة الإلكترونية إلى السجن»، مدى مصر، 21 سبتمبر/أيلول 2016. https://www.madamasr.com/ar/2016/09/21/feature/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%87%d9%83%d8%b0%d8%a7-%d9%8a%d8%a3%d8%ae%d8%b0%d9%83-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9/

119. Kimball, S., 'After Arab Spring, Surveillance in Egypt Intensifies', The Intercept, 9 March 2015. https://theintercept.com/2015/03/09/arab-spring-surveillance-egypt-intensifies/

الثورة في 25 يناير/كانون الثاني 2016، قامت قوات الأمن بتفتيش أكثر من 5,000 منزل في وسط القاهرة[120] لمنع حدوث المظاهرات المحتملة. خلال هذه المداهمات، قام عناصر وزارة الداخلية بتفتيش الهواتف وأجهزة الكمبيوتر، وفتحوا حسابات شخصية على شبكات التواصل الاجتماعي (خصوصا فيسبوك) وجمعت معلومات عن كل شخص يعيش في المباني المستهدفة وأنشطته.[121]

إن حملة القمع التي لم يسبق لها مثيل، والتي شنّت ضد مثليين أو أولئك الذين ينظر إليهم على هذا النحو منذ سيطرة السيسي، كانت أيضا مواتية لعناصر وزارة الداخلية لإنشاء قواعد بيانات فردية تمكنهم من توسيع دائرة الاعتقالات. وقد أكد محامون للعديد من الأفراد الذين اعتقلوا على هذا النحو للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR) أن: "وزارة الداخلية تستخدم طريقة كرة الثلج لإيجاد أهداف، وإنشاء قاعدة بيانات بأسماء وأرقام هويات من يزورون منازل أشخاص تم اعتقالهم من قبل بتهم الفسق".[122]

وتسعى الوزارة إلى الوصول إلى الخوادم وقواعد البيانات الخاصة بمشغلي وموزعي الخدمات عبر الإنترنت - وهي إشارة على أن إنشاء قواعد البيانات هذه هو الشغل الأول لأجهزة الاستخبارات. في عام 2015، على سبيل المثال، وقعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اتفاقية مع ماستركارد (MasterCard) لتركيب برنامج يربط استخدام المنصة المصرفية برقم الهوية الوطنية للمستخدمين، مما يتيح للسلطات الوصول إلى المعلومات المصرفية الخاصة بـ 54 مليون شخص.[123]

في أواخر عام 2016، ضغطت المخابرات العسكرية على شركات النقل Uber و Careem (مقرها في دبي)، من أجل الوصول إلى خوادمها وقواعد البيانات الخاصة بها فيما يتعلق بعملائها والسائقين والطرق.[124] ووفقا للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تضغط الحكومة المصرية أيضا على مشغلي الهاتف للسماح لهم بالتعرف على مالكي بطاقات SIM قبل تفعيل خطوط الهاتف.[125]

2.5. مراقبة الشبكات الاجتماعية

كان حجب خدمة فيسبوك الأساسية والمجانية على الإنترنت ديسمبر/كانون الأول 2015 يرجع إلى رفض المنصة السماح للحكومة المصرية بالتجسس على مستخدمي التطبيق، بحسب مصدر أوردته رويترز.[126] لكن هذا الوضع سيتغير لاحقا.

إن التركيز الذي تقوم به الأجهزة الأمنية على مراقبة الشبكات الاجتماعية يهدف في المقام الأول إلى عرقلة محاولات التعبئة. وفقا لخبير قابلته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فإن أجهزة الأمن «تحاول معرفة ما ينوي الناس القيام به وبشكل آني لعرقلة العمل بطريقة أو بأخرى [...] على سبيل المثال، عندما تحاول مجموعة من الناس تنظيم مظاهرة، أو اعتصام، أو مسيرة، أو أي شكل آخر للتجمع العلني، فإن أفضل طريقة لجعل [تلك الخطة] تفشل تتمثل في مراقبة الحياة الخاصة [للمشاركين] وجعل تلك المراقبة عبرة للآخرين. وكيف يتم ذلك؟ عندما يعتقلون شخصا ما، يقولون: «رأينا أنك تخطط لهذا عبر البريد الإلكتروني، أو شاهدنا مراسلات عبر Facebook لهذا الغرض».

وهذا يؤدي إلى زيادة الاعتقالات لمجموعات كاملة من الأشخاص بناء على اتهامات مرتبطة باستخدام تقنيات الاتصال. وبحسب الباحث عمرو غربية، الذي تمت مقابلته من قِبل The Intercept: «تتباهى مصادر الشرطة باعتقال مئات الأشخاص، حتى الأطفال، وتجتاح مجموعات كاملة من الأشخاص المرتبطين بعنوان بروتوكول إنترنت خاص. [...] واكتشف الباحثون في الأمن السيبراني أن برنامجا مرتبطا بشركة «بلو كوت» (Blue Coat) الأمنية الأمريكية أستخدم من قبل وزارة الداخلية على شبكة مصرية عامة في 2013 لتحديد واعتقال مجموعات من الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة، غالبا على أساس التعليقات التي كتبت على Facebook».[127]

من الأمثلة الكثيرة، في يناير/ كانون الثاني 2016، تم سجن ثلاثة أشخاص بسبب انتقاداتهم للمؤسسات الوطنية على Facebook،

120. According to Interior Ministry official figures.See: Michaelson, R., 'Egyptian police raid', The Guardian, 22 Jan 2016. https://www.theguardian.com/world/2016/jan/21/egyptian-police-raid-cairo-homes-2011-uprising

121. Ibid. Michaelson, R., The Guardian, 22 Jan 2016.

122. «المصيدة، عقاب الاختلاف الجنسي في مصر»، تقرير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2017. أنظر: https://eipr.org/press/2017/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

123. https://newsroom.mastercard.com/press-releases/egyptian-government-and-mastercard-collaborate-to-extend-financial-inclusion-to-54-million-citizens-through-digital-national-id-program-2/

124. بحسب مصدر لنيويورك تايمز، فإن الجنرال علاء عطوة من المخابرات الحربية المسؤول عن التفاوض بشأن الاتفاق مع «كريم» قال في اجتماع مع إدارة الشركة: «المعلومات قوة، ونحن بحاجة لها.» أنظر: http://www.maghreb-intelligence.com/renseignements-militaires-egyptiens-uber-careem

125. وفقا لعمرو غربية من برنامج التكنولوجيا والحرية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نقلًا عن ميدل إيست آي: «هناك ضغط متزايدة على شركات الاتصالات لعدم تفعيل خط الهاتف ما لم تكن قد ربطت بطاقة SIM بشخص معين. وهذا يعني أن شخصا ما، وليس بالضرورة مسؤولا حكوميا معتمدا، يمكنه الوصول إلى المعلومات الشخصية وسجلات التعريف للقيام بذلك». أنظر: http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/egypt-plan-launch-nationwide-camera-surveillance-system-met-concern-61072872

126. https://www.reuters.com/article/us-facebook-egypt/exclusive-egypt-blocked-facebook-internet-service-over-surveillance-sources-idUSKCN0WY3JZ

127. https://theintercept.com/2015/03/09/arab-spring-surveillance-egypt-intensifies

وقد أوضح محامي أحدهم لصحيفة «مدى مصر» الإلكترونية كيف تم اعتقال موكلته: «قامت قوات الأمن بمراقبة عنوان بروتوكول الإنترنت (IP address) وبحثت عن والدها، لأن الخط الأرضي مسجل باسمه، وبعد فحص أجهزة الكمبيوتر المحمولة، إكتشفوا أن إيمان قد «عملت إعجاب» للعديد من صفحات الفيسبوك المعارضة للنظام، واعتقلواها».[128] وفي مايو/أيار 2017، ألقت الشرطة القبض على 28 ناشطا وعضوا شابا من مختلف الأحزاب السياسية بسبب نشرهم أو مشاركتهم منشورا ينتقد الحكومة على الشبكات الاجتماعية بمناسبة إجراء عملية واسعة النطاق في عشر محافظات. ووفقا للموقع المستقل «مدى مصر»، فإن هؤلاء المعتقلين ينتمون إلى أحزاب معارضة مثل «الدستور» و»التحالف الاشتراكي الشعبي» وغيرها.[129] وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز شهادة طالب يدعى خالد الترابي (28 عاما)، اعتقلته الشرطة وتعرض للضرب والصعق بالكهرباء في نوفمبر/تشرين الثاني 2016: «أرادوا معرفة سبب نشري تعليقات متعاطفة مع أشخاص اختفوا في التوقيف»[130] كما قال السيد الترابي لصحيفة نيويورك تايمز.

2.6. التطفل على البيانات الشخصية ومراقبة الاتصالات الخاصة

تم بث المحادثات الهاتفية للناشطين والسياسيين المشهورين عدة مرات منذ عام 2013، بما في ذلك الخصم محمد البرادعي الذي دعم انتفاضة عام 2011، وجرى ذلك بشكل خاصة من خلال برنامج تلفزيوني بعنوان «الصندوق الأسود» بهدف تشويه سمعته مع الجمهور وإثارة نظريات المؤامرة التي تشبّه "الثوريين" وغيرهم من النشطاء المعارضين بالعملاء الذين يعملون على زرع الفوضى في مصر بأوامر من قوى أجنبية. وفي السنوات الأخيرة، تم استهداف العديد من النشطاء المشهورين أيضا من خلال هجمات «التصيد الاحتيالي» (phishing) التي تسعى إلى الوصول إلى خدمات الرسائل الخاصة بهم والتحكم عن بعد في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، والتقاط كلمات المرور الخاصة بهم عن طريق إرسال روابط خبيثة ومن ثم اعتراض الرموز المرسلة عبر الرسائل النصية على هواتفهم المحمولة. في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2016، تم استخدام نظام القرصنة هذا لاستهداف الصحفي والمدون الشهير وائل عباس؛ ،رسام الكاريكاتير والناشط محمد جابر. والمحامية والصحافية نورا يونس.[131] وفي أواخر عام 2016، كانت مجموعات حقوق الإنسان البارزة ضحايا العديد من هجمات التصيد تهدف إلى الحصول كلمات المرور الخاصة بهم، كما هو موثق من قبل مؤسسة Citizenlab.[132] كما أثبتت التحقيقات التي أجراها باحثون مستقلون أنه منذ ذلك الوقت، كانت لدى السلطات القدرة على الوصول إلى حسابات النشطاء والسيطرة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم عن طريق التلاعب في عملية «التحقق المزدوج» (dual verification) التي تقدمها خدمات الرسائل الخاصة وبعض الشبكات الاجتماعية بعد اعتراض الرسائل النصية.[133] وبحسب ما ورد استُهدف العديد من النشطاء بهذه الطريقة في السنوات الأخيرة.

في يوليو/تموز 2014، نشرت صحيفة «مدى مصر» الإلكترونية المستقلة شهادة ناشطة تعرضت للاغتصاب في منتصف الشارع من قبل عناصر أمن الدولة بعد أن راقبوا اتصالاتها وتم استدعائها إلى مقر أمن الدولة. وقد سردت الصحيفة كيف أن المراقبة هذه ازدادت سوءا منذ مجيء العكسر إلى السلطة: «إزداد الأمر سوءا مع نهاية 2013. وقد عرفت (الضحية) لوقت طويل أن هاتفها يخضع للتنصت، لكن نسخ مطبوعة من رسائلها الإلكترونية عبر الإيميل ومحادثاتها الخاصة عبر الانترنت مع شريكها إرسلت لها من تحت الباب. في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2013 أستدعيت إلى مقر الأمن الوطني.»[134] من الأمثلة الأخرى البارزة لضحايا المراقبة كان جوليو ريجيني. مقتل الطالب الإيطالي، الذي اختطف يوم 25 يناير/كانون الأول 2016 من قبل عناصر الدولة وعذب حتى الموت، حدث بعد وضع هاتفه تحت المراقبة.[135] وقد بيّنّ التشريح فظائع الإنتهاكات التي تعرض لها هذا الشاب، الذي كسرت رقبته ويديه وأسنانه، بينما حفرت حروف على جسده، وهي ممارسة شائعة للشرطة المصرية.[136]

2.7. المراقبة هي مصدر الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان

تتراوح انتهاكات حقوق الإنسان، التي تحدث بعد مراقبة الاتصالات والأنشطة التي تمارسها أجهزة المخابرات المصرية، من الاستجواب البسيط إلى أحكام مغلظة بالسجن، ناهيك عن الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب حتى الموت والاغتصاب ونشر المحادثات الخاصة.

128. https://www.madamasr.com/en/2016/01/05/news/u/allegedly-subversive-facebook-activity-lands-3-people-in-jail
129. https://www.madamasr.com/en/2017/05/19/news/u/police-arrest-28-for-critical-social-media-posts-in-nationwide-crackdown
130. https://www.nytimes.com/2017/06/10/world/middleeast/egypt-uber-sisi-surveillance-repression-careem.html
131. https://advox.globalvoices.org/2016/04/07/two-step-verification-in-egypt-strength-or-weakness-for-online-security
132. https://citizenlab.ca/2017/02/nilephish-report
133. https://advox.globalvoices.org/2016/04/07/two-step-verification-in-egypt-strength-or-weakness-for-online-security
134. https://www.madamasr.com/en/2014/07/07/feature/politics/sexual-assault-and-the-state-a-history-of-violence
135. https://www.theguardian.com/world/2018/jan/25/italian-student-killed-for-researching-egypt-unions-giulio-regeni
136. https://www.theguardian.com/world/2016/oct/04/egypt-murder-giulio-regeni

تلفيق الأدلة لاستخدامها ضد المعارضين المشتبه فيهم

إستخدمت الحكومة منذ 2013 تقنيات مراقبة تعمل على التطفل على البيانات الشخصية والمحادثات الخاصة والمحتوى المنشور على الإنترنت لاعتقال ومحاكمة النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بناء على اتهامات مثل "الإخلال بالأمن"، «التشهير بالسلطات»، أو «نشر شائعات كاذبة بهدف الإطاحة بالنظام». تم التأكيد على هذه الاستراتيجية من خلال شروط الدعوة لتقديم اقتراح صادر عن وزارة الداخلية في عام 2014 لشراء نظام مراقبة جماعي، مما لا يدع مجالا للشك في الاستخدام الذي تعتزم السلطات المصرية استغلاله من هذا النوع من التكنولوجيا، وتحديدا في بناء قضايا ضد أولئك المنتقدين للسلطات: «يجب أن يكون النظام المقترح مرنا بما يكفي لتمكينه من التغيير والتكيف مع متطلبات الأمان الحالية، مثل الحاجة إلى توسيع أو تضييق التهم، أو إضافتها أثناء البحث لاعتبارات أخرى مرتبطة بالنوع الاجتماعي، العمر، محافظة الإقامة، إلخ».[137] بالإضافة إلى التشريع القمعي الذي قدمته الحكومة، فإن شروط الدعوة إلى تقديم اقتراح نظام «للإشراف على التهديدات الأمنية على الشبكات الاجتماعية» («عملية مراقبة مخاطر أمن الشبكات الاجتماعية») لا لبس فيها فيما يتعلق بأنواع الأفكار التي تهاجمها السلطات المصرية، والتي هي بعيدة كل البعد عن أي علاقة مع «الإرهاب». في الواقع، إن «الأفكار المدمرة» الموصوفة في الدعوة إلى مقترح، والتي [من المفترض] تهدد «الأمن القومي واستقرار العائلات» تشمل: «التجديف والتشكيك في الأديان؛ الفتنة الإقليمية والدينية والعنصرية والاجتماعية؛ نشر الشائعات التي لا أساس لها من الصحة، والتشويه المتعمد للحقائق، والاتهام الباطل، والتشهير، والسخرية، والافتراء، واستخدام مصطلحات بذيئة ومضرة؛ والدعوة إلى التحرر من أسس النظام الاجتماعي؛ والتشجيع على التطرف والعنف والتمرد؛ والدعوات إلى التظاهرات والاعتصامات والإضرابات غير القانونية؛ ترويج المواد الإباحية والفسق والفجور؛ تعميم تقنيات تصنيع المتفجرات، [تنفيذ] هجمات وزرع الفوضى وأعمال الشغب؛ الدعوة إلى تطبيع العلاقات مع الأعداء والأعمال التي تنتهك استراتيجيات الدولة في الموضوع [...]؛ أخذ الكلمات خارج السياق من أجل الإضرار بالمتحدث؛ نشر الأساطير والإدعاء بإعلان المعجزات».[138]

هذه الاستخدامات لمراقبة الشبكات الاجتماعية والتدخل في البيانات الشخصية موثقة بشكل جيد. في ديسمبر/كانون الأول 2012، حُكم على المدون ألبير صابر بالسجن لثلاث سنوات لتبادل النصوص ومقاطع الفيديو عبر خدمة الرسائل على فيسبوك وقناته على يوتيوب ومدونته الخاصة، حيث عبّر عن آراء دينية وجدتها المحكمة تمثل تجديفا. وبحسب شهادة من المحامي أحمد عزت، نشرها «مدى مصر»، أثناء التحقيق طلب المدعي العام من لجنة من وزارة الداخلية الاتصال بحسابات [المتهم] على الشبكات الاجتماعية والتحقق من البيانات الرقمية التي قد صودرت خلال تفتيش منزله. وخلص التقرير الفني، بعد مراجعة الرسائل الخاصة المتبادلة بين صابر وجهات اتصاله على فيسبوك، أن الرسائل المتبادلة مع أصدقائه تحتوي على عبارات اعتبرت مهينة للإسلام. وفي حالته، لم تكن السلطات راضية عن فحص المحتوى الرقمي المقدم في المحكمة فيما يتعلق بالتهمة الجنائية الموجهة إليه؛ كما نفذوا أيضا عملية لمراقبة وفحص وتقييم كل نشاط المتهم على الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك رسائله الخاصة التي تم تبادلها على صندوق بريده على Facebook، بحثا عن تهم جديدة «.[139]

أهداف المراقبة: المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمثليين

على الرغم من أن الحكومة تستشهد بجدية التهديد الإرهابي لتبرير مراقبة الاتصالات، فإن استخدام هذه التقنيات موجه بشكل كبير ضد الشباب المتصل بالإنترنت والمتحمس الذي ترى السلطات أنه أثار الحركة الثورية عام 2011. في الطلب المذكور أعلاه، تشير وزارة الداخلية إلى أعدائها بـ «الأشخاص الذين يشكلون خطرا على المجتمع"، «الاستفادة من المصطلحات والتعبيرات التي تتعارض مع القانون أو العادات العامة أو الاستخدامات الاجتماعية والعلاقات"، «المؤثرين» وأتباعهم، «كتاب"، "مستخدمي الشبكات الاجتماعية" "تويتر، فيسبوك، يوتيوب»، «Instagram، واتس آب، فايبر، والمنتديات، والصحف الإلكترونية (...) [بما في ذلك] الأجانب».[140] بمناسبة حملة الاعتقالات التي دفعت الشرطة إلى تفتيش أكثر من 5,000 منزل في وسط القاهرة من أجل منع المظاهرات الجماهيرية ضد النظام بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة، في 25 يناير/ كانون الثاني 2016، أخبر مصدر مسؤول وكالة أسوشيتد برس إن هذه الحملة التي استغرقت عشرة أيام «استندت إلى مراقبة وجمع معلومات استخباراتية على مدى أشهر للمتشددين ومؤيدين للديمقراطية داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك الأجانب».[141] وفقا لرامي رؤوف من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR): «عندما تنظر إلى شخصيات الذين يتم رصدهم، فإن هؤلاء ليسوا أسوأ المجرمين أو أخطر الناس؛ بل هم مجرد أشخاص عاديين: نشطاء وفنانين ومحامين وأساتذة جامعات ومعلمين وحتى مطاعم ومقاهي. يمكن أن يكونو أي شخص».[142]

137. https://www.elwatannews.com/news/details/495659

138. المرجع نفسه.

139. Ezzat, A., '" You are being watched!" Egypt's mass Internet surveillance', Madamasr, 29 Sept 2014. https://www.madamasr.com/en/2014/09/29/opinion/u/you-are-being-watched-egypts-mass-internet-surveillance/

140. https://www.elwatannews.com/news/details/495659

141. https://apnews.com/6e2bd4fee84d4e61a4472d575776f1d9/militants-attack-checkpoint-egypts-sinai-kill-5-police

142. Raoof, R., 'State surveillance and protest: "They try to make people think twice before taking to the streets"', EIPR, 15 Oct 2017. https://eipr.org/en/blog/ramy-raoof/2017/10/state-surveillance-and-protest-%E2%80%9Cthey-try-make-people-think-twice-taking

تنفيذ القانون الجديد لمكافحة الإرهاب الصادر في أغسطس/آب 2015، الذي تنص المادة 29 منه على أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات بتهمة «الترويج لأنشطة إرهابية» أو «[أنشطة] تتعارض مع المصلحة الوطنية» على الشبكات الاجتماعية، قاد في أبريل/ نيسان 2017 إلى حكم بالسجن لمدة 10 سنوات على المحامي محمد رمضان بتهم تشمل إهانة الرئيس، وإساءة استخدام الشبكات الاجتماعية، والتحريض على العنف.

استخدام آخر ملحوظ للمراقبة الإلكترونية يتعلق بمطاردة الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين خلال إطلاق شرطة الآداب في 2015 لحملة إلكترونية ضد هؤلاء وضد التطبيقات والشبكات الاجتماعية التي يستخدمونها. من 232 حالة اعتقال للأشخاص المثليين التي وثقتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منذ ذلك الحين، تم رصد عشرة أشخاص وجرى الإيقاع بـ 143 من خلال مواقع مواعدة.[143]

143. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/the_trap-ar.pdf

الفصل الثاني: الزيادة الهائلة في الصادرات الفرنسية من تقنيات المراقبة إلى مصر: شراكة غير مشروطة باسم «مكافحة الإرهاب»

منذ أواخر عام 2013، وافقت السلطات الفرنسية مرارا على بيع مختلف أنواع الأسلحة ومواد المراقبة إلى مصر، مما يجعل تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن المصرية المبينة في القسم السابق ليس خيارا. باسم الحرب على الإرهاب، لم تواصل فرنسا فقط توفير معدات قادرة على خدمة القمع في مصر، وبالتالي المخاطرة بالتورط في انتهاكات خطيرة، إلا أنها اختارت كذلك تجاهل عدد من التزاماتها الأوروبية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

1. الحفاظ على الصادرات، خاصة المعدات المعدات المستخدمة لقمع الحركات الاجتماعية، على الرغم من الانتهاكات المتكررة من قبل السلطات المصرية: خيار سياسي

في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، بينما كانت مصر تعاني من قمع غير مسبوق لجميع الأنشطة المعارضة منذ عام 2013، إنفلتت الصادرات الفرنسية من الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة إلى ذلك البلد، في تناقض تام مع الالتزام الأوروبي بتعليق هذا النوع من الأعمال بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن المصرية، وقد أخفقت السلطات الفرنسية في معارضة تسليم المعدات التي من المحتمل استخدامها في القمع في مصر؛ على العكس من ذلك، فقد سمحت بل وشجعت ذلك. هذا يدل على أنها اختارت مرارا وتكرارا أن تنتهك قرارات الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة إلى مصر، لا سيما من خلال تجاهل استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي اعتمد في 21 أغسطس/آب 2013، الداعي إلى «تعليق تراخيص التصدير إلى مصر لجميع المعدات التي يمكن استخدامها للقمع المحلي» و»إعادة تقييم تراخيص التصدير [القائمة] للمعدات التي يغطيها الموقف الموحد PESC/2008/944».[144] وقد تم الحفاظ على هذا الموقف من قبل لوران فابيوس، وزير الخارجية في ذلك الوقت، في حين ادعى رئيس الوزراء آنذاك جان مارك آيرولت أنه أعطى «التعليمات للامتثال بدقة للقرار الذي اعتمده بالإجماع مجلس الاتحاد الأوروبي».[145]

إن حفاظ السلطات الفرنسية على تراخيص التصدير لمصر وتجديدها فيما يتعلق بالمواد والمعدات التي يغطيها الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي أمر مثير للقلق أكثر من ذلك، بما أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد أصدر قرارا بتعليق التراخيص، العديد من الدول الأوروبية حظرت بالفعل عدد من عقود الصادرات إلى مصر. وبسبب الافتقار إلى الشفافية في التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي، والذي لم يذكر حتى عام 2016 إشعارات الرفض، من الصعب تحديد البلدان المعنية والمعدات المستهدفة،[146] على الرغم من أنه من المعروف منذ عام 2011 أن إيطاليا وبريطانيا وألمانيا والدنمارك علقت عدة عقود لبيع الأسلحة إلى مصر.[147] في عام 2011، رفضت السلطات الألمانية تمديد تصريح لشركة «فريتز فيرنر» (Fritz Werner) للتصدير إلى مصر وحظرت «12 آلة ضغط ومقصات [...] التي هي روابط في سلسلة إنتاج طلقات 9 ملم».[148] وفي عام 2013، أدت الزيادة في قمع المظاهرات إلى قيام الحكومة البريطانية بإلغاء خمسة تراخيص تصدير للمعدات العسكرية إلى مصر خوفا من استخدام هذه المعدات ضد المتظاهرين. وكانت هذه التراخيص مخصصة للمركبات المدرعة مثل مركبات نقل القوات ومركبات المشاة القتالية والمدافع الرشاشة ومعدات الاتصالات للدبابات ومحطات اللاسلكي المركبة على مركبات وهوائياتها.[149] في عام 2014، رفضت ألمانيا وبولندا والنمسا طلبات الحصول على إذن لشراء 5,000 مسدس من الشركة التشيكية «تشيسكا زبرويفكا» (Zeská zbrojovka) عبر أراضيها.[150] وفقا للبيانات الرسمية، رفضت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2016 عشرة تراخيص لمصر وسمحت بـ 368. وأخيرا، في يناير/كانون الثاني 2017،

144. https://www.sipri.org/sites/default/files/2016-03/EU-Council-conclusions-on-Egypt.pdf

145. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296 ([...] investigation-of-a-small-to-medium French company that helps Egyptian Army to charge its,2296)

146. التقرير السنوي التاسع عشر عملا بالمادة 8 (2) للموقف الموحد للمجلس (CFSP/2008/944) يضع قواعد مشتركة للتحكم بصادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية، الصحيفة الرسمية للاتحاد الأوروبي، 14 فراير/شباط 2018. أنظر: http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=OJ:C:2018:056:FULL&from=EN

147. Cf. Flemish Peace Institute. Duquet, N., 'Business as usual? Assessing the impact of the Arab Spring on European arms export control policies', Report, p. 15

148. Ibid. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296

149. https://www.rt.com/news/uk-license-revoke-arms-egypt-355/

150. La société Czech Zbrojovka et ses contrats en Egypte », Salut République Tchèque, site officiel, 17 Feb 2014. (The Czech company, Zbrojovka, and its contracts in Egypt', » 'Greetings Czech Republic' – Official Site) http://www.czech.cz/fr/News/Economie-Commerce/La-societe-Ceska-zbrojovka-et-ses-contrats-d%E2%80%99armem

ألغت السلطات الإيطالية رخصة التصدير للشركة الإيطالية «Aera Spa» لنظام مراقبة خاص بقسم البحوث التقنية المصرية،[151] بعد أن نددت منظمة الخصوصية الدولية غير الحكومية بالمخاطر الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ينطوي عليها بيع هذه البرامج، والتي تم تصميمها لجمع وتخزين وتحليل البيانات المتعلقة بعدد كبير من الناس.[152]

تجاهلت فرنسا القرارات الأوروبية، واختارت الاستمرار بل وزيادة صادراتها من الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة إلى مصر، ولا سيما المعدات التي يمكن استخدامها في قمع الحركات الاجتماعية. وتوضح ثلاثة أنواع من عمليات التسليم على وجه الخصوص توجه السياسة هذا:

- التصريح من السلطات الفرنسية بتوريد مركبات مدرعة من نوع «**Renault Trucks Defense armoured vehicles**» بين عامي 2012 و2015، على الرغم من استخدامها الواضح في قمع المدنيين، لا سيما استغلالها في الفض الدموي لاعتصام رابعة العدوية، الذي خلف ألف قتيل في القاهرة في 14 أغسطس/آب 2013؛
- تفويض من اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) لتسليم آلات تصنيع الخرطوش من شركة مانورهين (**Manurhin cartridge manufacturing machines**) بعد أيام قليلة من المجزرة التي سقط فيها أكثر من 1,000 متظاهر على يد قوات الأمن المصرية في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة، بسبب أن هذه الآلات لم تكن سوى حلقة في سلسلة تصنيع الأسلحة، مع أن الجمارك الفرنسية قررت منع التسليم.[153]- الرأي الغامض الذي أصدرته اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) بشأن طلب الترخيص المقدم من شركة **Nexa Technologies** لتصدير **نظام مراقبة** شديد التدخل. إن الرأي "غير الخاضع» الصادر عن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) ردا على طلب الترخيص المتعلق بالمواد التي وقعت بالفعل ضمن الفئة التي تغطيها القائمة الرسمية للسلع ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة لسلطتها، كان بمثابة تصريح بحكم الواقع وسمح بتسليم المواد إلى أجهزة المخابرات بالجيش المصري.

1.1. الاستخدام المثبت لمركبات «شيربا» (Sherpa) المدرعة في قمع الاحتجاجات

إن الدور الذي لعبته عربات «شيربا» المدرعة التي قدمتها شركة «شاحنات رينو للدفاع» في القمع الدموي للاحتجاجات في مصر منذ عام 2013 هو رمز للمخاطر التي تمثلها إمدادات أسلحة مكافحة الشغب للسلطات المصرية، وإرادة السلطات الفرنسية الحفاظ على هذه الشحنات على الرغم من الاستخدام المحتمل في قمع الاحتجاجات. إن استخدام العربات المدرعة في قتل المتظاهرين السلميين في مصر قد ظهر منذ المذبحة التي راح ضحيتها 28 من المتظاهرين الأقباط بواسطة العربات المدرعة للجيش المصري في وسط القاهرة (مذبحة «ماسبيرو")[154] في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2011.[155] ومع ذلك، فبعد بضعة أيام فقط من مذبحة ماسبيرو، تم تسجيل أول طلبية من مصر لمركبات شيربا التكتيكية (Sherpa Scout and Sherpa MIDS). وبحسب ما ورد اشترت وزارة الدفاع هذه المركبات بالنيابة عن وزارة الداخلية، لاستخدامها في عمليات السيطرة على الحشود. وفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(SIPRI) وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فقد أذنت الحكومة الفرنسية ببيع أكثر من 100 مركبة رينو شيربا وتوصيلها إلى مصر في الفترة ما بين 2013 و2015 (تم تسليم 18 مركبة شيربا في عام 2012، و96 في 2013)[156] ونقل 77 «مركبة تكتيكية» في عام 2014 بينما كان القمع جاريا.

ويُعتقد أن عربات «شيربا» (Sherpa) ساعدت قوات الشرطة والجيش في الحالات التي تتطلب قدرا أكبر من القدرة على المناورة، وأن وحدات القوات المتخصصة التابعة للجيش و»وحدات الإنتشار السريع» الجديدة التابعة للجيش والشرطة، التي تم إنشاؤها في أواخر عام 2014، قد استعملتها. منذ عام 2014، شوهدت عربات «شيربا» (Sherpa) الرمادية التابعة لوحدات الانتشار السريع هذه في صفوف دوريات الشرطة المتنقلة ووحدات دوريات الشرطة الأخرى في شوارع العاصمة المصرية، وكذلك بين ألوية الحماية المنتشرة أمام المباني الرسمية. وعادة ما يتم نشر الدوريات المتنقلة لوحدات الانتشار السريع في الليل. وفي الليل أيضا، يمكن للمرء أن يرى العديد من العربات المدرعة للشرطة تتجول، يقودها ضباط شرطة مدججون بالسلاح وعادة ما تكون وجوههم مغطاة بأقنعة. تم إنشاء وحدات الإنتشار السريع هذه للانتشار خلال عمليات أمنية معقدة تتطلب استجابة سريعة، لا سيما عمليات مكافحة

151. http://www.sviluppoeconomico.gov.it/index.php/it/per-i-media/comunicati-stampa/2035887-gia-sospesa-autorizzazione-a-area-per-esportazione-in-egitto-sistema-monitor-aggio-comunicazioni

152. https://www.privacyinternational.org/node/1439

153. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296 ([…] investigation-of-a-small-to-medium French company (that helps Egyptian Army to charge its,2296

154. https://www.nytimes.com/2011/10/10/world/middleeast/deadly-protests-over-church-attack-in-cairo.html

155. https://www.youtube.com/watch?v=Zki_RBB8z50

156. Ibid. https://www.nytimes.com/2011/10/10/world/middleeast/deadly-protests-over-church-attack-in-cairo.html?pagewanted=all

الإرهاب.[157] وصرح بعض القادة العسكريين رسميا بأنهم لم يخلقوا للرد على الاحتجاجات أو التجمعات.[158] وبحسب ما ورد نُشرت أيضا مركبات «RTD Sherpa» إلى جانب قوات الأمن التي تحارب الإرهاب في سيناء.[159]

هناك أدلة تشير إلى أن عربات «شيربا» أستعملت أيضا في الرد بعنف على عدد من الاحتجاجات المنظمة بين عامي 2013 و2015. وتتعلق إحدى الحالات الموثقة لاستخدام سيارات «شيربا» في القمع العنيف للاحتجاج خلال أحداث 14 أغسطس/آب 2013، عندما قامت قوات الشرطة بتفريق المواطنين بعنف في رابعة العدوية والنهضة. على الرغم من أن الشهود ذكروا أنه كان هناك بعض المسلحين بين المتظاهرين العديدين، اتخذت وزارة الداخلية قرارا غير قانوني باستخدام أقصى قوة لتفريق المتظاهرين. أطلقت قوات الشرطة أعيرة نارية أدت إلى وفاة ما يقرب من 1,000 شخص[160]. وكانت التدابير التكتيكية التي نفذتها قوات الشرطة عشوائية وغير متناسبة مع تهديدات العنف أو أنشطة المتظاهرين. وبهذه المناسبة، تظهر تسجيلات فيديو وصور مختلفة أن سيارات «شيربا» تم نشرها في ميدان رابعة إلى جانب سيارات الشرطة الأخرى والعربات المدرعة. وتُظهر مقاطع فيديو أخرى ما يشبه بشدة عربة «شيربا» وسط المتظاهرين قبل أن تُلقى السيارة من جسر يؤدي إلى الشارع الرئيسي الذي أقيم فيه الاحتجاج.[161]

شيربا ميدز (Sherpa MIDS) في القاهرة بتاريخ 24 و25 يناير/كانون الثاني 2014

ويبدو أن معدات الجيش قد نُشرت لمساعدة قوات الشرطة، ولكنها لم تكن مشاركة بشكل فعال. كانت وحدات «شيربا» الرمادية المنتشرة جزءا من قوات الشرطة، كما هو موضح في مقاطع فيديو، حيث يمكن رؤية هذه العربات الرمادية تتحرك جنبا إلى جنب مع سيارات مكافحة الشغب التابعة للشرطة، وبالتالي فهي على الأرجح جزء من معدات وحدات القوات الخاصة أو الوحدات القتالية من قوات الأمن المركزي. وكانت العربات المدرعة الرئيسية التي شوهدت خلال هذه العملية هي ناقلات الجند المدرعة المصرية والـ «إيفيكو» الإيطالية: استخدمت الشرطة المصرية بالفعل هذه المركبات لسنوات عديدة، في حين تم الحصول على «شيربا» في عام 2013. في فيديو[162] نشره موقع «يقين ميديا» على يوتيوب في 14 أغسطس/آب 2013، يمكن رؤية عربة شيربا في وسط عمليات التفريق وقوات الشرطة التي تتحرك إلى جانب السيارة وإعادة التجمع خلفها بمجرد أن يبدأ إطلاق النار.

خلال هذا المشروع، تم إجراء مقابلة مع شاهد عيان يدعي أنه تعرَّف على عربات «شيربا» في خضم فض الاعتصام في رابعة العدوية، وهو صحفي كان في وسط تحركات الشرطة، وقد نقلت العديد من منظمات حقوق الإنسان شهادته. كانت سيارات «شيربا» جديدة نسبيا على الساحة المصرية. وأثناء انتشار الاحتجاجات، كانت مركبات نقل الجند ذات اللون الرملي التي تصنعها مصر

157. http://www.almasryalyoum.com/news/details/417361

158. Ibid. http://www.almasryalyoum.com/news/details/417361

159. How France Cooperates with a regime that practices torture ([...] https://www.bastamag.net/Comment-la-France-coopere-avec-un-regime-qui-pratique-la-torture-traque-les tracks the ...)

160. تظهر أقل التقديرات التي نشرتها الحكومة سقوط 500 ضحية من جانب المتظاهرين ،، و 8 من جانب الشرطة ،، بسبب الاعتصامين. هذا العد لا يشمل ضحايا الهجمات التي استهدفت الكنائس أو أعمال العنف الأخرى التي ارتكبت على مسافة من موقعي المظاهرتين.

161. http://www.spi0n.com/voiture-de-police-chute-dun-pont-en-egypte

162. https://www.youtube.com/watch?v=KwSq2Rr-2ms

أكثر استخداما، وكذلك شاحنات مكافحة الشغب التي صنعتها شركة IVECO. وذكر الصحفي أنه رأى «سيارات الشرطة الرمادية الجديدة». ووصف المشهد على النحو التالي:

«وصلت حوالي ثلاث أو أربع عربات مدرعة إلى الشارع الذي يربط صلاح سالم بشارع النصر. كانت اثنتان على الأقل من هذه السيارات من النوع الجديد. وقد ألقيت الحجارة على واحدة من الأمام ثم عادت إلى الخلف. وبعد ذلك سمعنا صوت صافرات الإنذار، لكني لم أعرف بالضبط من أين جاء الصوت، ثم انتقلت السيارة إلى مركز طريق النصر، وتبعتها سيارتين خلفهما، وألقى ضباط الشرطة خلف العربات المدرعة قنابل الغاز المسيل للدموع. لم أمكث طويلا: غادرت المنطقة وأخذت ساترا خلف المباني».

وصف الشاهد «المركبات المدرعة من النوع الجديد» فقط وقارنها بناقلات الجند وغيرها من مركبات مكافحة الشغب التي كانت جزءا من الترسانة المعروفة لقوات الشرطة المصرية قبل عام 2013. وعندما طلبنا منه مقارنة صور سيارات «شيربا» وسيارات «همفي» التي تستخدمها القوات الخاصة المصرية – تمكن الصحفي على الفور من تحديد الشيربا باعتبارها المركبات الرمادية التي تم نشرها واستخدامها لتفريق المظاهرات في أغسطس/آب 2013.

هذه الحادثة هي الحالة الوحيدة الموثقة التي نملكها اليوم لاستخدام سيارات «شيربا» أثناء عمليات السيطرة على الحشود التي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. إن عدد الضحايا الناجم عن الاستخدام المفرط للقوة، وخاصة القوة المميتة، في أغسطس/ آب 2013، يجعل هذه المظاهرات أسوأ الحوادث في تاريخ مصر الحديث. ومنذ ذلك التاريخ، شوهدت مركبات «شيربا» في عمليات مراقبة جماعية أكثر شيوعا وضمن صفوف وحدات قوات الانتشار السريع أثناء مهماتهم لحماية العاصمة والمدن الرئيسية. تظهر مقاطع فيديو وصور أخرى إثباتا لاستخدام هذه المركبات في قمع مظاهرات أصغر في 2015 و2016، وكذلك أثناء عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة سيناء.[163] في 25 يناير/كانون الثاني 2014، تركت المظاهرات في ذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 ما لا يقل عن 54 قتيلا (معظمهم في القاهرة)،[164] واعتقلت قوات الأمن أكثر من 450 شخصا.[165] تم نشر سيارات مصفحة في وسط القاهرة لمنع المتظاهرين من دخول ميدان التحرير وإقامة مظاهرة حاشدة.

عربة "Sherpa Scout" في القاهرة يوم 24 يناير/كانون الثاني 2014

163. https://milinme.wordpress.com/2013/08/16/african-sherpas/

164. Cf. Kingsley, P., 'Egypt: protesters killed on anniversary of anti-Mubarak revolt', The Guardian, 24 Jan 2014. https://www.theguardian.com/world/2014/jan/25/egypt-protesters-killed-mubarak-cairo-tahrir-square

165. Cf. 'Update: 450 people arrested nationwide on January 25 anniversary', Madamasr, 25 Janvier 2014. https://www.madamasr.com/en/2014/01/25/news/u/update-450-people-arrested-nationwide-on-january-25-anniversary/

على الرغم من التواجد المؤكد لعربات «شيربا» من انتاج شركة «Renault Trucks Defense» في موقع مذبحة رابعة، وبمناسبة القمع المميت للمظاهرات التي وقعت في خلال 24 و25 يناير/كانون الثاني 2014 في القاهرة، استمرت السلطات الفرنسية في السماح بتسليم مصر مركبات مدرعة من طراز RTD، تم استخدامها في مناسبات أخرى من قبل قوات الأمن المصرية في قمع المظاهرات. في 15 أبريل/نيسان 2016، أثناء الاحتجاجات ضد تسليم السلطات المصرية لجزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، تم نشر «Sherpa MIDS» في وسط القاهرة، كما هو موضح في الصورة أدناه.

مركبة "Sherpa MIDS" في القاهرة في 15 أبريل/نيسان 2016، يوم التعبئة الكبرى ضد السلطات، بمناسبة تسليم الحكومة المصرية لجزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية[166]

عربة Sherpa MIDS صورت في القاهرة يوم 15 أبريل/نيسان 2016 بجوار نقابة الصحفيين

166. Cf. 'Egypt Saudi Arabia: Police fire tear gas at protests over island deal', BBC, 15 Avril 2016. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-36054815

1.2. آلات «Manurhin» لتصنيع طلقات الخرطوش

ووفقا للمعلومات التي جمعها الصحفيون، في 12 أغسطس/آب 2013، على سبيل المثال، قبل يومين من المجزرة التي ارتكبتها قوات الأمن المصرية في ميدان رابعة العدوية في القاهرة، منعت الجمارك الفرنسية آلة تصنيع الخرطوشة التي سلمتها شركة Manurhin.[167] تم تصميم المعدات المضبوطة، التي سبق أن سمحت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) بتصديرها، لتصنيع علب لخراطيش من عيار 20 ملم و40 مم، بأقطار «مماثلة لتلك الخاصة بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع التي تستخدمها شرطة مكافحة الشغب».[168] وبعد تسعة أيام، اعتمد مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بالإجماع الاستنتاجات التي التزمت بها الدول الأعضاء، بما فيها فرنسا، بعدم تسليم شحنات أسلحة إلى مصر يمكن استخدامها في القمع الداخلي.[169] في اليوم التالي، قررت الأمانة العامة [الفرنسية] للدفاع والأمن الوطني (SGDSN) أن جهاز مانورهين (Manurhin) المذكور كان مجرد «عنصر في سلسلة الإنتاج» وأنه لا توجد طريقة «يمكن استخدامها وحدها لإنتاج قنابل الغاز المسيل للدموع أو أي ذخيرة أخرى».[170] وبناء على ذلك، أذنت SGDSN بشحنها إلى مصر، وتم بعد ذلك تجديد تراخيص التصدير لهذا البلد، وفقا لما قاله الرئيس التنفيذي للشركة، ريمي تانبيرجر.[171]

"بين عامي 2011 و2015، تم تسليم ما يقرب من 80 آلة لتصنيع ذخيرة من العيارات المختلفة، إلى مصنعين في القاهرة (...). ومنذ ذلك الحين، تبعها بضع عشرات أخرى، بحيث، وفقا لمعلوماتنا، تم تشغيل خطين كاملين للإنتاج. في أواخر عام 2017، تمتلك هذه الخطوط اليوم القدرة على تصنيع عدة ملايين من طلقات الخرطوش من الألف إلى الياء بأقطار 7.62 مم و9 ملم، وهذه العيارات تتوافق مع ذخيرة المسدسات وبنادق الكلاشينكوف، وفي صيف عام 2016، أكملت شركة Manurhin أيضا تسليم آلات لتصنيع طلقات من عيارات 20 و23 و40 مم، تم طلبها قبل ثورة 2011. (...) في 2018، كانت هناك بعض العقود قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن تمكّن الماكينات المتوقع تسليمها مستقبلا للجيش المصري من إنتاج عيار 12.7 ملم للبنادق الآلية الثقيلة. (...) عادة ما يتم تحميل عيارات عيار 20 ملم في مدافع تستهدف أهدافا كبيرة، مثل المركبات، وتعد ذخيرة 23 ملم أكثر ملاءمة لضربات الطائرات السوفييتية، مثل طائرات «MiG» الروسية القديمة التي يتملكها سلاح الجو المصري ونموذج MiG-35 التي حصلت عليها مؤخرا. إلى جانب طائرات F-16، شاركت هذه النماذج الجديدة في عمليات قصف في شمال سيناء، حيث تحاول قوات الأمن إزاحة الخلايا الجهادية الموجودة في هذه المحافظة المتاخمة لقطاع غزة."[172]

إن الحفاظ على تراخيص تصدير مانورهين (Manurhin) وتجديدها من قبل الحكومة الفرنسية على الرغم من انتشار عمليات قتل المتظاهرين وقتل المدنيين على أيدي قوات الأمن المصرية، وخاصة في سيناء، أمر لافت للنظر حيث أن السلطات الألمانية منعت مقاول مانهورن الألماني من الباطن، شركة فريتز فيرنر، من تجديد التراخيص لتصديرها لمصر. لكن الشركتين تحايلتا على هذا الحظر، وقامت شركة فريتز فيرنر بتسليم أربع آلات أخرى لا تتطلب تصريح تصدير إلى Manurhin في مصر.[173]

1.3. نظام المراقبة CEREBRO (لشركة Nexa Technologies)

في عام 2014، أجازت باريس البيع بواسطة شركة Nexa Technologies لنظام مراقبة إلكتروني يدعى CEREBRO، والموجه رسميا للإمارات العربية المتحدة. وكما ذكر الصحفي أوليفير تيسكيه في تحقيق نشره تيليراما،[174] فإن هذا النظام كان موجها فعليا للمخابرات العسكرية المصرية. من خلال Nexa Technologies، قامت مجموعة من الشركات التي تربط بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة بتمكين Amesys، وهي شركة تابعة لـ Bull تم اتهامها بالفعل بتوفير نظام استخبارات للنظام معمر القذافي في ليبيا، لمواصلة مبيعات برنامج الاعتراض، على الرغم من أن الأخير كان موضوع تحقيق قضائي من قبل شعبة الجرائم ضد الإنسانية التابعة للمحكمة العليا في باريس، ردا على شكوى مقدمة من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان «للتواطؤ في التعذيب». شهدت هذه المجموعة قيام شركة Nexa Technologies في فرنسا بتقديم طلب إلى الدولة الفرنسية لتصدير تكنولوجيا CEREBRO إلى شركة أخرى تأسست في دبي، AM Systems، والتي تم بيع النظام لها رسميا قبل تسليمها إلى مستخدمها النهائي، إدارة المخابرات العسكرية المصرية.

167. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296([…]investigation on a small-medium Frenchy company that helps the Egyptian Army to charge its,2296)

168. Ibid.

169. «الدول الأعضاء وافقت [أيضا] على إيقاف تراخيص التصدير إلى مصر لأي معدات قد يتم استخدامها في القمع الداخلي وعلى إعادة تقييم تراخيص التصدير المشمولة في الموقف المشترك CFSP/2008/944 ومراجعة مساعدتها العسكرية مع مصر.» المصدر: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/september/tradoc_151710.pdf

170. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296

171. المرجع نفسه.

172. https://orientxxi.info/magazine/enquete-sur-une-pme-francaise-qui-aide-l-armee-egyptienne-a-charger-ses,2296 ([…]investigation on a small-medium Frenchy company that helps the Egyptian Army to charge its,2296)

173. المرجع نفسه.

174. Olivier T., 'Amesys : les tribulations égyptiennes d'un marchand d'armes numériques français', Télérama.fr, 22 Dec 2017, http://www.telerama.fr/monde/amesys-les-tribulations-egyptiennes-d-un-marchand-d-armes-numeriques-francais,160002.php ('Amesys: Egyptian tribulations of a French digital arms dealer')

بالنسبة لخبير في هذا القطاع تم استجوابه من قبل مرصد السلاح في يونيو/حزيران 2017، زُعم أن هذا العرض الخارجي تم تنظيمه بتشجيع قوي من الحكومة الفرنسية: «تأمل فرنسا أن يتم فرض رسوم على المهندسين من شركة Bull [التي كانت شركة Amesys تابعة لها] مع تشكيل منظمة في أبو ظبي، سمح لهم بتأسيس أنفسهم هناك، بحيث يكون لديهم الحرية في تصدير ما يريدون، ولكن أيضا للقضاء على إمكانية تتبع تلك التحويلات». وبعبارة أخرى، كان هذا النقل بمثابة حافز ضمني «للإنتشار» في الشرق الأدنى، الأمر الذي منح إقرارا أكبر لهذه المبيعات السيئة، من جهة، ومن جهة أخرى مكن فرنسا من الحصول على موطىء قدم في أبو ظبي، التي تعتبر متجرا للسلاح في كل المنطقة، ومكنها كذلك من الحصول على وضع استراتيجي هنالك.

أبو ظبي: قاعدة دعم لصناعة الأسلحة الفرنسية في الشرق الأدنى[175]

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بتطوير قاعدة دفاعية صناعية مهمة مع أكثر من 80 شركة دفاع أجنبية مقامة على أراضيها، وعشرة آلاف موظف. في قطاع الأسلحة، تشكل الإمارات اليوم المركز التجاري للأسلحة الذي يغرق الشرق الأدنى، عند تقاطع اثنين من الأسواق المتميزة: سوق إقليمية تعتمد على أحدث التقنيات من الدول الغربية تستهدف ممالك البترول. وسوق دولية تستهدف فيها البلدان الصناعية الحديثة (الهند والصين)، دول أوروبا الشرقية وروسيا، بلدان «ناشئة» في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. وتجتذب منطقة أبو ظبي الحرة، التي تجذب العديد من الشركات الأجنبية، العديد من المتخصصين في التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والمديرين التنفيذيين السابقين لشركات الأسلحة الأوروبية الكبيرة مثل BAE، Leonardo، Raytheon أو Ruag. يتيح فتح الشركات الفرعية أو الشركات المشتركة (المشاريع المشتركة) لهذه الشركات الحصول على موطئ قدم، وتطوير مقاولين من الباطن، ومواجهة منافسة الشركات الصينية والهندية والروسية، وأيضا من خلال توظيف عمال محليين متدني الأجر، للتوفير في أعمال الصيانة للمعدات المباعة إلى دول الخليج. إن اللاعبين الجدد الناشئين في مجال السلاح في الإمارات، الذين لا يتمتعون بالاستقلالية الكافية لإنتاج طائراتهم الخاصة، أو سفن حربية أو مركبات مدرعة ثقيلة، يضعون أنفسهم في الوقت الحالي في مجالات عمل شاملة تسمح لهم بتجنب السيطرة على سلسلة التصميم الكاملة للمنتج - الأجهزة الإلكترونية، والإستخبارات، والاتصالات، والمراقبة الإلكترونية - مع طموح لتطوير الاستقلالية في مجال الاتصالات، والاستخبارات، وتقنيات المراقبة الإلكترونية. من أجل إحراز تقدم في هذا المجال، أحاطت السلطات الإماراتية نفسها بعملاء سابقين لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية منذ عام 2011.

تلعب فرنسا دورا على مستويات مختلفة في هذا النظام. فقد أطلقت باريس وأبو ظبي برنامج استثمار مشترك في مجال التكنولوجيا المتطورة بقيمة مليار يورو. المدير السابق للشركة «تاليس» الفرنسية، لوك فيجنرون، هو رئيس واحدة من أكبر المجموعات الصناعية في هذه المنطقة الحرة. في عام 2009، قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء قاعدة عسكرية في أبو ظبي، والتي تعد بمثابة واجهة للأسلحة الفرنسية. مع تسليم صفقات سلاح بقيمة 1.3 مليار يورو بين عامي 2012 و2016، تعد الإمارات من بين كبار عملاء فرنسا في مبيعات الأسلحة. كما أن شركات الأسلحة الكبيرة موجودة أيضا من خلال فروعها على الأرض: تاليس وداسو وساجيم. في «دفاع الإمارات"، تشارك فرنسا ابتكاراتها في مجال الاتصالات، وأقمار المراقبة، ومكونات إلكترونيات الطيران أو المكونات المخصصة للبحرية، ونظارات الرؤية الليلية والمراقبة الإلكترونية. وهكذا يسمح المنبر الإماراتي لفرنسا بالتدخل بشكل أكثر تحكما في بلدان الشرق الأدنى، من خلال التحول إلى «قاعدتها الصناعية المتقدمة" في المنطقة. الاقتصاد المصري، من بين أمور أخرى، ظل منذ عام 2013 متعلقا بدائنيه الخليجيين (السعودية والإمارات)، والذين مولوا، علاوة على ذلك، شراء حاملة طائرات الهليكوبتر من طراز ميسترال، التي بيعت في عام 2015 بفضل التمويل السعودي، والشراء الأخير لطائرتين رئاسيتين من «Dassault" يبدو أنها أصبحت ممكنة بمساعدة من الإمارات العربية المتحدة.

ويدعم هذا التحليل الرأي الغامض الصادر عن اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلع ذات الاستخدام المزدوج اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU)، وهي سلطة إشرافية تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية أنشئت في عام 2010، والتي تخضع لها تكنولوجيات اعتراض بروتوكول الإنترنت، كانت خاضعة منذ عام 2013، كرد لطلب ترخيص تصدير قدمته شركة Nexa Technologies في يوليو/تموز 2014. وفقا للمعلومات التي ذكرها Olivier Tesquet، «بدلا من إعطاء الضوء الأخضر للعقد أو حظره، فإن الجمارك [تضيف] ختما يقول «لا يخضع» في النموذج. وهذا يعني أن المنتج الذي تم تصديره ... ليس مدرجا في قائمة

175. المصدر: مرصد الأسلحة (The Armaments Observatory).

السلع ذات الاستخدام المزدوج».[176] وكان هذا قرارا غير مفهوم من الناحية القانونية، مما سمح لشركة Nexa Technologies بتسليم CEREBRO إلى مصر، ومع ذلك، فإن وظائف CEREBRO، جزء كبير من النظام الذي سبق أن قدمته Amesys إلى ليبيا، يتوافق مع الفئة الخامسة من الملحق الأول من اللائحة التنظيمية المجتمعية (CE) رقم 428/2009 المؤرخة 5 مايو/أيار 2009، والمعدلة بقانون (EU) رقم 388/2012 من البرلمان والمجلس بتاريخ 19 أبريل/نيسان 2012، والذي يكرر قائمة الأصول التي يخضع تصديرها خارج الاتحاد الأوروبي للسيطرة.

يتكون العرض من AM Systems من مجموعة من أدوات المراقبة التي تشمل جميع أنواع الاتصالات. ووفقا للوثائق الفنية للشركة الإماراتية، فإن النظام الذي تبيعه فرنسا يسمح بـ «المراقبة الفورية للمشتبه بهم»: «في أي وقت كان، يمكن للمحققين متابعة نشاط هدفهم عن طريق إدخال معايير متقدمة (عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف وكلمات المرور).»[177] على وجه التحديد، يجعل النظام من الممكن مسح البيانات الشخصية (رسائل البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، الصوت...)، ويقوم بتجميعها في قاعدة بيانات، وتمكين تحليلها باستخدام الكلمات الرئيسية. يتيح برنامج AM Systems أيضا إمكانية استخراج البيانات الوصفية باستخدام عنوان IP الخاص بجهاز كمبيوتر، وهو بروتوكول كمبيوتر يضمن توجيهها. البيانات الوصفية هي البيانات التي توفر معلومات عن البيانات الأخرى. يمكن أن يعرفوا أسماء وعناوين البريد الإلكتروني الخاصة بالمرسل، واسم وعنوان صفحات الإنترنت، وطلبات البحث والنتائج. وبالتالي، يمكن معرفة ما إذا كان جهاز الكمبيوتر متصلا بموقع معين ومتى، وما هي أرقام الهاتف التي يتواصل معها.

على الرغم من أن هوية المستلم النهائي (مصر، وليس الإمارات) كانت مخفية بشكل واضح، إلا أن رفض السلطات الفرنسية اعتبار نظام «نكسا تكنولوجيز» «سلعة مزدوجة الاستخدام»[178] كان انتهاكا لقانونها الخاص: الرأي الذي يفرض على الشركات المصنعة لمثل هذه التقنيات أن تقدم طلب إلى وزارة الاقتصاد والمالية، إذا كانوا يرغبون في تصديرها.[179]

2. تسليم المعدات والتكنولوجيا التكميلية لتعزيز هيكلية السيطرة في مصر

2.1. تقنيات السيطرة على الحشود

بصرف النظر عن المركبات المدرعة شيربا، وآلات مانورهين، ونظام مراقبة تكنولوجيات نيكسا، فإن الكثير من المعدات العسكرية التي تبيعها فرنسا موجهة نحو السيطرة على الحشود خلال حملات الأمن المحلية: الطائرات بدون طيار والمركبات المدرعة الخفيفة «شيربا»، وكذلك الأقمار الصناعية. فعندما يتعذر على أدوات الاعتراض أو الموقع منع مظاهرة، فإن هذه الأسلحة تدخل حيز التنفيذ. إنهم موجودون هناك للسيطرة الجسدية على الناس، لمنع التجمعات من الخروج عن السيطرة، ومنع الحركات العفوية للعديد من الأفراد من الانتشار والانتهاء بالإطاحة بالنظام، كما كان الحال في ميدان التحرير في عام 2011، أو كما كان يمكن أن يكون عليه الحال في ميدان رابعة العدوية في عام 2013.

ويعكس هذا التكيّف للمعدات العسكرية مع مهام الأمن الداخلي نزعة قوية في سوق السلاح، لا سيما منذ بداية الربيع العربي في عام 2011، عندما اصطف مصنعو الأسلحة مع مطالب الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط. في عام 2012، بعد عام على "الربيع العربي"، أقيم معرض الأسلحة الأوروبي Eurosatory وصرح مديرو المعرض خلال مؤتمر صحفي: «إن سوق الأمن يؤثر على 40 بالمائة من العارضين ويمثل 50 مليار يورو في عام 2012. الطلب كبير، لأن قوات الشرطة في الشرق الأوسط يجب أن تكون مجهزة بالمعدات العسكرية."[180] وفي عام 1996، أقام المصنعون الفرنسيون معرضا مخصصا لمعدات الأمن الداخلي، والذي يعقد كل عامين في فيلبينت، ونشروا كتيبا عن «السيطرة على الحشود».[181]

يشمل هذا التطور، من بين أمور أخرى، اهتماما كبيرا لقوات الأمن المصرية منذ الانتفاضة الثورية في عام 2011: «إنهيار الجهاز الأمني [في مصر] في عام 2011 نتج بشكل رئيسي عن الهجمات على مراكز الشرطة في المناطق المكتظة بالسكان. تضاريس الشوارع الضيقة، التي تشبه المتاهات في تلك المناطق، تجعل العمليات الأرضية محفوفة بالمخاطر ومكلفة. [إن] النظام المصري يتوقع تكرار مثل هذه الهجمات، وأثار السيسي نفسه مرارا وتكرارا احتمال نشوب حرب أهلية أثناء زيارته إلى لشبونة في نوفمبر 2016،» كما

176. Olivier Tesquet, « Amesys : les tribulations égyptiennes d'un marchand d'armes numériques français », Télérama.fr, 22 décembre 2017.http://www.telerama.fr/monde/amesys-les-tribulations-egyptiennes-d-un-marchand-d-armes-numeriques-francais,160002.php

177. المرجع نفسه.

178. Olivier Tesquet, op.cit.

179. إشعار لمصدّري معدات تكنولوجيات اعتراض اتصالات الهواتف المحمولة ومراقبة شبكة بروتوكول الإنترنت)، 6 ديسمبر/كانون الأول 2013، (JORF No. 0283)، أنظر: https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000028275273

180. Eurosatory Salon Press Conference. Paris, 24 May 2012.

181. « (Gestion des foules », Gicat, 2015.https://www.gicat.com/wp-content/uploads/2015/11/brochure-gestion-des-foules_FR.pdf(Crowd Management

يشرح المحلل السياسي ماجد مندور.[182]

القمر الصناعي العسكري (AIRBUS THALES)

في 18 أبريل/نيسان 2016، تم توقيع عقد لتوريد قمر صناعي عسكري من طراز أيرباص تاليس بين فرنسا ومصر من أجل التسليم في المستقبل.[183] يحتوي القمر الصناعي على العديد من الوظائف المدنية والعسكرية. بالإضافة إلى مراقبة الفضاء، فهو أداة أساسية للتخطيط الحضري في المدن الكبرى مثل القاهرة.[184] وظيفته تحديد الموقع الجغرافي، وهو أمر بالغ الأهمية لاستخدام الأسلحة النووية وتوجيه بعض الضربات الجوية. لكن دوره الرئيسي يتعلق بالمخابرات العسكرية[185] ومراقبة الحدود. هذه الوظائف مناسبة بشكل خاص للإدارة العسكرية في سيناء.

لكن هذه السمات المحددة تتطرق تماما لمتطلبات "السيطرة على الحشود في المدن» التي تعتبر بلا شك الأداة الأكثر إستراتيجية. «هذه الأداة تجعل من الممكن البحث عن تفاصيل دقيقة على مستوى» مجموعة من الأفراد»، وهي قادرة على رصد بدايات حشد من الناس في حيّ، لأن زوايا الكاميرا الخاصة بها تشمل كل البانوراما - إنها طائر من وجهة نظر أحد المتخصصين في هذا المجال الذي تمت مقابلته من قبل مرصد السلاح والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. أحدث إصدار من الأقمار الصناعية Thales يجعل من الممكن الحصول على صور بدقة تزيد عن 7 كيلومترات. ويتطلب الاستخدام السليم للصور الملتقطة بالسواتل تجنيد موارد هائلة من البيانات وموظفين بشريين متخصصين بشكل منظم جيدا. ولهذا السبب، فإن القمر الصناعي العسكري الذي تبيعه فرنسا قادر كليا على توفير التحذير من «الحركات الاجتماعية»: من خلال إنتاج المعلومات الاستخباراتية وتوليد الإنذارات في الوقت الفعلي، يصبح من الممكن التدخل بسرعة كبيرة في الأزمات: «القمر الصناعي يجعل من الممكن الرد على بدايات الحشد»، كما يوضح المختص. «من الممكن إدخال خوارزمية إلى أوامر الأقمار الصناعية التي تجعل من الممكن إنشاء سيناريو للكشف بواسطة البرامج: ما يحدث في الإسكندرية؟ هل حركات الحشد تتصرف في انسجام تام؟ هل يتم عزل الخلايا؟» يتم بعد ذلك إرسال هذه البيانات (الصوت والصور) إلى مركز القيادة، الذي يحللها ويوجهها إلى القوات العسكرية أو الأمنية. إنها أداة مثالية لتحييد حركة اجتماعية أو انتفاضة ثورية في مهدها - لقوات الأمن التي فاجأت بها الحركة الجماهيرية في 25 يناير/كانون الثاني 2011، ومنذ عام 2013 تم حشدها بنشاط ضد ظهور حركات اجتماعية جديدة.

طائرات الإستطلاع بدون طيار (SAFRAN)

تم توقيع عقد لتوفير طائرات بدون طيار من قبل Safran، وهي مجموعة تسلح فرنسية كبيرة في قطاع الإلكترونيات والملاحة الجوية، مع مصر في سبتمبر/أيلول 2015. وهي تحتوي على مكون محلي مهم، لأن هذه الطائرات ستصنع في الموقع من قبل مصنع AOI لتصنيع الطائرات، الشركة المصرية لتصنيع الطائرات المملوكة للدولة.[186]

تتناسب الطائرة بدون طيار مع متطلبات حرب المدن: للتغلب على صعوبات الوصول على الأرض، يتم جمع المعلومات الاستخبارية من السماء. تسمح الطائرات بدون طيار برحلات منخفضة الارتفاع، حتى بطيئة، وأيضا ثابتة، والتي تضمن جودة صورة جيدة وتغطية التضاريس، مما يجعل هذه الأداة المفضلة لمهام الاستخبارات. ووفقا للموقع الإلكتروني الفرنسي للشركة، يمكن أيضا تحريك الطائرة بدون طيار في مهمات أخرى: «مراقبة الحدود والسواحل والمواقع الحساسة، الدعم الإنساني وعمليات حفظ السلام؛ حماية القوات البرية دعم تدابير التدخل الأرضي الجوي؛ توجيه المدفعية؛ الحماية الإقليمية؛ الرصد البيئي ..الخ». وبخلاف القمر الصناعي الذي يخضع لديناميات مكانية بسبب دخوله في مدار محدد، يمكن لطائرة بدون طيار أن تلتصق بشكل دائم بمنطقة جغرافية معينة. كما يمكن نشرها بسرعة كبيرة على الأرض اعتمادا على أولويات المخابرات.

يمكن للطائرات بدون طيار إرسال الصور إلى مركز القيادة وإلى الجنود على الأرض إذا كان لديهم إتصال رقمي على الأرض من خلال مركباتهم أو أدوات الإدارة (الأجهزة اللوحية، على سبيل المثال). تقدم الشركات الفرنسية مثل Thales هذا النوع من الخدمة. ووفقا لأحد المصنّعين في القطاع الذي تمت مقابلته من قبل مرصد السلاح، فإن شركات مثل شركة MESIT التشيكية أو شركة IAT السويسرية تقدم هذه التقنية في العالم العربي. يمكن أن تتأثر المركبات المدرعة الخفيفة شيربا المصرية بإدخال مثل هذا النظام. في

182. Mandour, M.,'The Art of War in Egypt', Carnegie Endowment for International Peace, 24 Jan 2017. http://carnegieendowment.org/sada/67781

183. Cabirol, M., 'Douze Rafale en jeu lors de la venue du président égyptien à Paris', La Tribune.fr, 20 Oct 2017. https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/douze-rafale-en-jeu-lors-de-la-venue-du-president-egyptien-a-paris-755043.html('Egyptian President in Paris: Twelve Rafales in play')

184. Sada Elbalad. 'Launch of Egyptian satellite to control borders, chart new cities', 16 Dec 2017.http://en.el-balad.com/2360228

185. عدد كبير من الاتصالات العسكرية والمدنية تمر عبر شبكة الساتلايت وعليه يمكن اعتراضها لاحقا.

186. Riahi, A., 'Drone tactique Patroller : vers des drones armés français?', Obsarm.org, 27 Jan 2016. http://obsarm.org/spip.php?article263('Tactical Drone Patroller: French move towards armed drones?')

الواقع، وفقا لأحد المتخصصين في المجال الذي أجرت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مقابلات معه، «تم إدخال لوحة إتصالات Sherpa البينية المصممة للجيش الفرنسي منذ سبع سنوات".

إذا تم تأكيد تسليم هذه الأجهزة، هل ستكون نسخ هذه الطائرات التي تباع إلى مصر مسلحة؟ تم تسريب معلومات قليلة حول مستقبل هذا العقد منذ توقيعه. على الرغم من أن طائرة بدون طيار من طراز «Patroller» قد تم تقديمها منذ فترة طويلة على أنها طائرة استطلاع بدون طيار،[187] إلا أن الحديث تغير منذ الاتفاقية التي قدمها الوزير فلورنس بارلي بشأن تسليح أسطول الطائرات بدون طيار التابعة للجيش الفرنسي في سبتمبر/أيلول 2017.[188] في نفس الشهر، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة، فيليب بيتي كولن، أن عملاء طائرة باترولر يريدون أن تكون مسلحة.[189] من ناحية أخرى، وفقا لصانع الأسلحة الذي قابله مرصد الأسلحة والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فإن معظم الطائرات العسكرية بدون طيار لديها وظيفة إطلاق النار على لوحة الدارة الإلكترونية الخاصة بها حتى لو تم تقديمها رسميا كطائرات استطلاع بدون طيار. وأخيرا، في عام 2016، كانت الشركة تدرس إضافة حمولة أسلحة مثل الصواريخ الموجهة بالليزر والصواريخ المضادة للدبابات (صواريخ متوسطة المدى) التي طورتها الشركة الفرنسيةMBDA[190] وبمجرد تصديرها، يمكن استخدام طائرة بدون طيار من طراز Patroller أثناء المهمات القتالية على الأرض أو «عمليات القتل المستهدف".

مركبات «شيربا» المدرعة الخفيفة

وفقا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يعتمد على التقارير الفرنسية،[191] حصلت مصر على 18 مركبة تكتيكية فرنسية في عام 2012 و77 سيارة في عام 2014، سلمتها شركة شاحنات رينو الدفاعية الفرنسية. العقد الذي تم توقيعه في عام 2011، هو لشركة Sherpa light Scouts وSherpa MID، وهي مخصصة بشكل خاص لبيئة المدن. «شيربا» أصغر حجما من عربة همفي، وهي عربة أمريكية مدرعة أخرى تستخدم في تجهيز القوات العسكرية المصرية. كما أنها مناسبة للشوارع الضيقة في مدن العالم العربي. وبهذا المعنى، فإنها تمثّل تماما السوق الفرنسية - وكذلك العالمية - للأسلحة التي كانت تتكيف مع البيئة الحضرية في الشرق الأوسط منذ أواخر العقد الأول من القرن الحالي. ووفقا لأحد الكتيبات الإعلانية، فإن «Sherpa MIDS» قادرة على اختراق أي عقبة على الإطلاق في بيئة حضرية.»[192]

ووفقا لشهادة جمعتها منظمة العفو الدولية، فقد تم تجهيز مركبات شيربا المنتشرة في ساحة رابعة العدوية في عام 2013 بكاميرات قادرة على التكبير لمسافة 8 كيلومترات.[193] عرضت هذه الكاميرات كخيار من قبل الشركة المصنعة لشاحنة رينو الدفاعية. و»شيربا» المجهزة بهذه التقنيات عبارة عن مركبات نقل للقوات، ولكن تشكل أيضا «مواقع استخباراتية أمامية" منتشرة على الأرض، أي الروابط الضرورية في بنية التحكم في حالة الأزمات.

2.2. تقنيات المراقبة

جزء مهم من صادرات التكنولوجيا الفرنسية إلى مصر يتعلق بأنظمة المراقبة والأمن. هذه الأنظمة، التي تم تسليمها إلى المخابرات العسكرية المصرية ووزارة الداخلية، لم تحظ باهتمام إعلامي أكثر من الأسلحة الثقيلة. ومع ذلك، فهي أسلحة حاسمة في أيدي الأجهزة الأمنية للقيام بمراقبة السكان وقمع جميع الأنشطة المعارضة. وهذه الأنظمة، مجتمعة، مزودة بأنظمة مراقبة وتسجيل ذات قدرات تطفل أكبر بكثير من المعدات التي كانت متوفرة في السابق للأجهزة الأمنية، وتعزز بشكل كبير قدرتها على التجسس على السكان، مما يجعلها إطارا من هيكل السيطرة.

المراقبة الفردية والاعتراض الجماعي والتدخل في البيانات الشخصية: CORTEX (ERCOM/SUNERIS)

187. On 23 June 2017, Safran's communication services assured the Twitter social network that the Patroller drone would not be armed. https://twitter.com/SAFRAN/status/878220882065346560 (شركة سافران أكدت عبر تويتر أن طائرات «باترولير» بدون طيار لن يتم تسليحها)

188. The Huffington Post. 'Minister of the Armed Forces Florence Parly announces that French drones will be armed', 5 Sept 2017. http://www.huffingtonpost.fr/2017/09/05/la-ministre-des-armees-florence-parly-annonce-larmement-des-drones-francais_a_2319715

189. Cabirol, M., 'Safran proposera le drone Patroller (armé ?) à l'export fin 2017 », La Tribune.fr, 7 Sept 2017. https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/safran-proposera-le-drone-patroller-arme-a-l-export-fin-2017-749435.html('Safran to offer the Patroller drone [Armed?] for export late 2017')

190. Riahi, A., 'Drone tactique Patroller : vers des drones armés français, 27 Jan 2016.http://obsarm.org/spip.php?article263("Tactical Drone Patroller: French move towards armed drones?')

191. أنشئ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام 1992 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمان شفافية أكبر في عمليات نقل الأسلحة التقليدية وتعزيز الثقة والأمن بين الدول. وينص على قيام الحكومات بتقديم معلومات طوعية عن تصدير واستيراد سبع فئات من الأسلحة الرئيسية: دبابات القتال، المركبات القتالية المدرعة، أنظمة المدفعية ذات العيار الكبير، الطائرات المقاتلة، المروحيات الهجومية، الحرب (بما في ذلك الغواصات)، الصواريخ وقاذفات الصواريخ (بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة قصيرة المدى). موقع التسجيل: http://www.un-register.org/HeavyWeapons/Index.aspx

192. https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjks4b0-ePYAhWFuxQKHYqBBv0QFggqMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.renault-trucks-defense-group.com%2Fcontent%2Fdownload%2F2724%2F14370%2Fversion%2F3%2Ffile%2FMILIPOL%2BQatar%2BFR.pdf&usg=AOvVaw2UBd31mCKerPdYZAusHi4S

193. Elmessiry, M., Egypt's Darkest Day, Amnesty International, 14 Aug 2014. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/08/egypt-s-darkest-day

بالإضافة إلى CEREBRO، تم توفير برنامج مراقبة أكثر تطفلا وكثافة للمخابرات العسكرية المصرية من قبل شركة فرنسية، وهذه المرة بموافقة صريحة من السلطات الفرنسية المختصة، حيث أصدرت إدارة السلع ذات الاستخدام المزدوج رأيا مواتيا بشأن تصديرها. ووفقا لتقارير الصحفي أوليفييه تيسكيه (تيليراما)،[194] تضمن النظام مكونين (اسمه Cortex و Vortex) وتم بيعها من قبل شركة Suneris. هذا الأخير هو فرع من Ercom (مورد تاريخي لأجهزة المخابرات الفرنسية، والمديرية العامة للأمن الخارجي - DGSE) المسؤولة عن صادراتها الدولية وتعتبرها الصحافة المتخصصة في الصناعة «المتعاقد من الباطن التقني لخدمات الاستخبارات في مالي».[195] Vortex الذي تم تكييفه مع نظام إسرائيلي، هو نظام اعتراض صوتي يقال إنه يجعل من الممكن إعتراض الاتصالات الهاتفية على أساس 15 عملية بحث مثبتة في نقاط استراتيجية مختلفة (المراكز السكانية الكبيرة) في جميع أنحاء مصر، وتسمى هذه البنية التقنية «Vortex». تجتاح عمليات البحث هذه المحادثات الهاتفية بالكامل وتخزّنها. ثم تتمركز في قاعدة بيانات بواسطة نظام يسمى CORTEX من بين وظائفه العديدة: متابعة هدف في الوقت الحقيقي؛ تحديد جهات اتصاله والانتقال من الإسم إلى حساب Twitter، أو من عنوان IP إلى لوحة تسجيل، ومن تحديد الموقع الجغرافي في الوقت الفعلي إلى تكرار الأرقام الصادرة، إلخ. بدءا من واجهة رقمية تمثل خريطة، ويوفر نظام Ercom تحديد الموقع الجغرافي المكاني للأهداف في الوقت الحقيقي، وذلك باستخدام عنوان IP للهاتف المحمول. وبحسب ما ورد تم بيع النظام بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2014 للمخابرات العسكرية المصرية بمبلغ تراوح بين 15 و20 مليون يورو، بموافقة من دائرة السلع مزدوجة الاستخدام (SBDU). يقال أنه قد تم نشره وتشغيله لعدة أشهر، وتمت إعادة تثبيته هذا العام، حيث قام مهندس فرنسي موجود على الأرض بالإشراف على تركيبه.

في ما يبدو أنه علامة على التعاون المحتمل بين AM Systems و Suneris، والتكامل المحتمل بين أنظمة CEREBRO و CORTEX، قامت الشركتان بإقامة مكاتبهما في مصر في نفس المبنى: مقر المخابرات العسكرية بالقاعدة العسكرية في مدينة نصر، في القاهرة. هذا التكامل بين حلول المراقبة التي تبيعها فرنسا لمصر يثير مباشرة مسألة التنسيق المحتمل بين الشركات المعنية. ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، يشارك ممثل رئيسي آخر في بيع أنظمة المراقبة والأمن للحكومة المصرية: Thales. ووفقا للمعلومات الداخلية التي حصلت عليها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، تقوم تاليس بتجهيز دبابات وزارة الداخلية الكويتية بأنظمة المراقبة، بما في ذلك الكاميرات الحرارية والتقاط الصوت وقواعد البيانات التحليلية.[196] كما طورت تاليس أنظمة «التشفير وفك التشفير» التي عرضت للبيع إلى السعودية.[197] وبحسب ما ورد فهي حاليا في طور تطوير نظام المراقبة للعاصمة الجديدة التي يرغب بها عبد الفتاح السيسي. على موقع الإلكتروني الفرنسي للشركة المصنعة، في وصف «المدينة الآمنة» التي تسوقها تاليس، تفتخر الشركة بنظام قادر (من بين أشياء أخرى) على «تنسيق أعمال الأجهزة الأمنية» من أجل مكافحة «الاضطرابات الاجتماعية»: «تقدم تاليس مفهوما عالميا جديدا للأمن الحضري يغطي أوسع نطاق ممكن من التهديدات: الجريمة والاضطرابات الاجتماعية والهجمات الإرهابية والحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية، ويتألف حل تاليس من نشر أنظمة متكاملة لمشاركة وجمع المعلومات من مصادر متعددة. يقوم مركز القيادة والتحكم بشكل منهجي بتحليل كل هذه المعلومات وتنسيق خدمات الأمن والاستجابة للطوارئ في حالة وقوع حادث أو أزمة».[198]

في مايو/أيار 2015، أعلنت وزارة الداخلية المصرية للصحافة أنها تعتزم تركيب نظام للمراقبة بالفيديو يعمل 24 ساعة في الشوارع، على المباني الرئيسية والطرق والأماكن العامة. إذا تم تنفيذ الخطة، فإنها ستكون واحدة من الأكثر تقدما في الشرق الأوسط. وذكر الباحث عمرو غربية، من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)، على موقع ميدل إيست آي الإلكتروني: «يمكن أن تكون أجهزة المخابرات المصرية الثلاثة - أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية، وجهاز المخابرات، وجهاز المخابرات الحربية على علاقة بذلك».[199]

تقنيات المراقبة الجماعية: قاعدة بيانات «Morpho/Idemia»

مركزة البيانات الشخصية: وفقا لخبير في المجال والذي عمل لدى شركة Idemia الفرنسية (سابقا OT Morpho)، قامت هذه الأخيرة بتزويد مصر بقاعدة بيانات مركزية لوثائق الهوية التي يمتلكها المصريون: بطاقات الهوية وبطاقات الناخب، شهادات الزواج

194- http://www.telerama.fr/monde/on-a-encore-trouve-une-societe-francaise-qui-vend-du-materiel-de-surveillance-electronique-a-legypte,n5533721.php ([…] we found another French company that sells electronic surveillance material to Egypt)

195- Comment Paris et Tel Aviv se disputent les contrats d'interception en Afrique », Intelligence online, n°795, 29 Nov 2017. ('How Paris and Tel Aviv fight over interception contracts in Africa') https://www.intelligenceonline.fr/renseignement-d-etat/2017/11/29/comment-paris-et-tel-aviv-se-disputent-les-contrats-d-interception-en-afrique,108283688-eve

196- http://alqabas.com/464583

197- Interceptions: le versant secret du contrat Donas', Intelligence Online, n°735, 13 May 2015. ('Interceptions: the Dark Side of the Donas Contract') https://www.intelligenceonline.fr/intelligence-economique_ligne-rouge/2015/05/13/interceptions--le-versant-secret-du-contrat-donas,108073166-art

198- https://www.thalesgroup.com/en/worldwide/security/news/safe-city

199- http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/egypt-plan-launch-nationwide-camera-surveillance-system-met-concern-61072872

وشهادات الوفاة،[200] وما إلى ذلك. يدخل هذا النظام جميع هذه الوثائق في شبكة وينتج وثيقة موجزة عن الأفراد. ويبدو أنه يسمح للإدارة المصرية بالتحقق، من خلال المحطات المرتبطة بقاعدة البيانات هذه، من أن حامل وثيقة الهوية هو بالفعل من يقول إنه هو. وفقا لهذا المصدر، فإن هذا النظام يُمكّن السلطات المصرية من التحقق من البيانات، وتجنب أخطاء الشرطة وأخطاء الكتابة عند تسجيل شخص. كما يسمح لهم بتوحيد «قاعدة استخباراتهم» من خلال تركيز المعلومات الشخصية للمواطنين المصريين، وذلك عن طريق التحقق من البيانات التي كانت في السابق معزولة عن بعضها البعض.

الشفافية تخلف عن نوع البيانات المسجلة فعليا في قاعدة البيانات المقدمة من Idemia إلى مصر. في النظام المقدم إلى بريطانيا العظمى، يجمع برنامج Idemia بيانات جوازات السفر، ورخص القيادة، والحسابات المصرفية، وبطاقات التصويت، وشهادات الميلاد، وشهادات الزواج، وأحكام المحاكم. يوجد في مصر خمسة أنواع من وثائق الهوية: بطاقات الهوية وشهادات الميلاد وشهادات الزواج وشهادات الطلاق وشهادات الوفاة. تشمل بطاقات الهوية معلومات مثل الاسم والعنوان والانتماء الديني.[201]

ولكن بصرف النظر عن وثائق الهوية، فإن قاعدة بيانات Idemia قادرة على إستيعاب معظم البيانات الشخصية "الحساسة"، مثل رسائل البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف.[202] وتتوافق وظائف النظام مع الفئة 5BB002 من القاعدة التنظيمية للجماعة الأوروبية (CE) رقم 428/2009 بتاريخ 5 مايو/أيار 2009، المعدلة بموجب اللائحة الأوروبية رقم 388/2012 التي أقرها البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 19 أبريل/نيسان 2012، والتي تؤكد قائمة السلع التي يخضع تصديرها خارج الاتحاد الأوروبي إلى لائحة خاصة.[203]

إن تأمين قاعدة البيانات المصرية هو في الواقع بوابة لإدارة وتحليل «محتواها". كانت الشركة، المعروفة منذ فترة طويلة باسم Morpho وتمت تسميتها Idemia في 28 سبتمبر/أيلول 2017، رائدة على مستوى العالم في مجال الإحصاء الحيوي منذ عام 1982. لفترة طويلة، كانت شركة Morpho تابعة لشركة Safran قبل أن يتم شراؤها في عام 2017 من قبل Oberthur Technologies. إن نطاق أنشطة الشركة، والتي تتراوح من تقنيات التعرف على الوجه [للاستخدام] في القضايا الجنائية إلى مراقبة المطارات، واسعة للغاية: «مورفو هي الشركة الوحيدة القادرة على توفير حلول متكاملة للحكومات في حين تتقن جميع التقنيات اللازمة لتلبية احتياجات عملائها: التعدادات؛ الأنظمة متعددة القياسات الحيوية؛ المستندات الإلكترونية؛ بطاقات الشريحة؛ الطرفيات؛ أنظمة إدارة الهوية؛ وخدمات الإدماج»، كما تؤكد نشرة العرض من الشركة.[204]

بطاقات الهوية البيومترية: في عام 2014، وقعت Idemia أيضا عقدا بقيمة حوالي 218 مليون يورو لتوفير بطاقات الهوية البيومترية لشركة شبه عامة أنشأتها وزارة الدفاع: «المصرية لخدمات التتبع وتكنولوجيا المعلومات.» وفقا لحساب الشركة على LinkedIn، «تساهم جميع الأجهزة الأمنية في الدولة» في ميزانيتها.[205] ويشمل العقد إدخال محطات التحكم البيومترية وتوفير بطاقات الهوية الإلكترونية للمصريين، الذين يطلب منهم استبدال بطاقات الهوية التقليدية التي أدخلت في أواخر التسعينات. الغرض الرسمي من هذه المعدات، وفقا للشركة الفرنسية، هو مكافحة سرقة الهوية عن طريق تسجيل بصمات الأصابع.

إنشاء بطاقات الهوية البيومترية ليست خاصة بمصر. في سبتمبر/أيلول 2016، قدمت شركة Idemia هذه البطاقات إلى سبع دول هي: ألبانيا، وموريتانيا، والإمارات العربية المتحدة، والهند، والولايات المتحدة، وكولومبيا، وكندا. ووفقا لإديميا، فإن هذا النظام (محطات التحكم البيومترية وبطاقات الهوية الإلكترونية) هو «أفضل طريقة لضمان ربط كل هوية بشخص واحد وفريد». وبذلك تعمل على تهدئة المخاوف من تزوير البنوك وسرقة الهوية. «بفضل خوارزميات دقيقة للغاية، يمكن إجراء الفحوصات والتدقيق في الخلفية في ثوانٍ قليلة فقط. العمليات تتم آليا، بحيث يمكن للخبراء التركيز على الحالات التي تتطلب المزيد من الاهتمام»، يشرح الكتيب الترويجي.[206]

استخدام ثنائي؟ وفقا لأحد المتخصصين الذين عملوا في هذه الصناعة، وبالتحديد على اتصال مع Safran (المالك السابق لـ Morpho)،

200. مصدر آخر، مقال نشر في 2015 من قبل IHS Markit، وهي شركة معلومات اقتصادية أمريكية، تدعي أن مشاركة Morpho في مشروع بطاقة الهوية الإلكترونية المصرية يرجع إلى التطوير الأولي للشركة الفرنسية لنظام تأمين البيانات الشخصية في عام 2012..Cf. Derricott, A., 'e-government Successes in the Middle East and Africa Could Lead to a Range of New Projects', 29 July 2015, IHS Markit
https://technology.ihs.com/546595/e-government-successes-in-the-middle-east-and-africa-could-lead-to-a-range-of-new-projects

201. اللواء مصطفى راضي (وزير الداخلية)، «عرض منظمة الأحوال المدنية للتعاون مع الدول الأفريقية»، أغسطس/آب 2010.

202. «أمن المعاملات عبر الإنترنت: تحديد الهوية، المصادقة القوية، التوقيع الرقمي»، منتدى الأمن السيبراني، المغرب، 5-2 مايو 2017.

203. http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A02009R0428-20140702

https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjq0MmW_-PYAhWEOxQKHV7WAC4QFggoMAA&url=https%3.204
A%2F%2Fwww.morpho.com%2Ffr%2Ffile%2Fdownload%2Fbrochure-solutions-identite-gouvernement_0.pdf&usg=AOvVaw1RmdT9EZqhJUQXRfwALYvc ([…] brochure solutions identity government)

205. LinkedIn Profile: https://fr.linkedin.com/company/etit-eg

206. https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=2ahUKEwjC5bb29YXbAhUisKQKHW8ACHkQFjABegQIABA4&url=https%3A%2F%2Fw
ww.morpho.com%2Ffr%2Ffile%2Fdownload%2Fidemia-brochure-institutionelle.pdf&usg=AOvVaw1C499s8Xh73zZu3M1g2DWF

الذي اتصل به مرصد السلاح والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فإن الاستخدام المدني للنظام المعروض للبيع من قِبل Idemia سيخفي وظائف معينة معينة للرصد. السكان: «يسمح الاتصال بين الشريحة الموجودة في البطاقة والقارئ بإرسال المعلومات عبر الإنترنت إلى جهاز طرفي. وعندما يقوم مواطن بمسح البطاقة الخاصة به، سيتم تسجيل هذه العملية في ملف بيانات مثبت على خادم يقوم بتسجيل البيانات الشخصية للفرد، وتاريخ ووقت زيارته، ثم يمكن الوصول إلى المعلومات عن طريق إدخال الكلمات الرئيسية. نظرا لأنه لا يمكن إدارة مليارات البيانات بشكل فعال، ولأن معظم هذه البيانات قليلة الاستخدام، فإننا نخطط لتطوير بعض السيناريوهات من خلال تصميم الخوارزميات. قد تركز هذه السيناريوهات على سلوك الأفراد المعينين، أو قد تحدد أساليب التشغيل [أي، السلوكيات الشائعة للعديد من الأفراد]. هذه الخوارزميات سوف ترسل تنبيهات إذا لزم الأمر إلى مشغلي المخابرات». وهكذا، وراء أمن البيانات تكمن بنية تحتية للسيطرة على السكان.

في الصحافة، قدم ممثل Morpho مزيدا من التفاصيل حول إدارة قواعد بيانات المطارات: «بالنسبة إلى بلد بحجم فرنسا، قاعدة بيانات PNR» (سجل اسم الركاب، وهو نظام يحتوي على بيانات الركاب) «يتضمن 1.5 مليار سجل. للحصول على معلومات حول رحلة، يتعين علينا تحديد الركاب الذين قد يمثلون تهديدا في بضع عمليات بحث. [...] تمتلك الخوارزمية لدينا آليات ذاتية للتعلم وتنتج مستوى منخفضا من الإنذارات الكاذبة».[207] وفي الوقت نفسه، حدد الممثل أن منتج Morpho هو أيضا [يتكيف] مع الأسواق الأخرى مثل «الاحتيال المصرفي عبر الإنترنت».[208]

وتحقيقا لهذه الغاية، تعتمد فعالية جمع المعلومات إلى حد كبير على التغطية الكاملة للمدن التي لها محطات إلكترونية قادرة على توثيق الأفراد. منذ أن وصل السيسي إلى السلطة في عام 2013، رأينا بالضبط مثل هذا الانتشار لنقاط التفتيش في مصر، أي في الأماكن التي يستطيع المواطنون فيها قراءة بطاقات هوياتهم ذات الرقاقة في محطة إلكترونية. في عام 2014، عزز ظهور بطاقات الهوية الرقمية مراقبة المواطنين من قبل الإدارات ومراكز الاقتراع. في نفس العام، وقعت الحكومة المصرية، ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عقدا مع الشركة المصنعة لبطاقة ماستركارد وذلك بغرض تمكين المواطنين المصريين من تسديد المدفوعات باستخدام بطاقة الهوية الإلكترونية التي قدمتها Idemia: «بطاقات الهوية الرقمية يمكن [...] أن تستخدم لدفع بعض الخدمات، مثل الضرائب أو فواتير الهاتف المحمول أو المشتريات من البائعين أو التحويلات المالية المحلية، بالإضافة إلى ذلك، سيتم دفع المرتبات والمزايا الاجتماعية إلكترونيا، وذلك بفضل البطاقة، سيتم إجراء المعاملات في الوقت الحقيقي وبأمان كامل.»[209] وفي آب/أغسطس 2014، أدخلت السلطات أيضا بطاقة إلكترونية تضمن الوصول إلى الخبز المدعوم للغالبية العظمى من السكان.[210]

وفي هذا الصدد، تعد هوية شريك مورفو في مصر لإنتاج بطاقات الهوية الرقمية مشكلة مضاعفة: فالشركة «المصرية لخدمات التتبع وتكنولوجيا المعلومات» ترتبط ارتباطا وثيقا بمهام «الأمن» الحكومية. وهذه الشركة التي أنشأتها وزارة الدفاع المصرية، هي شركة شبه عامة تركز على التقنيات الأمنية، و»تساهم فيها جميع أجهزة أمن الدولة»، وفقا لملف لينكدإن. في عام 2017، أعلنت الشركة عن تطوير ما يسمى بـ «الكمبيوتر المحمول» وأنظمة الكمبيوتر التي يمكن تثبيتها على مركبات تجعل من الممكن جمع البيانات على متنها، وخاصة المسارات وتحديد الموقع الجغرافي[211] في الوقت الحقيقي باستخدام خريطة تفاعلية.[212] هذه الوحدات تعمل أيضا على التحكم عن بعد بالسيارات.

وجاءت هذه العقود في وقت شرع فيه نظام السيسي بنشاط في عملية واسعة لجمع البيانات الشخصية، دون وجود لائحة واحدة لضمان عدم استخدام الأجهزة الأمنية لهذا البرنامج لمراقبة المواطنين المصريين بشكل غير قانوني أو لإعداد القضايا للمحاكمة.

إلى أي مدى يمكن أن تتداخل البيانات المجمعة من قبل الأجهزة الأمنية حول المواطنين المصريين مع الحل الذي تقدمه Idemia، والذي لا يقوم فقط بجمع البيانات من وثائق الهوية ولكن يمكن أن يشمل مصادر أخرى؟ في ظروف كهذه، لا يمكن لأي من Idemia ولا الدولة الفرنسية تجاهل المخاطر الكامنة في نظام يجعل من الممكن جمع البيانات الشخصية. وقد تم تطوير خوارزميات الاستطلاع أو المراقبة الأساسية لنوع «مورفو» (Morpho) على أساس الذكاء البشري: يمكنهم بسهولة استهداف أساليب عمل

207. Meddah, H., 'Morpho se positionne sur le marché des bases de données passagers', L'usine digitale, 19 June 2015.https://www.usine-digitale.fr/article/morpho-se-positionne-sur-le-marche-des-bases-de-donnees-passagers.N336868('Morpho figures on the passenger database market')

208. Ibid. Meddah, H., 19 June 2015.

209. Mastercard.com: 'Le gouvernement égyptien et MasterCard collaborent pour étendre l'inclusion financière à 54 millions de citoyens du pays grâce au programme de cartes d'identité nationales numériques', 3 mars 2015. https://newsroom.mastercard.com/eu/fr/press-releases/le-gouvernement-egyptien-et-mastercard-collaborent-pour-etendre-linclusion-financiere-a-54-millions-de-citoyens-du-pays-grace-au-programme-de-cartes-didentite-nationales-numeriques/ ("The Egyptian government and MasterCard are working together to expand financial inclusion to 54 million of the country's citizens thanks to the national digital identity card programme.')

210. Fauchier Delavigne, M., 'En Egypte, la révolution se fait d'abord dans les boulangeries', Le Monde.fr, 15 April 2015. http://www.lemonde.fr/afrique/visuel/2015/04/15/en-egypte-la-revolution-du-pain_4616367_3212.html#8r64OxXkyIzzHIpt.99('In Egypt, the revolution begins in the bakeries'.)

211. «NTI تتفق مع ETIT على تصنيع أجهزة تتبع محليا»، Daily News Egypt، 17 يوليو/تموز 2017. https://dailynewsegypt.com/2017/01/17/nti-agrees-etit-locally-manufacture-tracking-devices/

212. Official website : http://www.etit-eg.com/service.html?#Vehicle

"الجماعات المسلحة في سيناء"، على سبيل المثال، كقائمة بالأشخاص المستهدفين من قبل المراقبة أو «العادات» لبعض المواطنين المصريين. من ناحية أخرى، إذا كان نشر المحطات الإلكترونية موزعا بما فيه الكفاية، فإن «مورفو» قد يمثل أداة مشؤومة لتحديد مواطنين مصريين في الوقت الحقيقي. ويزداد هذا الخوف منذ أن قامت شركة «مورفو» بتوسيع انتشارها بشكل مستمر: في يناير/ كانون الثاني عام 2018 أعلنت الشركة أنها اشترتOtono Networks، التي تعمل على تقنية بطاقات SIM الإلكترونية.[213]

من ناحية أخرى - وهذا يدل على تطبيع مقلق للقطاع - يبدو أن بعض المصنعين الفرنسيين يتنافسون في السباق نحو استغلال البيانات الشخصية للمواطنين. فبعض المنافسين الفرنسيين في Idemia/Morpho، مثل Deveryware، الذي كان حاضرا في معرض Milipol الفرنسي المخصص للأمن الداخلي، لم يعد يزعج نفسه بإخفاء الأساس المنطقي لأنشطته. في مجموعتها الصحفية، تخبرنا الشركة، «إن رقمنة الأنظمة (تحويلها إلى رقمية) يضيف غموضا على أعداد متزايدة من مصادر التحديد الجغرافي وتعدد المستشعرات القادرة على توفير أجوبة لأسئلة "من، أين، ومتى"؛ على مدار أكثر من عشر سنوات، تمكن الباحثون من اكتشاف موقع الهواتف المحمولة من مشغلي الاتصالات الإلكترونية وموزعي GPS. ولكن ظهرت تدريجيا تقنيات تحديد الموقع الجغرافي الأخرى، مثل أجهزة قراءة اللوحات الآلية، التعرف على الوجه على الشاشات بمراقبة الفيديو؛ PNR، التحليل الدلالي للنصوص [الصوتية]؛ توصيل المركبات والأشياء المتصلة الأخرى؛ الوصول البيومتري لإستخدام أوامر الدفع؛ وسائل النقل؛ التحقق من وثائق الهوية ومستندات الدفع ومستندات طلب الائتمان؛ التجارة الإلكترونية؛ الهوية الرقمية وأكثر. لذا فإن المشكلة بالنسبة للمهندسين والمحققين تنبع من استخراج هذه الكتلة الضخمة من البيانات الجغرافية، تلك التي ستزودهم بإشارة مفيدة في تسيير مهمتهم. أحد الحلول التي تم تطويرها، والتي تعتبر مركزية في هذا البحث، تعمل على توفير وتشغيل ومراقبة أجهزة تحديد الموقع الجغرافي وللفت الانتباه إلى، ومعالجة وتحليل كمية كبيرة من البيانات القادمة من مصادر متعددة.[214]

محطات توثيق الناخبين: تدخلت شركة Idmia أيضا في إدارة العملية الانتخابية في مصر خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2014. كانت مهمتها إنشاء محطات توثيق للناخبين: ولهذاالغرض، تم استخدام 2,300 جهاز لوحدة مؤلفة من 60,000 ناخب.[215] وذكر المدير التنفيذي للمجموعة أن الشركة تستجيب لضرورة «تحريك الديمقراطية قدما".[216] في الواقع، استفادت دول أخرى مثل نيجيريا ومالي وكينيا وساحل العاج من محطات التصويت البيومترية. الدور الذي تلعبه Idemia في هذه الدول المختلفة دوما موضع خلاف. في كينيا، تم إنشاء 45,000 محطة إلكترونية للتصويت في جميع أنحاء البلاد خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أغسطس 2017. بعد ذلك أبطلت المحكمة العليا الانتخابات بسبب المخالفات في إرسال النتائج. إتهمت المعارضة Idmia بالتغاضي عن "التلاعب بنتائج الانتخابات».[217] الشركة، التي أجرت مراجعة لنظامها بمساعدة مشغل خارجي، وصفت هذه الانتقادات بأنها لا أساس لها من الصحة.[218] في عام 2010، مُنحت شركة Morpho عقد تسجيل الناخبين الإلكتروني في ساحل العاج.[219] تمت مواجهة مشاكل تقنية مختلفة مرتبطة بالأجهزة اللوحية التي قدمتها Morpho خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2015.[220] وهناك مرة أخرى، يشتبه في أن Morpho غير محايدة، ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى ملف ممثلها في ساحل العاج، الذي اتهمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالفساد.[221]

من خلال ترخيص بيع أنظمة CEREBRO وCORTEX، قامت فرنسا بتزويد نظام السيسي بتكنولوجيات إضافية تسمح بالمراقبة الهائلة لمحتوى الاتصالات (CORTEX/VORTEX)، بالإضافة إلى تنفيذ حلول مستهدفة لاعتراض وتخزين البيانات الشخصية والبيانات الوصفية، والسيطرة على أجهزة الكمبيوتر (CEREBRO). ولكن من خلال القيام بذلك، زودت أيضا السلطات المصرية بالوسائل الكفيلة بإدخال نظام متكامل يعمل على ربط هذه البيانات ببعضها البعض ومراقبة الأشخاص في الوقت الحقيقي (باستخدام البطاقات التفاعلية التي تسمح بتحديد الأهداف من خلال المراقبة الإلكترونية). إن بيع شركة Idemia لقاعدة بيانات دون قيود محددة تسمح بتجميع البيانات الشخصية المختلفة، فضلا عن حلول الهوية ومحطات الهوية الحيوية، يبدو متسقا مع

213. Première acquisition pour Idemia, ex OT-Morpho', Vipress.net. http://www.vipress.net/premiere-acquisition-idemia-ex-ot-morpho/('First acquisition for Idemia, former' OT-Morpho')

214. Deveryware, press report, 2017-2018, p.11-12.

215. Safran-Morpho Brochure. 'Solution d'enregistrement Morpho : le guichet unique pour un enregistrement efficace et rapide de la population'. ('Morpho registration solution: "one-stop shopping" for efficient and rapid registration of the population.')

216. Khiri,Y., and Thienot, D., 'Élection au Mali: un "marché de la démocratie" très lucratif', L'express.com, 9 Aug 2013. https://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/election-au-mali-un-marche-de-la-democratie-tres-lucratif_1272456.html('Election in Mali: a highly lucrative market of democracy')

217. منذ ذلك الوقت، صدقت المحكمة العليا الكينية على انتخابات 8 أغسطس/آب. أنظر: http://www.lemonde.fr/international/article/2017/11/20/la-cour-supreme-du-kenya-valide-la-reelection-d-uhuru-kenyatta_5217442_3210.html#JFAChEkeqyMOY4eJ.99

218. L'entreprise OT-Morpho répond aux accusations de l'opposition kenyane, RFI.fr, 16 Sept 2017. ('The OT-Morpho company responds to accusations made by the Kenyan opposition.)

219. Mieu, B., 'Présidentielle en Côte d'Ivoire : les tablettes de la discorde', 28 Oct 2015. (Presidential elections in Ivory Coast: the slates of disaccord')http://www.jeuneafrique.com/275165/politique/presidentielle-cote-divoire-tablettes-de-discorde

220. Sidi Kagnassi, l'étrange "Monsieur Morpho-Safran" d'Afrique de l'Ouest, Mondafrique.com, 12 June 2015. https://mondafrique.com/sidi-kagnassi-letrange-monsieur-morpho-safran-dafrique-de-louest/(Sidi Kagnassi, the strange "Mr. Morpho-Safran" of West Africa)

221. Santopinto, F., 'Élections ivoiriennes de 2015 : l'UE aurait-elle dû observer le scrutin ?' Grip.org, 13 Oct 2015. https://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2015/NA_2015-10-13_FR_F-SANTOPINTO.pdf ('Elections in Ivory Coast: should the EU have "observed" the voting?')

بناء نظام واسع من المراقبة المتكاملة من قبل نظام عبد الفتاح السيسي.

هذه الواردات تتماشى تماما مع الأهداف المعلنة المدافع عنها من قبل الأجهزة الأمنية المصرية، والسياسات والجهود التي نفذتها منذ عام 2013 لإرساء المراقبة الكاملة للأفراد من أجل منع ظهور الحركات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يقومون بشكل خاص بتعزيز قدرة هذه الأجهزة على إحداث الضرر. وإلى جانب قمع النشطاء المسالمين والمسلحين، فإن التقنيات التي بيعت إلى مصر، ولا سيما تلك الخاصة بقاعدة بيانات Suneris وIdemia، أعطت السلطات فعليا وسائل لتنفيذ الرقابة الجماعية على نطاق غير مسبوق، مما مكنها من التدخل في تشكيل الحركات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية، والحفاظ على سجلات الأفراد وأنشطتهم وآرائهم. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الرقابة السياسية أو المدنية على أنشطة أجهزة الاستخبارات، فضلا عن سيطرة الأجهزة الأمنية على السلطة القضائية، تمنع الرقابة والإشراف الكافي على إستخدام هذه التكنولوجيات في مصر.

بالنظر إلى كيفية استخدام المستخدمين النهائيين لهذه التقنيات (أجهزة الاستخبارات العسكرية والأمنية المصرية) في برامج المراقبة والأمن التي تم الحصول عليها من شركات أوروبية وأمريكية منذ عام 2011، وعلى وجه التحديد تزايد القمع منذ عام 2013، يجب أن تكون الدولة الفرنسية والشركات المعنية مدركة للخطر الكبير للغاية الناتج عن الاستخدام الإجرامي لهذه التقنيات من قبل عملائها المصريين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لذلك.

الفصل الثالث: الالتزامات القانونية للشركات والدولة الفرنسية، والمسؤولية المحتملة عن ارتكاب النظام المـصري لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

1. دعم فرنسا السياسي والدبلوماسي غير المشروط لمصر

كان ينبغي على الحكومة الفرنسية والسلطات المختصة أن تعلق تراخيص وتسليم المعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي تقدمها الشركات المذكورة، وذلك لعدة أسباب منها: قمع جميع التحركات المعارضة في مصر، ولا سيما الاستخدام الموثق للقوة المميتة ضد المدنيين والمتظاهرين السلميين من قبل قوات الأمن منذ عام 2011، وبالتحديد منذ الانقلاب العسكري في يوليو/ تموز 2013؛ وتواجد للعربات المدرّعة الفرنسية واستخدام الأسلحة - المشابهة لتلك التي ما زالت السلطات الفرنسية تسلّمها - في مختلف عمليات الشرطة والعمليات القمعية في مصر؛ والاستخدام المحتمل لبرنامج المراقبة الذي قدمته فرنسا لأجهزة الأمن المصرية في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إن استمرار الحكومة الفرنسية في الإبقاء على تراخيص التصدير لهذه الأسلحة والتقنيات المثيرة للجدل، حتى في الوقت الذي قامت فيه عدة دول أوروبية، بما في ذلك ألمانيا، بتعليق صادراتها من مواد مشابهة، لم يكن ممكنا إلا باستغلال أوجه القصور والثغرات في القوانين التي تحكم مبيعات الأسلحة. في إحدى الحالات، على سبيل المثال، أصدرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) رأيا غامضا جعل من الممكن توصيل تكنولوجيا المراقبة شديدة التطفل إلى مصر بواسطة تقنيات Nexa. وفي حالة أخرى، استخدمت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) حجة مضللة لتبرير تجديد التراخيص لآلات تصنيع الخرطوش المصنعة بواسطة Manurhin، على الرغم من أن الجمارك الفرنسية قد منعت تسليمها إلى مصر. في ضوء ذلك، فإن الخلفية التاريخية للصادرات إلى مصر من المعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تستخدمها قوات الأمن المصرية لقمع الحركات الاجتماعية وجميع أشكال المعارضة بشكل عام تدل على الطبيعة السياسية لعملية منح وتجديد التراخيص. ويؤكد الالتزام السياسي والاستراتيجي من جانب السلطات الفرنسية تجاه قوات الأمن المصرية، رسميا باسم "مكافحة الإرهاب". وقد يكون ذلك محفوفا بالمخاطر ويترتب عليه مسؤولية على عاتق الشركات والهيئات الفرنسية على حد سواء، في وقت لا يزال فيه القمع الدموي، مصحوبا بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، متفشيا في مصر.

تتوافق العقود العسكرية[222] الهائلة وغير المتوقعة التي تم توقيعها مع مصر منذ 2013 مع سياسة الحكومة الفرنسية الجديدة، بتحريض من وزير الدفاع جان إيف لودريان (Jean-Yves Le Drian) تحت رئاسة فرانسوا هولاند، والآن وزير الخارجية في إدارة إيمانويل ماكرون، والتي خلالها قامت وزارتا الخارجية والدفاع بإعطاء الأولوية للتجارة الخارجية.[223] قام جان إيف لودريان، الذي قدم نفسه على أنه "وزير تصدير الأسلحة"، بتشكيل لجنة للتصدير الدفاعي في فندق بورنه لتنسيق المواقف الاستراتيجية للحكومة مع الرؤية التجارية للمصنعين، إلى جانب قيامه بالعديد من الرحلات الوزارية في الخارج.[224] أثبتت هذه الطريقة فاعلية كبيرة وأسفرت عن إنفلات مبيعات المعدات العسكرية في الدول العربية (رافال في قطر ومصر؛ ميسترال في مصر؛ مروحيات إلى الكويت، إلخ)".[225] وهكذا، فإن هذه العقود تمثل بداية الدعم السياسي الذي لا يلين للحكومة الفرنسية للنظام العسكري المصري الجديد. وقد اعتبرت باريس أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو/أيار 2014، والتي جلبت عبد الفتاح السيسي إلى السلطة بعد حملة انتخابية أُسكتت فيها المعارضة إلى حد كبير، "موثوقة وشفافة، مكنت الجميع من المشاركة ملبية المعايير الدولية".[226] في

222. حتى ذلك الوقت، كان معروفا أن رافال ليست للبيع. أنظر:/http://www.iris-france.org/54602-le-rafale-vendu-a-legypte-une-bouffee-doxygene-pour-dassault-mais-aussi-pour-letat

223. Cf: Chagnollaud J.-P., 'Une politique à l'épreuve de ses contradictions', Confluences Méditerranée, 2016/1, n°96, p9-12. ('A policy put to the test of its contradictions'.)

224. جان إيف لودريان زار مصر ثماني مرات كوزير الدفاع في حكومة فرانسوا هولاند.

225. Cf. Roux, D., IRIS, 'La Politique arabe de François Hollande'. http://www.iris-france.org/83753-la-politique-arabe-de-francois-hollande/)في إطار الولاية الرئاسية لفرنسوا هولاند، كان ينظر إلى الدبلوماسية على أنها أداة تهدف إلى خدمة التجارة الخارجية الفرنسية. في عام 2014، تولى Le Quai d'Orsay [أو وزارة الشؤون الخارجية] رسميا منصب وزارة الشؤون الخارجية والتنمية، وافتتحت إدارة الأعمال والاقتصاد الدولي. أصبحت أرقام التجارة الخارجية مقياسا لفعالية الوزارة، والدبلوماسية الاقتصادية، وهي أولوية محددة.

226. Cabirol, M., 'Exportation d'armes (3/4): l'Égypte, la divine surprise en 2014', La Tribune, 16 Oct 2014.Cf. https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/20141016tribc7ee06519/exportation-d-armes-3-4-l-egypte-la-divine-surprise-en-2014.html('Arms exports (3/4): Egypt, the divine surprise of 2014'.)

سبتمبر/أيلول 2014، عندما نشرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" تقريرا دامغا حول القتل العمد لألف متظاهر في القاهرة على يد قوات الأمن المصرية قبل شهر، جان إيف لو دريان (الذي يحتفظ بعلاقة ممتازة[227] مع عبد الفتاح السيسي تباهى أمام الجمعية الوطنية بـ "علاقة عالية الجودة"، وأكد مصدر حكومي داخلي لـ " ذي تريبيون" أن " فريقا جديدا سيعمل أولا وقبل كل شيء على [أساس] معايير «سياسية»و»عقلانية»[228] كانت تلك بداية الدعم الدبلوماسي الفرنسي المتواصل للنظام الذي يهيمن عليه الجيش. في مقابل هذه السلع والخدمات المخلصة، جرى تكريم جان إيف لودريان في فبراير/شباط 2017 من قبل عبد الفتاح السيسي على "الزيادة غير المسبوقة" في التعاون العسكري بين البلدين، كما جاء عن مكتب الرئيس المصري.[229]

إن الدعم السياسي غير المسبوق من قبل السلطات الفرنسية لنظام السيسي منذ عام 2013 والعلاقة الدبلوماسية الملحوظة التي أقامتها معه السلطات الفرنسية حول مبيعات الأسلحة هذه قد أدت إلى إدانة عامة حادة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر. خلال الزيارة الرسمية التي قام بها عبد الفتاح السيسي إلى باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2017، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمام الصحافة أنه ليس لديه "أي درس ليعطيه" لنظيره المصري عن حقوق الإنسان، وبالتالي دافع صراحة عن رفضه طرح قضية الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها السلطات المصرية. استطاع الرئيس السيسي في تلك المناسبة الإصرار، في مقابلة مع محطة فرانس 24، على "عدم وجود سجناء سياسيين في مصر".[230] وبالتزامن مع هذه التدخلات العامة، تم اتخاذ خطوات دبلوماسية لطلب تحرير بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أو رفع الإجراءات ضدهم. ونتيجة لهذه الخطوات، أُفرج عن اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان، بينما ظل الآخرون قيد المحاكمة أو الاعتقال، وما زالوا يواجهون تهما متنوعة، في انتهاك للمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مصر.

إن ضعف الخطاب العام والخطوات التي اتخذتها السلطات الفرنسية بشأن مسألة حقوق الإنسان في مصر تتوازى مع ردة فعل الإدارة الأمريكية، التي، في مواجهة التطور القاتل للسياسة التي اتبعها المشير السيسي، قررت عدة مرات منذ 2013 تعليق تسليم جزء من مساعداتها العسكرية[231] السنوية لمصر.[232] بعد أشهر قليلة من الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش ضد محمد مرسي في يوليو/تموز 2013، علقت الولايات المتحدة تحويل 260 مليون دولار إلى مصر وعدة شحنات من المعدات العسكرية، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز F-16 وقطع غيار للدبابات من طراز M1A1 وصواريخ «هاربون» (Harpoon)، ومروحيات «أباتشي»، ونقل تكنولوجيا، وإعادة توزيع بعض معونتهم لأغراض أخرى. في أبريل/نيسان 2017، خلال زيارة رسمية قام بها السيسي إلى واشنطن، استغلت الإدارة الأمريكية الفرصة لحث الرئيس المصري على عدم توقيع المرسوم الخاص بتنفيذ قانون المنظمات غير الحكومية القمعي للغاية: قضية ذات أولوية في واشنطن، وفقا لمعهد «التحرير» لسياسية الشرق الأوسط، وهو مؤسسة فكرية أمريكية.[233] في أغسطس/آب 2017، تم الاحتفاظ بأكثر من 200 مليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية وإعادة برمجتها من قبل الإدارة الأمريكية بسبب "مخاوف جدية" حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة المصرية.[234] وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت رمزية بالمقارنة مع إجمالي المساعدات العسكرية والاقتصادية التي أعطتها الولايات المتحدة لمصر، فإنها شكلت سابقة تاريخية في العلاقة الخاصة التي أقامتها الدولتان منذ عام 1979.

2. رقابة فرنسا على مبيعات الأسلحة غير كافية من حيث التزاماتها الدولية

فيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن الدولة الفرنسية، شأنها شأن جميع الدول الأخرى، عليها التزام عام بإنفاذ حقوق الإنسان. إن الالتزام الذي تفرضه الدول على احترام حقوق الإنسان مضمون بموجب العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الخاصة بالقانون الدولي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950)؛ اتفاقيات جنيف (1949)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، تشكل أطرا قانونية ملزمة. فهي تنص على التزام الدول بتكييف قوانينها المحلية لضمان احترام حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات الجارية، ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات. كما أخذت الدولة الفرنسية على نفسها تعهدات دولية وأوروبية خاصة بتصدير الأسلحة وما يسمى بالسلع "ذات الاستخدام المزدوج"، كما أنها ملزمة باحترام هذه الالتزامات فيما يتعلق بإجراءات الشركات التي

227. جلسة الاستماع لجان إيف لودريان أمام الجمعية الوطنية، لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة، الأربعاء 17 سبتمبر/أيلول 2014. أنظر: http://www.assemblee-nationale.fr/14/cr-cdef/13-14/c1314066.asp

228. Ibid., Cabirol, M., 16 Oct 2014.

229. Cf. 'Le Drian décoré par le président égyptien', Le Figaro, 28 Feb 2017. ('Le Drian officially honored by the Egyptian president'.) Cf. http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2017/02/28/97001-20170228FILWWW00174-le-drian-decore-par-le-president-egyptien.php

230. (http://www.france24.com/fr/20171024-entretien-al-sissi-egypte-terrorisme-droits-homme-libye ([...] interview Al Sisi Egypt Terrorism Human Rights Libya

231. منذ 1979، تتلقى مصر معونة خارجية أمريكية متوسط قيمتها 1.6 مليار دولار أمريكي سنويا، يذهب منها 1.3 مليار للجيش.

232. https://www.reuters.com/article/us-usa-egypt-exclusive/exclusive-u-s-to-withhold-up-to-290-million-in-egypt-aid-idUSKCN1B225F

233. «اقترح المسؤولون الأمريكيون على السيسي عدم التوقيع على القانون عندما زار الرئيس المصري واشنطن في أبريل/نيسان»، كما أشار أوكلايل. وأوضحت «أعلم أنه كان على رأس قائمة المهام لهذا اليوم، وتم التأكيد على ذلك في عدة اجتماعات». «وفوجئوا عندما ذهب، رغم كل شيء، إلى الأمام وأصدر القانون». أنظر: http://foreignpolicy.com/2017/12/13/egypts-civil-society-is-on-life-support/

234. Cf. https://edition.cnn.com/2017/08/22/politics/us-egypt-aid-denied democracy/index.html

تقع على أراضيها. ومع ذلك، فإن الضوء الأخضر الذي أعطته السلطات الفرنسية بشكل مستمر منذ عام 2013 لشحنات المعدات العسكرية وتقنيات المراقبة القادرة على الإسهام في ارتكاب انتهاكات خطيرة، وبالتالي انتهاك العديد من الالتزامات القانونية للدولة الفرنسية، يدل على حدود نظام الرقابة على هذه الصادرات وأهمية تغييره لمنع مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

2.1. التزامات محددة للدولة الفرنسية فيما يتعلق بنقل الأسلحة

2.1.1. معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)

لأن فرنسا طرف في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، فهي ملزمة بتنفيذ هذه المعاهدة بنية حسنة، وفقا لموضوعها وغرضها. كدولة عضو، يجب على فرنسا، بموجب المادة 7 من هذه المعاهدة، إجراء تقييم لجميع صادرات الأسلحة التقليدية أو الذخيرة أو الأجزاء والمكونات المرتبطة بها من أجل تحديد ما إذا كانت تلك المعدات تخاطر باستخدامها لارتكاب أو تسهيل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو في ارتكاب أو تسهيل أي فعل يشكل جريمة فيما يتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية حول الإرهاب أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تكون الدولة المصدرة طرفا فيها. يجب على فرنسا أيضا تقييم خطر أي أسلحة تقليدية تغطيها المعاهدة يجري تحويلها. يجب أن يفكر المصدر في اعتماد تدابير فعالة للحد من مخاطر العواقب السلبية الموصوفة في المادة 1.7. **وعندما يثبت أن هناك مخاطر كبيرة من العواقب السلبية، يجب عدم منح أي تفويض تصدير.**

أجريت المعاملات التي تم وصفها في هذا التقرير بعد انقلاب تموز/يوليو 2013، عندما كان القمع واسع النطاق لجميع أشكال المعارض بالفعل قائم على قدم وساق في مصر، وهو السياق الذي اختارت فرنسا عن قصد تجاهله في التصريح لهذه الصادرات. وبذلك، أخفقت فرنسا في التزاماتها كطرف في معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما المادة 6، التي تحظر منح أي قرار بالتصدير عندما يكون هناك علم بوجود خطر في أن تستخدم الأسلحة المعنية في الهجمات ضد المدنيين وفي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وشاركت عربات رينو شيربا على وجه الخصوص، وفقا لبيان أحد الشهود، في الهجمات ضد المدنيين في ميدان رابعة العدوية في عام 2013، والتي لم تفعل فرنسا شيئا لمنع تسليم معدات جديدة لنفس المعدات ابتداء من عام 2014.

2.1.2. الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي (PESC/2008/944) الذي يحدد القواعد [المشتركة] التي تحكم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية[235]

إن الموقف المشترك الذي تم تبنيه في 8 ديسمبر/كانون الأول 2008 تحت رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي قد حدد الطابع الملزم قانونا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "لمدونة قواعد السلوك الخاصة بصادرات الأسلحة" التي اعتمدها في عام 1998 وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. من أجل مواءمة سياسات صادرات الأسلحة للدول الأعضاء وضمان شفافيتها ومسؤوليتها في هذه المسألة، يُلزم الموقف الموحد الدول بإخضاع أذونات تصدير الأسلحة إلى ثمانية معايير لصنع القرار: امتثال المستلم لالتزاماته الدولية؛ احترام حقوق الإنسان؛ الوضع الداخلي في بلد الوجهة النهائية وخطر تفاقم التوترات في ذلك البلد؛ الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار الإقليمي؛ الأمن القومي للدول الأعضاء والدول الحليفة أو الصديقة؛ سلوك البلد الشرائي فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، وخاصة موقفه من الإرهاب؛ وجود خطر تحويل المواد داخل بلد الشراء أو تصديره في ظل ظروف غير مرغوب فيها؛ توافق صادرات الأسلحة مع القدرات الفنية والاقتصادية للبلد المتلقي.

ويتطلب المعيار الثاني للوضع الموحد على وجه التحديد من الدول الأعضاء تقييم موقف البلد المتلقي فيما يتعلق بالمبادئ التي حددتها الصكوك الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، ورفض ترخيص التصدير إذا كان هناك خطر واضح من أن المعدات التي يتم تصديرها يمكن التفكير في استخدامها في القمع المحلي. في ضوء مدى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في مصر منذ يوليو/تموز 2013، كان ينبغي على فرنسا أن ترفض ترخيص تصدير المعدات العسكرية وتقنيات المراقبة الموصوفة في هذا التقرير، والتي من المرجح أن تخدم الممارسات القمعية المعروفة والموثقة لقوات الأمن المصرية. لم يتم الامتثال للموقف المشترك، الذي يجعل صادرات الأسلحة مشروطة بالامتثال لمعايير مثل الوضع الداخلي لبلد المقصد (المعيار الثالث) واحترام حقوق الإنسان (المعيار الثاني)، أثناء نقل مركبات رينو شيربا الخفيفة، والطائرات بدون طيار، والقمر الصناعي لأيرباص وتاليس (Airbus-Thales)، من بين أمور أخرى.

ومن أجل مواءمة سياسات الدول الأعضاء في هذه المسألة، فإن الموقف الموحد يقتضي منها أيضا أن تشارك وتشرح قراراتها في

235. eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:335:0099:0103:fr:PDF

الحالات التي ترفض فيها إصدار تراخيص تصدير الأسلحة. وينص على آلية للتشاور والإشعار بالإنكار فيما بين الدول، بما في ذلك تبادل محدد عندما تنظر الدولة في التصريح بمعاملة "متطابقة أساسا" مع عملية تم رفضها من قبل دولة عضو أخرى خلال السنوات الثلاث السابقة. من الواضح أن فرنسا فشلت في الامتثال لهذا الالتزام، خاصة من خلال تجديد تراخيص التصدير مرارا وتكرارا إلى مانورهين عندما قامت ألمانيا في نفس الوقت بتعليق نقل المعدات من نفس الفئة إلى مصر من شركة مقيمة على أراضيها (أنظر الفصل السابق).

2.1.3. قررات مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة إلى مصر

في أعقاب قتل حوالي 1,000 متظاهر خلال التفريق الدموي لاثنين من الاعتصامات في القاهرة من قبل قوات الأمن في 14 أغسطس/آب 2013 (أنظر الفصل 2)، فإن استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية في 21 أغسطس/آب 2013 تنص على أن "الدول الأعضاء وافقت [كذلك] على تعليق تراخيص التصدير لمصر لأي معدات يمكن استخدامها للقمع الداخلي وإعادة تقييم تراخيص تصدير المعدات المشمولة بالموقف الموحد (CFSP/2008/944) ومراجعة مساعداتهم الأمنية مع مصر.»[236]

ووفقا لمجموعة البحث والمعلومات حول السلام والأمن (GRIP)، ترجع المعدات المستهدفة إلى القائمة المشتركة للاتحاد الأوروبي للمعدات العسكرية، وأيضا إلى قائمة بالمعدات التي وضعت في مناسبة "العقوبات المفروضة على أوزبكستان في عام 2005، ثم أعيد استخدامها لساحل العاج في نوفمبر/تشرين الثاني 2010؛ وليبيا في مارس/آذار 2011؛ وسوريا وروسيا البيضاء في مايو/أيار ويونيو/حزيران من نفس العام؛ وإيران في مارس/آذار 2012.»[237] تستهدف هذه القائمة السلع غير المدرجة في القائمة المشتركة للمعدات العسكرية ولكن يمكن استخدامها في سياق القمع،[238] على الرغم من أنها تغفل العديد من أنواع المعدات التي يمكن استخدامها لأغراض القمع، مثل:

1.1. الأسلحة النارية غير المدرجة في القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي؛
2.1. الأسلحة التي طورت خصيصا للأسلحة النارية المدرجة في النقطة 1.1 ومكوناتها؛
3.1. الأسلحة النارية غير الخاضعة للرقابة بموجب القائمة الموحدة للاتحاد الأوروبي؛
2. القنابل والقنابل اليدوية غير المدرجة في القائمة المشتركة للاتحاد الأوروبي؛
1.3. المركبات المزودة بخراطيم المياه والمركبات المصممة خصيصا أو المعدلة للسيطرة على الحشود؛
2.3. المركبات المصممة خصيصا أو المعدّلة لتزويدها بالكهرباء من أجل صدّ المهاجمين؛
3.3. المركبات المصممة خصيصا أو المعدّلة لإزالة الحواجز، بما في ذلك المواد البنائية المحصنة ضد الرصاص؛
4.3. المركبات المصممة خصيصا لنقل أو تحويل السجناء و/أو المحتجزين؛
5.3. المركبات المصممة خصيصا لنشر الحواجز المتنقلة؛
6.3. مكونات المركبات المذكورة في النقاط من 1.3. 5.3. المصممة خصيصا لمكافحة الشغب؛
4. متفجرات ومعدات ذات صلة ليست في القائمة المشتركة للاتحاد الأوروبي.

بعد عام، في يوليو/تموز 2014، دعا البرلمان الأوروبي إلى فرض حظر على تصدير تقنيات المراقبة إلى مصر. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2015، تبنى قرارا بشأن مصر يدعو إلى فرض حظر أوروبي على الصادرات إلى ذلك البلد من "تقنيات الاقتحام والمراقبة التي يمكن استخدامها للتجسس على المواطنين وقمعهم".[239] وكرر البرلمان الأوروبي أيضا في تلك المناسبة مناشدته "بفرض حظر على تصدير المعدات الأمنية والمساعدات العسكرية التي يمكن استخدامها لقمع المظاهرات السلمية أو ضد المصالح الاستراتيجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، في إطار تطبيق ترتيب فاسنار (Wassenaar Arrangement)».[240] في 10 مارس/آذار 2016، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارا في أعقاب مقتل طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني «طالب على وجه السرعة الدول الأعضاء بالاحترام الكامل لـ "استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية في أغسطس/آب 2013 بشأن صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية، والتعاون في مجال الأمن"، و"طلب تعليق صادرات معدات المراقبة إذا ما ثبت الدليل على أنها ستستخدام في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان".[241] أخيرا، في 8 فبراير/شباط 2018، صدر قرار للبرلمان الأوروبي بشأن الإعدامات في مصر «يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق كامل لضوابطه على الصادرات إلى مصر، خاصة فيما يتعلق بالسلع التي يمكن استخدامها في التعذيب أو عقوبة الإعدام".[242] تشكل مواقف البرلمان الأوروبي هذه،

236. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/september/tradoc_151710.pdf
237. Jacqmin, D., 'Égypte : "embargo" et armes de répression interne, Grip, 26 Oct 2016. http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2016/na_2016-10-26_fr_d-jacqmin.pdf (Egypt: "embargo" and arms of internal repression.)
238. Loopholes aplenty in EU "arms ban" on Egypt', EU observer, 2 Sept 2013. https://euobserver.com/foreign/121277
239. (See article 23 (http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0012+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN
240. Ibid., http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0012+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN
241. http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//NONSGML+TA+P8-TA-2016-0084+0+DOC+PDF+V0//FR
242. http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2018-0035+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN

رغم أنها غير ملزمة قانونا، مبادئ توجيهية اختارت فرنسا عدم اتباعها منذ عام 2013، كما هو موضح في الفصل الثاني.

2.2. التزامات محددة للدولة الفرنسية بشأن صادرات «السلع ذات الاستخدام المزدوج»

وفقا للتعريف الرسمي للحكومة الفرنسية، «فإن 'السلعة ذات الاستخدام المزدوج' هي منتج أو خدمة 'من المحتمل أن يكون لها إما استخدام مدني أو عسكري'، أي أن المقصود هو وجود استخدام رئيسي مدني، في الصناعة على سبيل المثال، لكن أيضا يمكن استخدامها لتطوير أسلحة أو معدات عسكرية ".[243] لا يتم حظر تصدير هذه المعدات أو الخدمات بشكل مسبق للشركات (كما هو الحال بالنسبة للأسلحة التقليدية). لا تنطبق معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2014، ولا الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة لعام 2008، على السلع ذات الاستخدام المزدوج. لكن صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج تخضع لرقابة ملزمة، بشكل عام في شكل التزام بالتراخيص.

إن التحكم في تصدير السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي له أساسه القانوني في لائحة الجماعة (لائحة المفوضية الأوروبية رقم 428/2009 بتاريخ 5 مايو/أيار 2009، بصيغتها المعدلة). تشير هذه اللائحة إلى ترتيب فاسنار (Wassenaar Arrangement)، بين أمور أخرى، وفرنسا طرف فيه (انظر أدناه). القائمة التي وضعتها هذه اللائحة من السلع والتقنيات التي تعتبر "مزدوجة الاستخدام" يتم تحديثها بانتظام. يتم نشر الإجراءات الملزمة ضد الدول الخاضعة لقيود الاستيراد أو التصدير على الموقع الرسمي للجمارك.

2.2.1. ترتيب فاسنار

فرنسا هي إحدى الدول الموقعة على ترتيب فاسنار(1996)، الذي يضم اليوم 41 دولة. وبينما تظل مراقبة الصادرات مهمة سيادية لكل دولة مشاركة، فإن الطبيعة القانونية غير الرسمية لهذا الترتيب ترتكز على اتفاق سياسي للتحكم في صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المستخدمة في تصنيعها. والغرض منه هو تعزيز «الشفافية والمسؤولية الأكبر في عمليات نقل الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج من أجل منع التراكمات المزعزعة للاستقرار»، أي لمنع نقل الأسلحة والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج من تقويض الاستقرار الدولي.

اتفقت الدول الموقعة على ترتيب فاسنار على التحكم، كل في ظل قوانينها الوطنية، في تصدير السلع المدرجة في قائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج، والشفافية حول تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج التي تعتبر حساسة ورفض نقل البضائع ذات الاستخدام المزدوج بشكل عام. ويطلب من الدول الأعضاء أيضا إجراء مشاورات وتبادل للمعلومات التي في حوزتها فيما يتعلق بنقل السلع والتكنولوجيا الحساسة[244] مزدوجة الاستخدام.

يتم تحديث قائمة السلع والتكنولوجيات "ذات الاستخدام المزدوج" التي وضعتها هذه اللائحة بانتظام. ويشمل البرنامج (d.4.4) ومعدات المراقبة (j.5.8.1). يستهدف ترتيب فاسنار على وجه التحديد الأنظمة التي تتيح استخراج البيانات الوصفية لبروتوكلات الإنترنت والمحتوى المرتبط بتطبيقات الإنترنت (الصوت والفيديو والرسائل والمرفقات)، والأنظمة التي تنمذج الشبكة الاجتماعية لفرد أو مجموعة من الأفراد، وأنظمة تفتيش الاتصالات. معدات التشفير (a.2.5)[245] من النوع البيومتري هي أيضا في القائمة. في حين أن القائمة لا تتضمن أنظمة تحليل البيانات البيومترية، فإنها تحدد عددا معينا من الوظائف التقنية: "المصادقة"؛ "توقيع رقمي"؛ "سلامة البيانات"؛ "عدم التنصل"[246]؛ "إدارة حقوق البيانات"؛ "تشفير البيانات وفك الشفرة في مجال الترفيه أو التسجيلات التلفزيونية أو التسجيلات المتعلقة بالمرضى في القطاع الطبي."

إلا أن عدة أنواع من معدات وتقنيات المراقبة المقدمة إلى مصر من قبل الشركات الفرنسية (أنظر الفصل الثاني) تندرج ضمن فئة السلع ذات الاستخدام المزدوج، وبالتالي يجب أن تخضع لمزيد من الضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، يظل نظام الرقابة الفرنسي مبهما للغاية فيما يتعلق بصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج من قبل الشركات. لا يتضمن التقرير الخاص بتصدير الأسلحة أي معلومات عن السلع ذات الاستخدام المزدوج. السلطة التي تصدر تراخيص التصدير للسلع ذات الاستخدام المزدوج هي دائرة السلع

243. 'من المحتمل أن تكون بعض السلع أو التقنيات ذات الاستخدام المزدوج ذات استخدام عسكري تقليدي ؛ ويمكن استخدام آخرى لأسلحة الدمار الشامل: الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو القذائف القادرة على حمل هذه الأسلحة.-Cf. https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/desarmemen-et-non-proliferation/la-france-et-le-controle-des-exportations-sensibles/article/controle-des-biens-et-technologies-sensibles-a-double-usage

244. بالاعتماد على تطور التكنولوجيا، تقوم مجموعة الخبراء بتحديث قائمة الفحص كل عام. قائمة الاستخدام المزدوج لترتيب فاسنار جرى تضمينها في لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتحكم بصادرات السلع والتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام:(Regulation (CE) 428/2009 modified by the Regulations N° 1232/2011 of the European Parliament and of the Council of 16 Nov 2011; N°388/2012 of the European Parliament and of the Council of 19 April 2012 and N° 599/2014 of the European Parliament and of the Council of 16 April 2014.)

245. «باستثناء سلع معينة وحساسة جدا مسجلة على قائمة أرفقت بالتحديد للائحة، الشحنات ضمن أرض المجتمع لا تخضع لهذا التحكم.»

246. إمكانية التحقق من أن المرسل والمتلقي هم بالفعل الأطراف التي تعلن عن استلام الرسالة وإرسالها.

مزدوجة الاستخدام (SBDU) التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والقطاع الرقمي. تقدم الوزارات المعنية بالقطاع المعني رأيها بصفة استشارية. اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU)، التي أنشئت بموجب المرسوم رقم -2010 294 من 18 مارس/آذار 2010، تفحص الطلبات الأكثر حساسية.[247] تتألف اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام من ممثلين عن الأمانة العامة [الفرنسية] للدفاع والأمن الوطني، ووزارات الداخلية والدفاع والصناعة والطاقة والتجارة الخارجية والبحوث والصحة والزراعة والجمارك. ومطلوب موافقة من وزارة الشؤون الخارجية.[248]

2.2.2. خطة تعزيز اللوائح الأوروبية المتعلقة بصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك تكنولوجيات المراقبة

كانت تقنيات المراقبة السيبرانية محل اهتمام متزايد في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2009، على خلفية انتشار البرمجيات الخبيثة واستخدام تكنولوجيات المراقبة والاعتراض مرارا وتكرارا من قبل العديد من الدول لاستهداف الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.[249] ولمواجهة هذه التهديدات، صوت البرلمان الأوروبي في 17 يناير/كانون الثاني 2018 بأغلبية كبيرة لإصلاح نظام المجتمع لمراقبة صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج على أساس مشروع قانون وضعته المفوضية الأوروبية.[250] وينص مشروع القانون - الذي صمم لمنع صادرات البرمجيات الخبيثة المحتملة (خصوصا أنظمة اعتراض الاتصالات الهاتفية، أ السيطرة على أجهزة الكمبيوتر، أو تمكين التحايل على كلمات المرور، مما قد يستخدم من قبل دول أجنبية في قمع المعارضين السياسيين أو النشطاء) - على أنه يجب على الدول الأعضاء رفض طلبات الترخيص في حال أن تصدير تكنولوجيا مراقبة قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يجب على السلطات فحص الإطار القانوني الذي يحكم استخدام جميع تقنيات المراقبة في البلد الذي يتم تصديرها إليه وتقييم أثر الصادرات على الحق في الخصوصية، والحق في حماية البيانات، وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وتتطلب تدابير الشفافية المحسنة أيضا من الدول الأعضاء تسجيل ونشر بيانات الترخيص المتعلقة بالصادرات التي تمت الموافقة عليها والتي رفضت، مما يسمح لهيئات الرقابة الديمقراطية والأفراد والمجتمع المدني والصحفيين بالاطلاع على التجارة العالمية لتكنولوجيات المراقبة. وتشمل التدابير الأخرى قائمة جديدة[251] من التكنولوجيات التي تتطلب ترخيص للتصدير - والتزامات على المصدرين لتقديم دليل على اجتهادهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ويشمل مشروع القانون الذي اقترحته المفوضية، في جملة أمور، على توسيع تعريف السلع مزدوجة الاستخدام ليشمل "تكنولوجيات المراقبة السيبرانية التي يمكن استخدامها لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي أو يمكن أن تشكل تهديدا للأمن الدولي أو المصالح الأمنية الحيوية للاتحاد ودوله الأعضاء" (المادة 2، الفقرة الأولى، البند B). وتشمل هذه التكنولوجيات معدات اعتراض اتصالات الهواتف المحمولة؛ وبرنامج التسلل، ومراكز المراقبة، ونظم اعتراض وحفظ البيانات القانونية (المادة 2، الفقرة 21 من الاقتراح). تتضمن النسخة التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في 17 يناير/كانون الثاني 2018 المعدات التي تجعل من الممكن تحليل البيانات البيومترية، وكذلك أنظمة مراقبة بروتوكول الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية.[252]

وعلاوة على ذلك، تقترح المفوضية إضافة "بند شامل" يجعل من الإلزامي الحصول على ترخيص لتصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج غير المدرجة في قائمة التحكم [ولكن] المعدة للاستخدام من قبل الأشخاص المتواطئين أو الذين تمت إدانتهم بتنظيم أو ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي في الحالات التي تنطوي على نزاع مسلح أو قمع محلي في بلد الوجهة النهائية" (المادة 4 (1) (D)). الالتزام بتحديد ما إذا كانت العناصر متجهة إلى إساءة استخدامها على النحو المبين أعلاه، تتم مشاركته من قبل كل من السلطات المختصة والمصدّر. إن الالتزام بتوخي "العناية المعقولة" من جانب المصدّر ورد بشكل صريح في الاقتراح (المادة 4، الفقرة الثانية).

2.3. إلتزامات الدولة الفرنسية بشأن أفعال الشركات

بالإضافة إلى الالتزامات المحددة للدولة الفرنسية فيما يتعلق بتصدير الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج، فإن للدولة التزامات أكثر عمومية فيما يتعلق بأفعال الشركات المقيمة على أراضيها. وبموجب القانون الدولي، وبالتحديد العهد الدولي الخاص بالحقوق

247. مرسوم رقم 294-2010 بتاريخ 18 مارس/آذار 2010 بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للسلع مزدوجة الاستخدام، Légifrance، أنظر: https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000021996426

248. أنظر مرسوم بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU). https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000021996426

249. Cf. https://www.accessnow.org/eu-european-parliament-must-vote-stop-surveillance-equipment-going-rights-abusing-governments/

250. 'Report from the Commission to the European Parliament and the council on the implementation of Regulation (EC) No. 428/2009 setting up a Community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items'. Cf. trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2017/november/tradoc_156396.pdf

251. وتشمل قائمة التكنولوجيات التي تندرج تحت فئة السلع ذات الاستخدام المزدوج التي أنشأها الاتحاد الأوروبي السلع ذات الاستخدام المزدوج التي يشملها ترتيب فاسنار، ومجموعة موردي المواد النووية (NSG)، و MTCR (نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف)، ومجموعة أستراليا. (ضد الانتشار البيولوجي والكيميائي) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

252. «التعديلات التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في 17 يناير/كانون الثاني 2018 بشأن اقتراح وضع لائحة للبرلمان الأوروبي والمجلس لإنشاء نظام اتحاد لمراقبة الصادرات، والنقل، والسمسرة، والمساعدة التقنية، والنقل العابر للسلع ذات الاستخدام المزدوج (recast) (COM(2016)0616 – C8-0393/2016 – 2016/0295(COD)) (1) (Ordinary legislative procedure: – recast)'. European Parliament. http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-20180006+0+DOC+XML+V0//EN

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجوز تحميل الدول الموقعة على مختلف الصكوك الدولية الملزمة المسؤولية المباشرة عن إجراءات الشركات التجارية أو تقصيرها في اتخاذ إجراء.[253] وهذا الالتزام منصوص عليه أيضا في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[254] ووفقا للعهد الدولي، يجب على الدول الموقعة أن "تعتمد إطارا قانونيا يلزم الشركات التجارية بتقديم دليل على توخيها العناية المعقولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل تحديد ومنع والتخفيف من مخاطر انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الميثاق."[255] وبناء على ذلك، تشير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن الدول ملزمة أيضا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان من جانب جميع الكيانات العاملة بموجب ولايتها القضائية، بما في ذلك خارج حدودها الإقليمية. ويجب اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الانتهاكات وتوثيقها عند حدوثها ومعاقبة المسؤولين عنها وإيجاد حلول لها.

لقد كان ذلك موضوع طويل للنقاش في القانون وفقه القانون الدولي، من حيث إن كانت الدولة الأصلية للشركة ملزمة بالسيطرة على أفعالها في الخارج ومنعها من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، عندما تعمل الشركة في دولة أجنبية، إما مباشرة أو من خلال سلسلة التوريد الخاصة بها. تمت الإجابة على هذا السؤال في النهاية، أولا بمبادئ ماستريخت، ثم بالملاحظة 24 من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،[256] وهو ملزم للدول التي صدقت على العهد الدولي. وتؤكد اللجنة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تطبيق هذه المبادئ على أراضيها الوطنية، بأن على عاتق الدول التزام بحماية واحترام وتنفيذه حقوق الإنسان خارج حدودها الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة شركاتها. في هذه الملاحظة،[257] توضح اللجنة أيضا أن الدول الموقعة مُلزمة بـ "اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان [من أن] ترتكب في الخارج من قبل شركات يقع مقرها في أراضيها و/أو ولايتها القضائية (سواء تم تسجيل الشركات في ذلك البلد أم لا، أو كان مكتبها المسجل هناك)، دون المساس بالسيادة أو التقليل من التزامات الدول المضيفة بموجب الميثاق.»[258] وتشدد اللجنة أيضا على أنه يتعين على الدول الموقِّعة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وعلاج انتهاكات الحقوق المعترف بها في الميثاق التي تحدث خارج حدودها بسبب أنشطة الكيانات التجارية التي يمكن أن تمارس سيطرتها عليها، ولا سيما في الحالات التي لا تكون فيها المحاكم الوطنية للدولة التي وقع فيها الضرر متوافرة أو غير فعالة.[259] وأخيرا، يؤكد على الحاجة إلى عقوبات جنائية وإدارية عندما لا تتصرف الشركات بالقدر المطلوب من العناية. وفي الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، يقترح، على سبيل المثال، استعراض عقود الشراء الحكومية، وائتمانات التصدير وغيرها من أشكال دعم الدولة، والامتيازات والمزايا.[260]

فيما يتعلق بالحالات التي تكون فيها الشركات التي ترتبط أو تسيطر عليها الدولة أو جزء منها، أو التي تتلقى دعما كبيرا وخدمات من الهيئات العامة، يجب على السلطات اتخاذ إجراءات صارمة بشكل خاص لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من قِبل تلك الشركات. في الواقع، كلما اقتربت الشركة من الدولة، أو كلما اعتمدت أكثر على السلطة القانونية أو دعم دافعي الضرائب، كلما كان النهج الأكثر أهمية هو النهج الذي تتبعه الدولة في ضمان احترام الشركة لحقوق الإنسان.[261] ولهذا السبب، فإن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ("مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية") تشير إلى أنه يجب على الدول أن تشجع وتطلب عند الضرورة ممارسة العناية الواجبة الفعلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وينطبق هذا الالتزام أيضا على المستثمرين المؤسسيين، وحتى الأقلية من حملة الأسهم،[262] كما تفعل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات،[263] والتي تتضمن في مراجعتها لعام 2011 فصلا عن حقوق الإنسان يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. كما تشير هذه المبادئ التوجيهية إلى أنه عندما تحتفظ الدول أو تسيطر على الشركات، يكون لديها مزيد من الموارد لضمان ممارسة العناية الواجبة الفعالة.[264]

وبالتالي، فإن الدولة الفرنسية ملزمة بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن ترتكبها أطراف ثالثة، بما في ذلك الشركات

253. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. «التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق أنشطة الشركات. (الفقرة 11)، 10 أغسطس/آب 2017، متاح على الرابط:&La=E%2FC.12%2FGC%2F24 http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno
أنظر أيضا: https://www.fidh.org/en/issues/globalisation-human-rights/business-and-human-rights/the-un-committee-on-escr-underlines-states-obligations-with-regard-to-ng=en

254. أنظر بشكل خاص إلى تفسير المادتين 2 و8 المقدم من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتزامات الدول في حماية حقوق الإنسان على أرضها فيما يخص الأنشطة الصناعية. أنظر على سبيل المثال: D. Augenstein، مسؤوليات الدولة في تنظيم أنشطة الشركات والفصل فيها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أبريل/نيسان 2011.

255. Ibid., United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 'General Comment No. 24, 10 Aug 2017 para. 16.

256. Ibid.,United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 'General Comment No.24, 10 Aug 2017.

257. Ibid.,United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 'General Comment No.24.

258. Ibid.,United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights, para. 26.

259. Ibid.,United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights, para. 30.

260. Ibid.,United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights, para. 15 and 30.

261. كما أعيد التأكيد على هذا المبدأ من قبل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبادئ 7 و 8، والتي تم تفصيلها على التوالي من خلال رأي مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام 2014.

262. Letter from OHCHR to OECD Watch, 'The issue of the applicability of the Guiding Principles on Business and Human Rights to minority shareholdings', Geneva, 26 April 2013.

263. OECD. Due diligence in the financial sector: adverse impacts directly linked to financial sector operations, products or services by a business relationship, June 2014.

264. مجموعة العمل حول قضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، المرجع سالف الذكر.

التي يقع مقرها في فرنسا والتي لا تعمل فقط على الأراضي الفرنسية ولكن أيضا في الخارج. من الواضح أنه لكي تتمكن فرنسا من الوفاء بهذا الالتزام، يجب عليها أن تتأكد من أن سياساتها متماسكة ومتسقة مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات والتدريب، والدعم اللازم من قبل الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى (على سبيل المثال، بنوك الاستثمار العامة، ومصارف التنمية، ووكالات ائتمان الصادرات أو الهيئات التي تشارك فيها الدولة). يمكن للدول أن تؤثر على سلوك الشركات، وعلى هذا النحو، يجب عليها أن تتصرف وفقا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.[265]

وبقدر ما زوّدت مصر ولا تزال بالأسلحة ومعدات المراقبة القادرة على المساهمة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل شركات فرنسية، والتي من بينها شركات تساهم فيها الدولة أو شركات تسيطر عليها بشكل غير مباشر (شركات Thales, Airbus, RTD, Ercom)،[266] فإن هناك استنتاجان واضحان. أولا، يتناقض النظام الفرنسي لمراقبة صادرات المعدات العسكرية وتكنولوجيات المراقبة مع التزامات فرنسا الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ وثانيا، الإرادة السياسية لإصلاح هذا النظام كانت غائبة تحت الرئاسة [الفرنسية] الأخيرة وما زالت كذلك.

2.4. النظام الفرنسي للتحكم في صادرات المعدات العسكرية: غامض وغير كافٍ

يستند نظام صادرات الأسلحة الفرنسية إلى مبدأ المنع. وفقا لمرسوم عام 1939، الذي نقح بأمر عام 2004، "إنتاج والمتاجرة وتخزين وتصدير المعدات العسكرية يمكن أن يجري فقط بإذن من الدولة وتحت رقابة الدولة."[267] يقع قرار تصدير الأسلحة على عاتق رئيس الوزراء، وبعد التشاور مع **اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG)**. يرأس اللجنة الأمين العام للدفاع والأمن الوطني (الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس الوزراء)، وتتكون من الوزارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والاقتصاد. حتى يونيو/حزيران 2014، كانت عمليات تصدير المعدات العسكرية خاضعة لعملية ترخيص من مرحلتين (موافقة مسبقة ورخصة تصدير). وقد تم استبدالها الآن برخصة واحدة صادرة من الوزير المسؤول عن الجمارك، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والخارجية والدفاع، في إطار اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG).

للوصول إلى قرارها، بالإضافة إلى الالتزام بـ "التوجيهات العامة التي وافقت عليها السلطات السياسية"، يجب على اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) ضمان الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الصكوك الدولية التي كانت فرنسا طرفا فيها (معاهدة التجارة الدولية، والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، وترتيب واسنار وغيرها) وأي عقوبات أو تدابير اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجلس الأوروبي. ووفقًا للرأي القانوني الذي طلبته منظمة «العمل المسيحي من أجل إلغاء التعذيب - فرنسا» (ACAT France) ومنظمة العفو الدولية في فرنسا، فإن المادة L2335-4 من قانون الدفاع تجعل من الممكن تعليق أو إلغاء أو تعديل التراخيص الممنوحة "لأسباب تكفل التزامات فرنسا الدولية".[268]

وكما أوضحنا سابقا، بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، فإن فرنسا ملزمة بتقييم ما إذا كانت صادرات المعدات العسكرية تنطوي على خطر المساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، قبل إصدار تصريح تصدير الأسلحة، يجب على فرنسا تقييم مدى توافق ذلك الطلب مع عدة معايير، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. في سياق التعاون العسكري بين فرنسا ومصر منذ عام 2013، يبدو أن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) لم تسع بشكل خاص لتقييم خطر أن المعدات العسكرية المقدمة إلى مصر يمكن أن تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان أو أنه يمكن استخدامها أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، خاصة في سيناء، خلال عمليات السيطرة على الحشود في بيئة حضرية كما هو الحال مع المظاهرات، أو لمراقبة المعارضين المشتبه بهم. إن السعي للحصول على تراخيص لتصدير الأسلحة الفرنسية دون التشكيك في إمكانية استخدامها في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يشكل مصدر قلق لا يقتصر على مصر. فالأمر يتعلق بتوجه استراتيجي وسياسي قوي للدبلوماسية الفرنسية منذ عام 2013: تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، من بين أمور أخرى، يبدو أن فرنسا تتجاهل التزاماتها الدولية من خلال تزويد المعدات العسكرية للدول التي لا تهتم كثيرا باحترام حقوق الإنسان مثل السعودية، مصر أو الإمارات، على سبيل المثال من بعض الأنظمة في العالم العربي.

265. United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights, Principle No. 8, p. 12.

266. تحمل الدولة الفرنسية 26 بالمائة من أسهم Thales، و11 بالمائة من أسهم Airbus، و20 بالمائة من أسهم RTD، ثلاث شركات كبيرة للأسلحة تعتمد على الأنظمة العامة وعلى سياسة الدولة الفرنسية للفوز بعقود جديدة. منذ 2012، دُعمت Ercom من قبل البنك الاستثماري العام الذي تسيطر عليه الدولة، والذي يحمل حوالي 30 بالمائة من رأس مال الشركة ويرمي إلى دعم شركات التي تتماشى مع السياسة ذات المنحى العام. أما بالنسبة لـ Idemia/Morpho، فقد جرى امتلاكها من قبل شركة Safran حتى وقت قريب مع امتلاك الدولة الفرنسية لـ 14 بالمائة من أسهمها، قبل أن يتم الاستحواذ عليها من قبل Oberthur Technologies، وهي شركة فرنسية خاصة.

267. مرسوم 18 أبريل/نيسان 1939 المعرّف لنظام المعدات العسكرية، والأسلحة والذخيرة.https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000006071834&dateTexte=19940228

268. (Arms transfers from France in the context of the conflict in Yemen, from April 2015 until the current period) Breham, J., and Greig, L., 'Les transferts d'armes de la France dans le cadre du conflit au Yémen, à compter d'avril 2015 jusqu'à la période actuelle', 16 March 2018, p.13. https://www.acatfrance.fr/public/etude-juridique_cabinet-ancile_transfert-d-armes-de-la-france-dans-le-cadre-du-conflit-au-yemen.pdf.

إن عدم وجود الشفافية المحيطة بالمناقشات والقرارات المتعلقة بتصدير المعدات العسكرية، والتي تُعزى إلى حد كبير إلى "السرية العسكرية"، يدعم هذه السياسة. حيث تجري مداولات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) خلف أبواب مغلقة ولا تقدم أي تقارير إلى الجمعية الوطنية بشأن قراراتها أو طرق تقييم شرعية تراخيص التصدير. وتنشر السلطات كل عام تقريرا موجها إلى البرلمان عن صادرات الأسلحة من فرنسا.[269] لكن هذا التقرير لا يعطي معلومات عن الوصف الدقيق للمعدات المباعة بموجب عقد معين، مثل الاسم الدقيق للمعدات المباعة، أو اسم الشركة المصنعة، أو كمية المعدات المصدرة. وهي تسرد فقط القيمة المالية للتراخيص حسب البلد، مقسمة حسب قوائم معدات الاتحاد الأوروبي، وعدد التراخيص الممنوحة. غير أن هذه الأعداد واسعة للغاية لتحديد المواد المباعة. وفيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بطلبات الشراء والتسليم، هناك معلومات أقل، لأنه يتم تقديم المبالغ المالية فقط لكل بلد. غير أن هذه البيانات المفقودة ضرورية إذا كان المرء يفهم حقيقة عمليات نقل الأسلحة. أخيرا، منذ عام 2013، لم يعقب نشر التقرير إلى البرلمان أي نقاش، على الرغم من أنه في السنوات السابقة كان على الأقل موضوع عرض واحد إلى لجنة الدفاع البرلمانية. عندما يقوم أعضاء الجمعية الوطنية بإعداد استجواب برلماني للحكومة على بيانات من التقرير، ترفض الحكومة عموما الإجابة عن ذلك، متذرعة بالسرية العسكرية.

والآن وقد بدأت مركبات «RTD Sherpa» في الظهور في صفوف قوات الأمن المصرية في سيناء،[270] حيث تخلّف الحرب على الإرهاب التي شنها نظام عبد الفتاح السيسي العديد من الضحايا المدنيين وراءها وتتخللها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (أنظر الفصل الأول)، يجب على فرنسا في النهاية تحمل المسؤولية والوفاء الكامل بالتزاماتها الدولية، خاصة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة. من الصعب توقع أن تقوم الحكومة بشكل متزامن بتعزيز ومراقبة مبيعات الأسلحة. ولذلك، فالأمر يرجع للبرلمان ليمارس دوره في الإشراف على النشاط الحكومي (المادة 24 من دستور 1958). وعليه، تجب على هذا الأساس مراجعة أساليب الشفافية والرقابة البرلمانية على صادرات المعدات العسكرية.

كما تتأخر فرنسا كثيرا عن شركائها الأوروبيين فيما يتعلق بالشفافية.[271] وفقا لمعهد السلام الفلمنكي (Flemish Peace Institute)، الذي أجرى دراسة مقارنة لتقييم أنظمة الرقابة على الصادرات الأوروبية الأكثر شفافية ودقة في عام 2017، جاءت فرنسا وراء السويد وبريطانيا وهولندا والمنطقة الفلمنكية في بلجيكا وألمانيا.[272] في معظم البلدان الأوروبية الأخرى، يعد التدخل الحكومي في صادرات الأسلحة حدثًا عاديا. وقد تم تسهيل ذلك من خلال إنشاء لجنة لمراقبة الصادرات أو بالإلتزام - تحت ظروف معينة - بإبلاغ البرلمان عند منح ترخيص جديد. ومع ذلك، قد تقوم فرنسا بفتح صفحة جديدة مع اقتراح بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن مبيعات الأسلحة الفرنسية واستخدامها في اليمن، قدمت في 5 أبريل/نيسان 2018 من قبل عضو البرلمان سيباستيان نادوت وشارك في التوقيع عليه عدة نواب آخرين من حزب الرئيس الفرنسي (LREM).[273]

3. التزامات حقوق الإنسان للشركات

3.1. الالتزام بتحديد ومنع وتخفيف الآثار الضارة لأنشطتها على حقوق الإنسان

وفي حين أن معظم التعهدات الملزمة المنصوص عليها في القانون الدولي موجهة إلى الدول، فإن الأفراد والشركات يخضعون أيضا لالتزامات ومسؤوليات معينة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. تمثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التي وافق عليها بالإجماع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات، التي نُقحت في عام 2011، تمثل تطورا رئيسيا في هذا الصدد. تؤكد هاتان الوثيقتان على مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن مكان عملها، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع.[274] هذه المسؤوليات تتعلق بجميع حقوق الإنسان التي يعترف بها القانون الدولي.[275] كما تضع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية آلية غير قضائية لتنفيذها: نقطة الاتصال الوطنية (NCP)، التي توفر إجراء للوساطة والتوفيق بين الشركات

269. تقرير إلى البرلمان 2017 بشأن صادرات الأسلحة، وزارة القوات المسلحة.-https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/publication-du-rapport-au-parlement-2017-sur-les-exportations-d-armement

270. https://www.bastamag.net/Comment-la-France-coopere-avec-un-regime-qui-pratique-la-torture-traque-les

271. انظر التقرير: «مبيعات الأسلحة الفرنسية: مؤشرات الوجود في اليمن والإصلاح الضروري لآليات المراقبة»، مرصد السلاح، FIDH, SAF and LDH, 9 April 2018. https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/yemen/fidh-org/en

272. Cops, D., Duquet, N., and Gourdin, G., Towards Europeanised arms exports controls, Flemish Peace Institute, p.156.

273. قبل زيارة الأمير السعودي، يطلب المشرع من ماكرون التحقيق في مبيعات الأسلحة الفرنسية، رويترز، 5 April 2018. https://uk.reuters.com/article/uk-france-saudi-arms/ahead-of-saudi-prince-visit-macron-lawmaker-asks-for-inquiry-over-french-arms-sales-idUKKCN1HC2ND

274. For further details, see: FIDH report of 2015, "Dangerous links of Orange in the Occupied Palestinian Territory". https://en.scribd.com/document/264256909/Report-Dangerous-Connections-d-Orange-in-the-TPO

275. تشير المسؤولية المعنية إلى جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، على الأقل لتلك المدرجة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (الذي يتكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والحقوق الثقافية) وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية (UNGC 11 and 12، PDOCDE Chapter II، paragraph 2 and Chapter IV، Commentary).

والضحايا، مما يمنح ممثلي الضحايا الوسائل للرجوع إلى نقطة الاتصال الوطنية إذا ما فشلت إحدى الشركات في احترام المبادئ التوجيهية.

وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، فإن مسؤولية احترام حقوق الإنسان تتطلب من الشركات:

أ) تفادي حدوث آثار سلبية على حقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال أنشطتها، ومعالجة هذه الآثار عند حدوثها، مع إبراز الوظيفة الوقائية لهذه الأداة؛

ب) محاولة منع أو تخفيف الآثار السلبية لحقوق الإنسان المرتبطة مباشرة بأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقاتها التجارية، حتى وإن لم تساهم في تلك التأثيرات.»[276]

ولذلك يجب على الشركات ممارسة **العناية الواجبة** من أجل تحديد الآثار الضارة بحقوق الإنسان ومنعها والتخفيف من آثارها، ويجب عليها الإبلاغ عن كيفية معالجتها. **"الآثار الضارة" تعني الآثار الضارة الفعلية أو المحتملة بحقوق الإنسان** التي قد تكون لدى الشركات، والتي قد تساهم فيها، أو التي ترتبط ارتباطا مباشرا بأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها بموجب علاقة عمل أو من خلال علاقاتها التجارية. ويجب ممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكل دائم، وأن تستند إلى المخاطر التي تنتجها الأنشطة الاقتصادية للأفراد.[277] ويستلزم ذلك إجراء دراسات على التأثير وعمليات تقييم داخلية ذات صلة[278] تسمح للشركات "برصد مدى فعالية التدابير التي اتخذتها" بالاستناد إلى مؤشرات نوعية وكمية ملائمة "وإلى مصادر داخلية وخارجية مناسبة".[279]

للإبلاغ عن كيفية معالجة الشركات لتأثيراتها على حقوق الإنسان، يجب أن تكون مستعدة لمشاركة هذه المعلومات خارجيا. يجب على الشركات التي تنطوي أنشطتها أو أطرها التشغيلية على احتمال وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن تكشف رسميا عن كيفية مواجهتها وكيفية اتخاذها للتدابير اللازمة لمنع أو وقف الآثار الضارة المحتملة (المبدأ 21).

وقد كان التدبير "العناية الواجبة" الوارد في المبادئ التوجيهية مؤخرا هدفا لعدة تدابير تشريعية في دول مختلفة. في فرنسا، نتج عنه القانون رقم 399-2017 الصادر في مارس/آذار 2017 بشأن واجب توخي الحذر لدى الشركات الأم والشركات المتعاقدة.[280] يُلزم هذا القانون الشركات الفرنسية الكبيرة بتنفيذ خطة يقظة بشكل فعال بما في ذلك "تدابير يقظة معقولة من المرجح أن تحدد المخاطر وتمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وصحة وسلامة الناس والبيئة الناتجة عن أنشطة الشركة، وتلك الخاصة بالشركات التي تسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى أنشطة المتعاقدين من الباطن أو الموردين الذين تحتفظ معهم بعلاقة عمل راسخة، عندما ترتبط تلك الأنشطة بهذه العلاقة" (المادة I/1). يجب نشر هذه الخطة والتقرير حول تنفيذها في التقرير السنوي للشركة. كما ينص القانون أيضا على أنه "عندما لا تلبي الشركة، التي تم إخطارها رسميا بضرورة الامتثال لالتزاماتها المنصوص عليها في I، تلك الالتزامات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار الرسمي، يجوز للمحكمة المختصة، بناء على طلب أي شخص يثبت حق المثول أمام المحكمة (القدرة على العمل)، أن تأمر الشركة بالتقيد بها، تحت التهديد بعقوبة إذا لزم الأمر" (المادة II/1).

يسري هذا القانون على كل شركة محدودة تقوم، في نهاية فترتين متتاليتين، بتشغيل ما لا يقل عن 5,000 موظف في فروعها وشركاتها الفرعية التي توجد مقراتها في فرنسا، أو ما لا يقل عن 10,000 موظف في فروعها وشركاتها الفرعية التي توجد مقراتها في فرنسا أو في الخارج.[281] كما يحدد القانون أن "الشركة التي تتجاوز الحجم القابل للتطبيق سوف تعتبر أنها تمتثل لهذه الالتزامات إذا قامت الشركة التي تسيطر عليها بوضع وتنفيذ خطة يقظة تتعلق بنشاطها وأنشطة جميع الشركات التي تسيطر عليها".[282] العديد من الشركات المذكورة في هذا التقرير، بما في ذلك الشركات الكبيرة أو الشركات الفرعية التابعة للشركات الكبيرة، تقع في نطاق هذا القانون، وبالتالي يجب أن تنشر خطة يقظة في عام 2018. الوثيقة المرجعية لشركة «Thales » لعام 2017 تفصّل "الإجراءات التي تم اتخاذها منذ فترة طويلة [...] التي تهدف إلى إدراجها في خطة اليقظة العالمية التي سيتم وضعها خلال عام 2018 وتقديمها في الوثيقة المرجعية لعام 2018.[283] تحدد شركة «Airbus» في تقريرها السنوي لعام 2017 أن "الشركة تركز أيضا على الالتزام بتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية وقانون «Devoir de vigilance» الفرنسي (أنظر وثيقة تسجيل 2017)، بالإضافة إلى اللوائح الأخرى."[284] في وثيقتها المرجعية لعام 2017، تعلن شركة «Safran» إرادتها اعتبارا من 2018 بتعزيز "نظامها

276. PDNU 13; see also PDOCDE Chapter II, paragraphs 11 and 12.
277. PDNU 17; PDOCDE Chapter II, paragraphs 11 and 12 et commentary.
278. PDNU 19.
279. PDNU 20.
280. https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2017/3/27/2017-399/jo/texte
281. https://www.lemondedudroit.fr/decryptages/55598-2018-premiere-annee-plan-vigilance-grandes-entreprises.html
282. Ibid.
283. https://www.thalesgroup.com/sites/default/files/asset/document/document_de_reference_2017.pdf
284. http://www.airbus.com/content/dam/corporate-topics/financial-and-company-information/AIRBUS_Annual_Report_2017.pdf

للتحكم بعلاقتها مع الموردين من أجل الاستجابة للتغيرات في الالتزامات التشريعية والتنظيمية من خلال تنفيذ خطة يقظة".[285]

كما تحدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية مفهوم "علاقة العمل والنفوذ"، وهو أمر حاسم في تحديد مسؤولية الشركة داخل سلسلة التوريد الخاصة بها. وتوضح المبادئ أيضا أن "التأثير موجود عندما تكون لدى الشركة القدرة على إجراء تغييرات على الممارسات غير القانونية للكيان الذي يرتكب إساءة استخدام". لتجنب المساهمة في الآثار السلبية على حقوق الإنسان، بما في ذلك التأثيرات المرتبطة بعلاقاتها الخارجية، يجب على الشركات استخدام نفوذها والتدخل مع الكيان المسؤول من أجل منع وتخفيف هذه الآثار السلبية. من خلال "المساهمة في الآثار السلبية"، تعني مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية "نشاطاً يثير، أو ييسر أو يحرض كيانا آخر على إحداث تأثير سلبي." إذا كان لدى الشركة القدرة على منع أو تخفيف الأثر السلبي، يجب عليها ممارسة هذه السلطة، أو يجب عليها محاولة زيادة تأثيرها في هذا الاتجاه، حيثما ينطبق ذلك. عندما تفتقر الشركة إلى هذه القوة، يجب عليها التفكير في إنهاء علاقة العمل. بالإضافة إلى ذلك، "في جميع الحالات، ما دام التعدي مستمرا وتبقى الشركة في العلاقة، يجب أن تكون قادرة على إظهار الجهود المستمرة التي اتخذتها للتخفيف من الأثر وتكون مستعدة لقبول كل العواقب - على سمعتها ووضعها المالي و/أو القانوني - بسبب حفاظها على هذه العلاقة" (PDNU 19, Commentary). عندما تكون شركة غير قادرة على منع أو تخفيف الآثار السلبية المرتبطة مباشرة بخدماتها من خلال علاقتها التجارية مع كيان آخر، يمكن أن يتم إلزامها بالنظر في إنهاء تلك العلاقة (المبدأ 19، التعليق).

في حالة وجود تعارض بين قانون حقوق الإنسان الوطني والدولي، فإن إخفاق الدولة في احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لا يعفي الشركات من مسؤوليتها الخاصة في احترام حقوق الإنسان.[286] "عندما تجعل الظروف في البلد من المستحيل الوفاء بهذه المسؤولية بالشكل الكامل، يفترض أن تحترم الشركات مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالميا إلى أقصى حد ممكن في ظل الظروف وأن تكون قادرة على تقديم دليل على الجهود التي تبذلها في هذا الصدد". (المبدأ 23، التعليق).

في فرنسا، يمكن لمشروع قانون "سرية الأعمال" (secret des affaires) الذي تم التصويت عليه في 14 يونيو/حزيران 2018 أن يشكل تراجعا في التزامات الشركات باحترام حقوق الإنسان. تعتبر العديد من المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات الفردية أن تعريف سرية الأعمال في مشروع القانون واسع جدًا وغامض.[287] يمكن أن يسمح هذا القانون للشركات باستخدامه لرفض الكشف عن بعض المعلومات ذات الصلة، وكذلك لمحاكمة الأطراف الثالثة التي تكشف عنها. وبالتالي، يمكن للشركات استخدام هذا القانون لـ "مقاضاة أي شخص حصل على معلومات حساسة أو كشف عنها"،[288] في تناقض تام مع الجهود المبذولة على المستويين الدولي والأوروبي لتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات.[289]

3.2. المسؤولية الجنائية المحتملة للشركات - سوابق من قضايا لشركاتي Nexa Technologies (Amesys) سابقا و Qosmos

في فرنسا، تنص المادة 2-121 من القانون الجنائي على مبدأ عام يتعلق بالمسؤولية الجنائية للشركات، وتنص أيضا على أن «المسؤولية الجنائية للشركات لا تستثني مسؤولية أي أفراد مرتكبين أو متواطئين في ارتكاب نفس الأفعال». وهذا يعني أن الشركات يمكن أن تكون مسؤولة جنائيا، كجناة أو متواطئين، على الجرائم التي ترتكبها، حتى في الخارج، في ظل الولاية القضائية خارج الحدود القضائية للمحاكم الفرنسية المقررة لجرائم معينة يحددها القانون الدولي.

واستناداً إلى هذه الأحكام، رفعت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ورابطة حقوق الإنسان (LDH)، وهي منظمة عضو في فرنسا، شكوى ضد Amesys في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بتهمة التواطؤ في إرتكاب أعمال تعذيب، وذلك في أعقاب صدور تقارير في الصحافة الدولية عن بيع معدات مراقبة إلى النظام معمر القذافي في ليبيا في عام 2007. تم فتح تحقيق قضائي في 23 مايو/أيار 2012 من قبل القسم الخاص بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية والتعذيب في محكمة باريس الجنائية (Tribunal de grande instance de Paris)، ولا يزال هذا التحقيق مستمرا. منذ عام 2013، رفع سبعة ضحايا ليبيين دعاوى مدنية ضد Amesys وسافروا إلى فرنسا للإدلاء بشهاداتهم حول كيفية تعذيبهم بعد التعرف عليهم من خلال المراقبة الإلكترونية. في مايو/أيار 2017، تم منح Amesys وضع «شاهد حاصل على مساهدة محام» بسبب ادعاءات بالتواطؤ في أعمال التعذيب التي ارتكبت في ليبيا بين عامي 2007 و2011.

285. https://www.safran-group.com/sites/group/files/safran-document-de-reference-2017.pdf

286. ووفقا للمبادئ التوجيهية، فإن «مسؤولية احترام حقوق الإنسان هي معيار للسلوك يُتوقع من جميع الشركات في كل مكان. وهو موجود بشكل مستقل عن قدرة و/أو تصميم الدول على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان ولا يقيدها. كما يسود احترام القوانين واللوائح الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان «. (المبدأ 11).

287. https://www.ldh-france.org/secret-affaires-accord-en-catimini-dos-libertes/

288. Ibid.

289. https://ec.europa.eu/commission/news/whistleblower-protection-2018-apr-23_en

بعد ذلك، في 25 يوليو/تموز 2012، رفعت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ورابطة حقوق الإنسان (LDH) شكوى إلى مكتب المدعي العام في محكمة باريس الجنائية (Parque du Tribunal de grande instance de Paris)، طالبة من المحاكم الفرنسية التحقيق في تورط الشركات الفرنسية، وخاصة Qosmos في توفير معدات المراقبة للنظام السوري. وقد تم فتح التحقيق القضائي في 11 أبريل/نيسان 2014. وقد جاء خمسة من الضحايا السوريين للإدلاء بشهاداتهم في يوليو/تموز 2015 حول أعمال التعذيب المرتبطة بمراقبة النظام السوري. في عام 2014، طالب المدعي بتوجيه لوائح اتهام إضافية بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية. في عام 2015، تم منح Qosmos وضع «شاهد حاصل على مساهدة محام» بناء على ادعاءات بالتواطؤ في أعمال تعذيب وجرائم ضد الإنسانية أرتكبت في عامي 2010 و2012 في فرنسا وسوريا، ومازال التحقيق مستمرا.

في عام 2013، عندما سأل الإعلام الفرنسي، وزيرة التكنولوجيا الجديدة الفرنسية آنذاك (Fleur Pellerin)، عن قضيتي المحكمة، أعلنت أن فرنسا تعتزم تقديم تعديل على ترتيب فاسنار (أنظر أعلاه) لإضافة التقنيات التي تبيعها هذه الشركات إلى قائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج لإدراجها في المعايير المتعلقة بانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.[290]

وأخيرا، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قدمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ورابطة حقوق الإنسان (LDH) معلومات عن الأحداث المتعلقة بمشاركة الشركة الفرنسية Nexa Technologies (سابقا Amesys) في أعمال القمع من قبل مصر من خلال بيعها معدات مراقبة. كانت هذه المعلومات متابعة لما جرة الكشف عنه في عدد 5 يوليو/تموز 2017 من مجلة «Télérama»، والتي أشارت أيضا إلى أن دائرة السلع مزدوجة الاستخدام (SBDU) امتنعت عن إعطاء رأي حول هذه الصادرات (أنظر أدناه)، وبذلك تنتهك أحكام ترتيب فاسنار التي قد تم إدخالها في النظام الفرنسي للتحكم في هذا النوع من الصادرات. وقد تم فتح تحقيق قضائي بعد بضعة أيام من تقديم هذا الادعاء من قبل المدعي العام في باريس، الذي اعترف بذلك بخطورة الادعاءات، مما سمح للمنظمات غير الحكومية بالوقوف كأطراف مدنية وتمكين الضحايا المصريين من الوقوف كأطراف مدنية وتقديم شهاداتهم في فرنسا.

على الرغم من أن نتائج هذه الإجراءات القانونية لا تزال غير مؤكدة، إلا أنها لا تزال تدل على المجازفة التي تقوم بها هذه الشركات، لا سيما فيما يتعلق بمسؤوليتها الجنائية أمام المحاكم الجنائية الفرنسية، باعتبارها متواطئين محتملين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب من خلال التكنولوجيات التي باعوها على ما يبدو.

290. Cf. http://www.leparisien.fr/le-gouvernement-pret-a-renforcer-les-controles-18-06-2013-2906289.php

استنتاج

إن الزيادة الهائلة في صادرات الأسلحة الفرنسية إلى مصر، وكذلك نوع المعدات والتكنولوجيا العسكرية التي يتم توريدها، وخاصة منذ عام 2013، دليل على دعم فرنسا القوي لنظام قمعي بشكل خاص في سياق انتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان. تقوم قوات الأمن المصرية بتنظيم مراقبة واسعة النطاق للسكان، وإسكات لجميع الأصوات المخالفة، وارتكاب أسوأ أعمال العنف التي شهدها ذلك البلد منذ عقود. طوال الوقت، تسعى فرنسا جاهدة لتطوير شراكة استراتيجية وتجارية مع البلاد من خلال عمليات تسليم ضخمة لمعدات عسكرية، مع تجاهل تام لمعاناة المصريين.

تكريس عمليات القتل الجماعية للمدنيين والمتظاهرين؛ منع وقمع الحركات الاجتماعية؛ تعقب المعارضين والكتّاب والنقابيين والأشخاص المثليين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ تلفيق الاتهامات ضد كل أنواع الأصوات المعارضة، تزويد أجهزة المخابرات المصرية بأدواتقطع لبنية التحكم ووسائل المراقبة الشاملة للسكان، وإشباع الحيز العام والخاص بما يسمى نظم المراقبة الوقائية، التي من المرجح أن تؤدي إلى «تحييد» المعارضين المحتملين قبل اندلاع أي احتجاجات؛ ومنع تكرار انتفاضة ثورية مماثلة لتلك التي حدثت في عام 2011 والتي وضعت حداً لحكم حسني مبارك الذي دام 30 عاما: هذه هي الأمور المطروحة في سياق تصدير الأسلحة وتكنولوجيات المراقبة إلى مصر.

أجازت فرنسا بيع وتسليم هذه المعدات، رسميا من أجل دعم مكافحة الحكومة المصرية المفترضة للإرهاب، بينما تتجاهل الاستخدام المتكرر والمعروف والموثق لهذه الأسلحة والتكنولوجيات ضد السكان المدنيين من قبل الشرطة المصرية والقوات المسلحة منذ عام 2011، وأكثر من أي وقت مضى منذ عام 2013. سمحت السلطات الفرنسية، في الواقع، للأجهزة الأمنية المصرية، عن علم، بامتلاك التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مشروع مراقبة إستبدادي، بالإضافة إلى السيطرة الاستبدادية والمسيئة على السكان والمجتمع المدني في هذا البلد. كما مكنت المعدات والتكنولوجيا الفرنسية القوات المصرية من القيام بقمع غير مسبوق للحركات الاجتماعية وجميع أشكال المعارضة في البلاد. وهكذا، من خلال ترسيخ دكتاورية قوات الأمن في مصر، التي تنتهك أبسط حقوق وحريات المصريين بشكل يومي، فإن الشركات والسلطات الفرنسية تخالف التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

توصيات

تطالب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ومنظماتها الأعضاء المصرية والفرنسية ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) ورابطة حقوق الإنسان (LDH) على التوالي، بالإضافة إلى مرصد الأسلحة (Obsarm)، بما يلي من:

السلطات المصرية:

1- الكف عن الممارسات المنهجية للاعتقالات التعسفية والاحتجاز المطول لفترات قبل المحاكمة، والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في مثل هذه الانتهاكات، لا سيما انتهاكات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT)؛ وضمان وصول الضحايا إلى العدالة والتعويض، بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي؛

2- إطلاق سراح جميع الأشخاص المعتقلين في مصر على خلفية ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات، المحمية دستوريا، وذلك فورا وبلا قيد أو شرط ؛

3- وضع حد لحملة تجريم جميع أشكال المعارضة، ولمضايقة وترهيب أي شخص ينتقد الحكومة أو ينظر إليه على هذا النحو؛ بما في ذلك رفع حظر السفر المفروض على المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين أو الأكاديميين السلميين، ومراجعة القرار الوزاري الذي يحكم فرض حظر السفر وفقا للدستور؛ العفو عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال الإعلام والنشطاء السلميين الذين صدرت بحقهم أحكام مشددة بالسجن، وأحيانا من قبل محاكم عسكرية، لمجرد ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والمشاركة السياسية؛

4- إلغاء قانون نوفمبر/تشرين الثاني 2013 الذي يجرّم الاحتجاجات، والعمل بقانون التجمع لعام 1914 الذي ألغاه البرلمان، ووقف الاعتقالات والملاحقات المنهجية بحق المحتجين والمضربين.

5- وضع نهاية لاستخدام القوة المميتة ضد المدنيين، بما في ذلك المتظاهرين، وضمان إجراء تحقيق محايد وشفاف في الحالات المبلغ عنها منذ عام 2011؛

6- إعتماد وقف اختياري لعقوبة الإعدام بهدف إلغائها نهائيا وتخفيف أحكام الإعدام القائمة؛

7- **السماح بوصول المحققين الدوليين لإلقاء الضوء على جرائم قتل المتظاهرين منذ عام** 2011، بما في ذلك مجزرة رابعة العدوية؛ **وعلى جميع حالات الإعدام خارج نطاق القضاء المبلغ عنها**، بما في ذلك في سيناء؛ وعلى **ظروف الاحتجاز** في جميع أنحاء مصر؛

8- إغلاق القضية رقم 173/2011 التي تهدف إلى قمع المجتمع المدني المصري المستقل؛

9 - إلغاء القانون رقم 70/2017، الذي ينظم عمل الجمعيات المدنية ومنظمات المجتمع المدني، وتبني قانون جديد يتماشى مع الدستور والتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان، بعد نقاش مجتمعي حر ومفتوح حول دور المجتمع المدني ووظيفته ومكانته؛

10 - الإفراج فورا عن جميع الأشخاص المعتقلين بسبب ميولهم الجنسية، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم، ووضع حد لحملة المضايقة التي تستهدف المثليين أو الذين ينظر إليهم كذلك ، وفقا لالتزامات مصر الدولية.

السلطات الفرنسية:

1- تعليق صادرات الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة إلى مصر طالما يتم الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الأمن

المصرية، وطالما لم يتم التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت منذ 2011؛ **وإخضاع هذه الشحنات للإحترام الصارم لحقوق الإنسان** من قبل السلطات المصرية؛

2- تسليط الضوء على قانونية المبيعات السابقة للأسلحة ومعدات المراقبة، بما في ذلك تلك المذكورة في هذا التقرير، في ضوء الالتزامات القانونية الدولية لفرنسا، من أجل تحديد المسؤوليات القانونية لكل من الحكومة الفرنسية والشركات الفرنسية؛ على سبيل المثال، **من خلال لجنة تحقيق برلمانية** في تصريح التصدير إلى مصر منذ 2013؛

3- إنشاء لجنة برلمانية دائمة للتحكم في الصادرات الفرنسية من المعدات العسكرية وأجهزة المراقبة التي قد يشمل دورها:
- مناقشات منتظمة حول هذه الصادرات؛
- دراسة طلبات تصدير الأسلحة إلى وجهات «حساسة»، و/أو عندما تتجاوز كمية الصادرات حدا معينا، واعتماد آلية تحذير تعمل قبل اتخاذ قرارات بالتصدير من قبل رئيس الوزراء واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة طلبات تصدير المعدات الحربية (CIEEMG) واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالسلع مزدوجة الاستخدام (CIBDU) لجميع عمليات النقل إلى وجهات حساسة؛
- إجراء مناقشات منتظمة مع وزارتي الدفاع والخارجية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، حول قائمة الوجهات الحساسة التي تفهم على أنها «مناطق خطر» متأثرة بشكل خطير بتوترات داخلية أو إقليمية، أو حيث ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يجب أن تستند هذه القائمة إلى احترام المعايير الثمانية للموقف الموحد للاتحاد الأوروبي لعام 2008، وكذلك إلى الالتزامات بموجب معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) التي صادقت عليها فرنسا في 2 أبريل/نيسان 2014؛ ويجب أن يراعي خطر تسريب الأسلحة بعد التسليم؛
- تنظيم جلسات استماع منتظمة للخبراء المستقلين وممثلي منظمات المجتمع المدني؛
- الطلب من الحكومة تبرير صادرات الأسلحة عندما يكون هناك خطر من احتمال أن يتعارض ذلك مع الالتزامات الدولية لفرنسا، أو خطر كبير قد يحدث في المستقبل؛
- مناقشة والموافقة (أو رفض) ومراقبة تنفيذ أي شراكة استراتيجية ترغب وزارات الدفاع والخارجية في تطويرها أو السعي لإقامتها مع دول أخرى، ولا سيما تلك التي تشمل تعزيز صادرات الأسلحة أو العناصر مزدوجة الاستخدام؛

4- اعتماد تدابير شفافية قوية، وبالتحديد:
- نشر بيانات مفصلة وفي الوقت المناسب تتعلق بطلبيات الشراء، والتسليم، ورفض منح الترخيص، وكميات وأنواع المعدات - باختصار، المعلومات الضرورية لإعلام النقاش العام حول مبيعات الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وهو أمر ضروري لسير عمل أي مجتمع ديمقراطي؛
- إصلاح عملية الإذن بتصدير السلع مزدوجة الاستخدام، التي يثير الغموض الذي يميزها حاليا الكثير من القلق، ولا سيما الطريقة التي تقوم بها اللجنة المشتركة بين الوزارات ذات الصلة بتقييم الطلبات وإصدار التراخيص؛
- تضمين العناصر مزدوجة الاستخدام في التقرير السنوي عن صادرات الأسلحة؛

5- ضمان الاتساق بين السياسات والمؤسسات الداخلية، لا سيما في توفير المعلومات والتدريب والدعم للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى (بما في ذلك بنوك الاستثمار العامة، وبنوك التنمية، ووكالات ائتمان التصدير أو الهيئات التي تشارك فيها الدولة)، **لضمان قيامها جميعا بالعمل وفقا لالتزامات الدولة المتعلقة بحقوق الإنسان؛**

6- ضمان امتثال القوانين الفرنسية لالتزامات فرنسا الدولية والأوروبية في مجال حقوق الإنسان، وتحديدا مراجعة القانون حول «سرية الأعمال» (secret des affaires)، والذي يضع عقبات أمام حرية التعبير، في تناقض تام مع التزامات الدولة الفرنسية في مجال حقوق الإنسان؛

7- ممارسة واجباتها في اليقظة إزاء أنشطة الشركات المملوكة للدولة ومخاطر انتهاكات حقوق الإنسان.

الشركات المصدرة للأسلحة ومعدات المراقبة إلى مصر، بما في ذلك الشركات الفرنسية:

1- إنهاء تصدير المواد العسكرية ومواد المراقبة إلى مصر بما يتماشى مع مسؤوليتها الدولية في احترام حقوق الإنسان في جميع البلدان التي توجد فيها أنشطتها؛

2- احترام القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ تدابير **العناية الواجبة في سلسلة التوريد من أجل تحديد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطتها والتصدي لها؛**

3- عند الاقتضاء، الالتزام بالقانون رقم 399 الصادر في مارس/آذار 2017 بشأن واجب اليقظة المفروض على الشركات الأم والمقاولين، **لتطوير وتنفيذ خطة يقظة بالتشاور مع الجهات المعنية.**

الاتحاد الأوروبي:

1- إعتماد لوائح جديدة للتجارة مزدوجة الاستخدام تلزم الدول الأعضاء برفض منح تراخيص تصدير عندما يكون هناك خطر كبير من وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن تغطي هذه اللوائح جميع تكنولوجيات المراقبة، وأن تحدد وتعزز متطلب الشفافية والتحكم، وأن تحدد تفاصيل مختلف التراخيص المطلوبة، وأسباب رفضها أو منحها، والعناصر والمعدات المعنية، ووصفها، وقيمتها، وبلد المقصد، والمستخدم النهائي؛

2- تقييم الفشل في تنفيذ استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية بتاريخ 21 أغسطس/آب 2013، وبناء عليه، إعتماد قرار للمجلس ولائحة المجلس المقابلة التي تحظر بيع أو نقل أو تصدير الأسلحة إلى مصر.

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال:

1- طلب زيارة دولة لمصر لدراسة أثر الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المراقبة على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد؛

2- إذا لم يكن هناك دعوة من الدولة في غضون فترة زمنية معقولة، ينبغي على الفريق العامل إصدار بيان حول الوضع في مصر فيما يتعلق بهذه القضايا.

تأسست في فرنسا سنة 1898 خلال «قضية دريفوس» (L'affaire Dreyfus)، تدافع الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان (LDH) عن حقوق الأفراد، وتكافح ضد التمييز وتقوم بالعمل على تعزيز المواطنة السياسية والاجتماعية للجميع.

rue Marcadet - 75018 Paris - France 138
ldh@ldh-france.org / http://www.ldh-france.org
Tel: +33 (0)1 56 55 51 00 / Fax: +33 (0)1 42 55 51 21

مرصد الأسلحة (Observatoire des armements) هو مركز خبرات مستقل أسس في فرنسا سنة 1984. ويدعم عمل المجتمع المدني فيما يتعلق بالدفاع والقضايا الأمنية ويدعو إلى إزالة الصبغة العسكرية للمجتمع تدريجيا. مرصد الأسلحة يركز على موضوعين: نقل الأسلحة وصناعتها، والأسلحة النووية وعواقبها. ينشر المرصد تقارير ونشرة إخبارية، Damoclés. لمزيد من التفاصيل:
/http://www.obsarm.org

معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو معهد سياسات إقليمي ومنظمة غير حكومية، أسس سنة 1993 في القاهرة، وله ممثلين ومكاتب في بروكسل والقاهرة وجنيف ونيويورك وتونس. ويدعو المعهد إلى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على الحقوق السياسية والمدنية، وحماية الحيّز العام، والعدالة والمساءلة. يهدف المعهد إلى تمكين صنّاع التغيير وإعلاء أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان المحليين من خلال بناء قدرتهم على العمل مع الجهات المعنية الدولية ومن خلال إدماج البحث الاستقصائي والحملات والتشبيك في الدعوة إلى تغيير السياسات.

أبق عينيك مفتوحتين

fidh

إثبات الحقائق - بعثات تحقيق ومراقبة محاكمات
دعم المجتمع المدني - تدريب وتبادل
حشد المجتمع الدولي - مناصرة أمام الهيئات الحكومية الدولية
الإبلاغ وإعداد التقارير - تعبئة الرأي العام

مدير النشر:
ديميتريس خريستوبولوس
رئيس التحرير:
مارسو سيفيود
تصميم:
FIDH

fidh

إتصل بنا

FIDH
17, passage de la Main d'Or
75011 Paris
Tél. : (33-1) 43 55 25 18
www.fidh.org
Twitter : @fidh_en / fidh_fr / fidh_es / fidh_ar
Facebook : www.facebook.com/FIDH.HumanRights/

(Dépôt légal juillet 2018 - FIDH (éd. Arabe) = ISSN 2106-8054 - Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N°330 675

fidh

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولاية واسعة النطاق

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على ضمان احترام جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حركة عالمية

أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان سنة 1922، وتجمع اليوم 184 منظمة عضوا في 112 بلدا حول العالم. تنسق الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وتدعم أنشطة أعضائها وتوفر لهم منبرا على الصعيد الدولي.

منظمة مستقلة

كما هو الحال بالنسبة لمنظماتها الأعضاء، لا ترتبط الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأي حزب أو دين وتتمتع باستقلالية عن كل الحكومات.